دكتور جلال أمين

الاقتصاد والسياسة والمجتمع

في عصر الانفتاح

مكتبة مدبولي

الاشراف الفنى : راو ية عبد العظيم

الطبعة الاولى
١٩٨٤

الناشر: مكتبة مدبولى ــ القاهره

الاقتصاد والسياسة والمجتمع

في عصر الانفتاح

الاقتصاد والسياسة والمجتمع
في عصر الانفتاح

مكتبة مدبولي

تقديم

يضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات نشرت لى فى صحف ومجلات مصرية خلال العامين التاليين لانتهاء حكم أنور السادات لمصر (٨٢ و١٩٨٣) ، وتدور كلها حول الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية لسياسة الانفتاح . فالانفتاح ، وإن كان فى الأساس يشير إلى سياسة اقتصادية ، فإن المصريين يفهمون منه معانى أوسع بكثير ، إذ ترتب على تطبيق اجراءات الانفتاح الاقتصادى ، تغيرات عميقة فى العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة وفى النظام السياسى أيضا ، بحيث أصبحت كلمة الانفتاح تثير فى ذهن المصرى العادى صورا ومواقف وعلاقات وقيما تختلف اختلافا جذريا عما اعتاد المصرى أن يراه فى الخمسينات والستينات

وقد انحصر نشاط كثير من الكتاب المصريين خلال هذين العامين التاليين لانتهاء حكم السادات ، فى محاولة التنبيه وتكرار التنبيه إلى مختلف مظاهر الفساد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى التى اقترن بها « عصر الانفتاح » ، يحدوهم الأمل فى أن يكون انتهاء حكم السادات بداية لعصر جديد تنجو فيه مصر من طوفان الانفتاح . هذا الأمل هو الذى دفعنى إلى كتابة هذه المقالات كلها ، وهو لا يزال قائما . وقيامى بجمعها فى مجلد واحد قد يبرره أن هذه المقالات جميعا تشترك فى كونها شهادة مصرى على عصر الانفتاح ، من ثلاث زوايا مختلفة ، سياسية واجتماعية واقتصادية ، أقدمها لجيل جديد من المصريين لا أشك فى أنه سوف يشهد أياما أفضل بكثير من أيامه الحالية ، وفى قدرته على أن يجعل من آلام الانفتاح باعثا على ميلاد مستقبل مشرق لبلاده .

جلال أمين

٢٣ نوفمبر ١٩٨٣

السياسة المصرية فى عصر الانفتاح

- عن حكومة الموظفين .. ووطنية الصرف الصحى
- عصر التشكيك فى البديهيات
- مؤيدو الانفتاح والمنتفعون به
- فيم اخطأت المعارضة المصرية؟

عن حكومة الموظفين .. ووطنية الصرف الصحى

هناك تحول خطير طرأ على الحياة السياسية فى مصر يصعب تحديد نقطة بدايته ، ولكنه أصبح اليوم أوضح من أن تخطئه حتى النظرة العابرة ، وهو أن السياسة فى مصر أصبح يمارسها أشخاص لايكادون ينتمون للسياسة بصلة . إنهم يتخذون بالطبع قرارات سياسية ، ولكنهم هم أنفسهم ليسوا بسياسيين ، وانما هم موظفون يشتغلون بالسياسة .

قد يقال إن الامر بدأ باستيلاء الجيش على الحكم فى ١٩٥٢ ، وانتقال مقاليد الحكم لضباط لم يكن اكثرهم ذا تاريخ سياسى يذكر ، وتسليم الثورة مهام الوزارات الى اشخاص اكثرهم من الفنيين حلوا محل السياسيين من رجال الأحزاب التى عصفت بها الثورة . كل هذا

صحيح . ولكن من المؤكد أيضا أن الثورة نفسها كانت عملا سياسيا من الطراز الاول ، وانها بالمعارك المستمرة التى خاضتها فى الخمسينيات والستينيات ، فى الداخل والخارج ، اضطرت الكثيرين من غير المسيسين من رجالها الى التسيس . وأهم من ذلك ان جمال عبدالناصر كان بتكوينه الشخصى وتاريخه قبل الثورة وبعدها سياسيا فذا بكل معانى الكلمة .

ولم يكن أنورالسادات فى رأيى سياسيا بنفس المعنى . فتاريخه قبل ١٩٥٢ ، كما يشهد بذلك كتابه هو نفسه ، أقرب الى المغامرة منه الى العمل السياسى ، وإن كان قد حاول فى هذا الكتاب وغيره أن ينسب لنفسه مالم يقع ، وان يضخم من أهمية بعض اتصالاته السياسية وان يعطى لها معانى مخالفة للحقيقة . من الصعب اذن على ضوء مانعرفه عن الرجل ، أن نزعم أن السياسة كانت شغله الشاغل فى صباه ومطلع شبابه ، أوأنه كان مهموما بمستقبل مصر ، أو أنه كان مشغولا بالتساؤل عن هوية مصر أوانتمائها أونظامها الاجتماعى أوالاقتصادى ، ومن المؤكد أنه لم يكن رجل ايدلوجيات أوصاحب فكر سياسى بأى معنى من المعانى . يشهد بذلك أيضا تاريخه الطويل خلال حكم عبدالناصر ، الذى لم يمثل خلاله ، بشهادة الجميع ، أية أهمية سياسية تذكر ، حتى اذا قورن بمعظم زملائه من أعضاء قيادة الثورة ، الامر الذى سمح له بالطبع بأن يظل مشاركا فى الحكم حتى وفاة عبدالناصر ، رغم كل التقلبات التى تعرضت لها السياسة المصرية فيما بين ٥٢ و١٩٧٠ .

لقد صدر عن انور السادات بالطبع ، بعد أن أصبح رئيسا للجمهورية ، قرارات سياسية في غاية الخطورة . ولكن حاكما آخر لمصر ، كالخديو توفيق مثلا ، صدرت عنه أيضا منذ مائة عام مواقف سياسية غاية في الخطورة ، كموقفه من ثورة عرابي ومن الاحتلال الانجليزى ، ومع ذلك فالتاريخ لايذكر للخديو توفيق انه كان صاحب سياسة أوفكر سياسى أوتصور لمستقبل مصر ، كما يذكر مثلا لمحمد على . أن التاريخ يذكر الخديو توفيق في عبارة سريعة مؤداها أنه فتح باب مصر للاستعمار أوبالاحرى سمح بذلك ولم يقاومه .

ثم شاعت بعد السادات نغمة غريبة يزداد ايقاعها قوة يوما بعد يوم على نحو يثير الفزع ، ويروج لها رجال الحزب الحاكم ترويجا مذهلا ، ويعملون جاهدين على تكريسها عن وعى وعن غير وعى . هذه النغمة لاتعنى ، في نهاية الامر ، وان كان لايقول ذلك احد صراحة :

«أن عهد السياسة والسياسيين قد انقضى الى غير رجعة . وأن مشاكلنا هى في الأساس مشاكل فنية ، وان عهد القضايا القومية قد أنتهى . ومن ثم فاقدر حكومة على قيادة مصر هى حكومة موظفين» .

والامثلة التى يمكن ضربها للتدليل على ذلك اكثر من ان تحصى .

فشعار التغيير ، أى تغيير ، قد اختفى أو كاد ، الى حد أن نفس مجلس الشعب الذى حدث في ظله أول حادث اغتيال لرئيس مصرى ، وبيد حركة سياسية ، احتفظ به حتى يكمل مدته ، وكأننا نتعامل مع

وكيل وزارة دائم مهمته تنفيذ اللوائح الحكومية . ومعظم الوزراء والمسئولين الذين أقروا سياسة السادات بقوا فى مراكزهم . ورفع بدلا من شعار التغيير شعار الاستقرار، وفسر فى المواقع بمعنى الاحتفاظ بكل شيء على ماهو عليه . والديمقراطيه والحوار والجدال والمعارضة أصبح ينظر اليها أكثر فأكثر على أنها مجرد أمور تعطل من تنفيذ الخطة . والحكم على صلاحية حكومة أوعدم صلاحيتها اصبح مداره مدى النجاح أوالفشل فى تنفيذ مشروعات ، من مقاومة الفئران الى تنظيف الشوارع ، الى رصف طرق ، الى بناء الكبارى العلوية ... الخ وهو أمور تعتبر من المسئوليات البديهيه لاية حكومة ايا كان اتجاهها السياسى . لم يعد معيار صلاح الحكم هو مدى الالتزام بقضايا قومية ، اذلم تعد هناك فى نظر السلطة قضايا قومية تستحق الذكر. لم يعد هناك التزام بنصرة الفلسطينيين ، فهذا شأن الفلسطينيين ، ولم تعد هناك قضية انتماء عربى أواسلامى ، اذ نحن نفضل عدم التدخل فى شئون الدول الاخرى ، ولم يعد أحد يتكلم عن استقلال الارادة السياسية ، بمعنى أن يكون لمصر مثلا حق اختيار الحرب التى تشترك أولا تشترك فيها ، والدولة الافريقية التى تستحق أولاتستحق الدفاع عنها . ومن ثم أصبحت قرارات مساندة حكومة تشاد ، أوالضرب على يدليبيا أو التعاون مع عمان دون غيرها من دول الخليج ، تلقى علينا كما لوكانت قرارات تتعلق بمواعيد اغلاق المحلات التجارية ، لايشارك فى مناقشتها احد كما أصبح الحديث عن استقلال الارادة الاقتصادية مثار سخرية المسئولين ، فالمعونات كلها مرغوب فيها مادامت بالمجان ، والمشروعات كلها مرغوب فيها مادام يتم تمويلها بالقروض الميسرة ، والاولويات لم تعد أنت التى

تحددها بل يحددها لك أصحاب السلع والمعدات المراد تصريفها ولوتعلقت ببناء مترو الانفاق .

لم يعد هناك التزام بالاشتراكية بأى معنى من المعانى ، وان بقيت جزءا من أوصاف الحزب الحاكم ، وتحول هدف العدالة الاجتماعية من هدف مطلق لايقبل المساومة الى مجرد وسيلة ، فى أحسن الاحوال ، لضمان الامن ، ولايتعدى هذه الحدود . ومن ثم أصبح أشد الوزراء اهتماما بقضية العدالة الاجتماعية هو وزير الداخلية . فاذا كان الدعم لايلغى كلية ، فليس ذلك بسبب التزام عقائدى بل لمجرد تجنب انتفاضة شبيهه بانتفاضة سابقه .

وقل مثل ذلك على سائر قطاعات الدولة . فوزارات الثقافة والتعليم والاعلام تخلت هى أيضا عن التزامها السياسى بتوفير ثقافة راقية وملتزمة لجماهير الناس ، أوباحياء واعادة طبع كتب التراث ، أوبغرس قيم الوطنية فى النفوس ، أوبمقاومة النزعة الاستهلاكية وحماية الناس من التعرض لغزو ثقافة هابطة أوتجارية بحته . وانما تحولت مهام هذه الوزارات الى مهمام تكنوقراطية صرف ، من ترميم أواعادة تنظيم متحف الى زيادة عدد ساعات الارسال ، الى مزيد من التفوق فى تسلية الناس بالفوازير ، الى توعيه الناس بأخر أخبار الخطة ، الى ضمان أن يكون لكل تلميذ مكان بمدرسة . نحن لانستهين لاباعادة تنظيم وترميم المتاحف ، ولابجدية تنفيذ الخطة ولابايواء التلاميذ فى المدارس ولابتنظيف الشوارع ولاحتى بالترفيه عن الناس ببرامج جيدة

بالتليفزيون . ولكننا نقول ان تصوير هذه المهمات على أنها هى « قضايانا القومية » يمثل انتكاسة خطيرة فى تطورنا السياسى ، وهى على أية حال ليست مهمة السياسيين بل مهمة الموظفين الفنيين . أن مهمة السياسى ليست هى تنفيذ الخطة بل اتخاذ قرار حرّ يتعلق بأولوياتها ، ومهمة السياسى المسئول عن الثقافة ليست اتخاذ قرار بترميم متحف وانما اتخاذ قرار فى نوع الثقافة السائدة وتلك التى يتعين أن تسود . ومهمة السياسى المسئول عن الاعلام ليست هى مناقشة مستوى الافلام التليفزيونية بل مناقشة أى نوع من الشباب تخلقه هذه الافلام ، ومهمة السياسى المسئول عن التعليم ليس ضمان توزيع الكتب المدرسية فى مواعيدها بل مناقشة مضمون المقررات التى تحتويها هذه الكتب . ومسئولية السياسى المسئول عن الصناعة ليس هو توفير سجاير الكيلوباترة فى الاسواق بل اتخاذ موقف مبدئى من السجاير المستوردة .. الخ .

والكلام عن الوطنية المصرية وعن ضرورة عودة الشعور بالانتماء هو كلام خال من المعنى طالما استمر انفراد الموظفين بالاشتغال بالسياسة ، وطالما ظلت القضايا القومية غائبة عن حياتنا السياسية . ولا يجوز الكلام عن الانتماء فى مناخ يعتبر فيه اى كلام فى السياسة من قبيل الشوشرة . لقد بلغ شعور المصرى بالانتماء ذروته حينما بلغت هذه « الشوشرة » قمتها فى الخمسينات والستينات ، وبلغت سلبيه الشباب ذروتها حينما تحول الساسة الى موظفين . وهزيمة ١٩٦٧ لم تكن مجرد هزيمة عسكرية بل كانت ايضا امرا عسكريا للمصريين بالكف عن الاشتغال بالسياسة ، واكبر جريرة للسبعينات أنه قد تمت فيها اطاعة هذا الامر .

- فى ظل حكومة الموظفين يحار الكاتب الذى يريد أن يذكى الشعور الوطنى ولا يغضب الحكومة فى نفس الوقت : فيم يكتب وعن أى قضية يعبر؟ فحب الوطن لا يتم فى فراغ بل يجب أن تكون له قضية . فاذا بالكاتب، إن لم يمتنع عن الكتابة أصلا ، يعبر عن حب الوطن بعبارات غاية فى التجريد أوبكليشيهات محفوظة يستحيل على المصرى الطبيعى الاستجابة لها ، أويحاول اخفاء ضعف حماسه بالمبالغة وقول مالا يشعر به ، كالكلام عن خلود مصر والاهرام . وحينما يحاول شاعر موهوب كصلاح چاهين أن يتجاوز هذه السخافات لايجد أمامه مايتغنى به الا « ضحكة المصرى التى ترد الروح » وأن من الممكن تمييز المصرى « من بين مليون انسان » . ذلك انه اذا تحولت القضية الوطنية الى اصلاح نظام الصرف الصحى فان التعبير عن الوطنية لابد أن ينحدر الى مثل هذا . أنا لا اقول أن الشعر أوالادب عموما يجب أن يكون عن تأميم القناة أوبناء السد العالى والا فلا ، وانما أقول انه فى مجتمع كالمجتمع المصرى ، وفى مناخ ليس فيه هذا أوذاك ، تجف الموهبة و ينضب الابداع ، فأجمل شعر صلاح چاهين نفسه ، حتى مالا علاقة له بالسياسة كتب فى ظل مناخ سياسى واجتماعى مختلف تماما عما نحن فيه .

فى ظل هذا الوضع تحاول حكومة الموظفين الاحتماء بمظاهر غريبة للتعبير عن الشعور الوطنى ، كالمبالغة فى الاحتفاء بانتصار الفريق المصرى فى مباريات كرة القدم ، وتفرد لها ساعات طويلة

من برامج التليفزيون ، وتعامل نجوم الرياضة معاملة الابطال السياسين ، أوتبرز أخبار تعيين بعض الخبراء المصريين فى مراكز مرموقة فى الهيئات الدولية ، أوانجاز عالم مصرى فى مجال تخصصه ، اذ حينئا يختفى الدور البطولى لمصر الدولة ، لا يعود هناك مفر من تضخم انتصارات المصريين الافراد .

أن هذا بالضبط هو تفسير الفجوة الفظيعة التى تفصل بين رجال الحكم عندنا وما يسمى بالمعارضة . فالفارق الاساسى بينهما هو الفارق بين السياسى والموظف المشتغل بالسياسة . إن استعداد عضو الحزب الوطنى مثلا للتقلب بين حزب وآخر طالما كان فى كل لحظة فى حزب الحكومة ، ليس مجرد قضية اخلاقية ، وقد لا يكون دائما كذلك ، ولكنه ينعكس فى جميع الاحوال عقلية موظف مجرد من أى التزام سياسى . هناك بالطبع الموظف الشريف والموظف المرتشى ، الكفء وغير الكفء ، ولكنه فى جميع الاحوال لايهمه الا أن يقوم بما يطلب اليه تنفيذه دون الرجوع الى مبادىء سياسية يلتزم بها مسبقا .

هذا هو أيضا سر تضخم عدد أعضاء الحزب الوطنى بالمقارنة بأى حزب أخر فى مصر . فمن سوء التقدير أن نصور هذا على أنه « شعبية » جارفة للحزب الحاكم أواعتراف شعبى بنجاحه . بل تفسيره البسيط هو أن المصريين الذين لازالوا على استعداد للاشتغال بما يشبه السياسة لازالوا فى الجزء الاغلب منهم يحوزون عقلية الموظف ، أى عقلية تلقى الاوامر من عل وتنفيذها . وهى عقلية نمت وترعرعت عبر قرون متتالية

من سيطرة تامة للدولة وغياب أية فرصة حقيقية للتعبير عن ارادة شعبية بالطريق المشروع . والمطلوب هو تغيير هذه العقلية لا تكريسها .

وهذا هو مصدر اعتراضنا الاساسي على ما يسمى بقوانين الانتخاب والاحزاب التي تريد الحكومة فرضها على مصر. فأيا كان الشخص الذي تعتبره الحكومة من « المعارضة » عضوا في التجمع أوفي حزب العمل أوالوفد أوالاخوان أوسياسيا مستقلا عن كل الاحزاب ، فان الذي يميزه عن عضو حزب الحكومة هو انه سياسي بمعنى الكلمة وليس موظفا ، أي أنه يحمل تصورا للمستقبل الذي يريده لمصر، أيا كانت طبيعة هذا التصور، ولا يمكن ان يقبل أن يكون « الوضع الراهن » بوصفه وضعا راهنا ، هو الخيار الوحيد المطروح إمامه .

فاذا كان الامر كذلك فانه لا يهم قيد أنملة ما اذا كان هؤلاء الاشخاص من السياسيين الحقيقيين ، يمكن أن يحرزوا ٨٪ من أصوات الناس أوأقل أوأكثر، ولو في انتخابات نزيهة ، بل يصبح من الواجب الوطني على كل من يحمل احتراما لهذا البلد ، أن يفسح لهؤلاء فرصة التعبير عما يجيش في صدورهم إذ أن هؤلاء هم الناطقون الحقيقيون عن ضمير هذه الامة . أن شخصا واحدا من هؤلاء تساوي كلمته تحت قبة البرلمان كلمات عشرات من الموظفين المشتغلين بالسياسة . والا فليخبرني أحد عن نسبة الاصوات التي حازها نائب مستقل واحد كممتاز نصار ــ مثلا ــ الى مجموع أصوات المصوتين في الانتخابات ، ثم فليقارن أداءه وأثره في مجلس الشعب بأداء وأثر عشرات غيره من الموظفين الاعضاء الذين يتسربون خارجين من المجلس بمجرد أن يطمئنوا

الى أن أحدا لا يراهم ، وهى نفس عقلية الموظف الذى يتسرب من مكتبه قبل موعد الانصراف . أوفليخبرنى أحد لماذا اذن ، ان لم يكن هذا صحيحا ، تبدى الحكومة كل هذا القلق وتبذل كل هذا الجهد والوقت ، رغم كثرة اعضاء حزبها ، لمنع وصول شخص واحد من هؤلاء السياسين الحقيقيين الى مجلس الشعب ، رغم انه قد لا يحوز الا نسبة ضئيلة للغاية من مجموع الاصوات ؟ السبب الحقيقى أن المعركة ليست بين حزب واخر بل بين موظفين وسياسيين . أوفلنتساءل لماذا تصبح جريدة الاهرام بغير عمود احمد بهاء الدين جريدة مختلفة تماما ، رغم أن عموده كان يحتل أقل من نصف فى المائة من مساحة الجريدة ، ولماذا كان مايكتبه أول مانقرأه فى الجريدة وربما آخره أيضا ؟ السبب انه كان هو الكاتب السياسى الوحيد فيها ، و يكاد يكون كل ماعداه ، حتى اذا كانت كتابة فى موضوعات سياسية ، أن يكون كتابة موظفين يشتغلون بالسياسة . وجريدة مايو ، اذا اردنا الصدق ، ليست جريدة سياسية بل هى نشرة حكوميه . ولو كانت جريدة سياسية حقا لقرأنا فيها دفاعا مجيدا عن اسرائيل وعن مذابح صبرا وشاتيلا ، وتقريظا لاينقطع لعبقرية بيجين واسفا شديدا على اكتئابه النفسى ، وهجوما لاينقطع على القومية العربية وعلى الثورة الاسلامية فى ايران الخ ولكن هذا غير موجود ، لان الحزب الوطنى ليس حزبا سياسيا فى الحقيقة . وانما هو جمع من الموظفين .

ان هذا هو بالضبط الذى يجعل احتفالا بذكرى سعد زغلول والنحاس يتحول فى مصر الى مناسبة قومية ، يحضره ليس فقط كافة

احزاب المعارضة أيا كان حكمها على حزب الوفد القديم أوالجديد ، بل يشترك فيه بالحضور أوالعاطفة كل مصرى لازال يجرى فى عروقه بعض الانتماء لمبدأ أوعقيدة سياسية . ان هذا الاحتفال لم يكن اذن مجرد اجتماع حزبى ، بل لم يكن اقل من مظاهرة احتجاج على وطنية اصلاح المجارى وكأس كرة القدم .

عصر التشكيك فى البديهيات (*)

المرارة التى يشعر بها المرء لدى متابعته لما يكتب ويقال بمناسبة نشر بعض فصول للاستاذ محمد حسنين هيكل عن حياة السادات، وبمناسبة ظهور بعض عناوين لمقال أومقالات للدكتور يوسف أدريس، مرارة يعجز أى قلم عن التعبير عنها. فقد أثارت هذه الزوبعة كل هموم المواطن المصرى عن الحرية والديمقراطية، وعن أبسط حقوقه فى التفكير وابداء الرأى، وحقه فى الايمان أمام الملأثم يحرم من حق الرد على الاهانة.

(*) كتب هذا المقال بمناسبة مصادرة الحكومة لكتاب الأستاذ محمد حسنين هيكل «خريف الغضب» الذى ينتقد فيه بشدة عصر السادات، بعد أن قامت إحدى صحف المعارضة بنشر الصفحات الأولى منه، وبمناسبة الهجوم العنيف الذى وجهته السلطة له وللدكتور يوسف إدريس لنشره مقالات فى بلد عربى آخر ينتقد فيها عصر السادات أيضا.

كما أثارت ذكريات قديمة عن عصر كنا نظن ، أوعلى الاقل نأمل ، ان يكون قد ذهب بلارجعة ، كان من حق فرد فيه أومجموعة من الافراد ، الذين لم ينتخبهم احد ولم يقل بحسن رايهم احد ، ان يقولوا لنا ماهو الشرف وماهو العيب ، وماهى الاخلاق وماهى البذاءة ، وكيف يجب ان يكون حب مصر وكيف تكون خيانتها ومن هو المتحضر من العرب ومن هو غير المتحضر ، ثم يروحون يطبقون مفهومهم الخاص جدا الشخصى جدا عن كل ذلك ، على من أجمع الناس على شرفهم ووطنيتهم ، أوعلى الاقل من يتمتعون بتأييد عدد غفير من الناس ، يحبونهم و يقرأون لهم ، فيحرمون هذا من حقه فى الكتابة والنشر ، و يضعون ذلك فى السجن ، و يكرسون وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية فى تلويث سمعتهم .

كنا نظن اونأمل ان يكون هذا العهد قد زال وانتهى ، فاذا به لم يزل ولم ينته . واذا بالآمال التى عقدناها يحل محلها الاحباط . واذا بنفس الاشخاص الذين لم ينتخبهم احد ولم يقل بحسن رايهم احد يعقدون محاكم التفتيش ويمنعون صكوك الغفران عمن خان ميثاق الشرف الصحفى فى رايهم ، ووجوههم القاسية المتجهمة تذكرك بوجوه الكاردينالات الذين حاكموا جاليليو العظيم والذين لايساوى واحد منهم اوكلهم مجتمعين ظفر اصبع جاليليو العظيم ، يمنحون انفسهم احتكار تفسير المشيئة الالهية و ينصبون انفسهم المفسرين الرسميين للفضيلة ، دون ان يستشار احد فى احقيتهم بهذه السلطة . فاذا تجرأ احد على الدفاع

عن نفسه قاطعوه وحقروه وصبوا عليه لعنة الدنيا والآخرة ولم يكن يدور بخلد احد ان مصر تعود ادراجها على هذا النحو الى العصور الوسطى .

يقال لنا انه ليس هناك صحافة فى العالم تنشر ماتنشره الصحافة المعارضة فى مصر . وانا اقول أن المعارضة فى مصر اشبه برجل محكوم عليه بالاعدام ، يقال له فى لحظته الاخيرة : هل لديك رغبات قبل ان تموت ! فما الذى تنتظرونه من رجل هذه حاله ؟ ما الذى تنتظرونه من رجل كلما فتح فمه للكلام قلتم له : انما انت عبد احساناتنا ، منحناك الحرية فاستخدمها ــ لعنك الله ــ على النحو الذى نرسمه لك . ثم لا تكفون عن ترديد عبارة : نحن نحذر نحن نحذر .. فاذا فقد الرجل رشده وضاع صوابه ، وصاح من الالم والسلاسل تقيد يديه وقدميه ، قلتم له انك لم تخبرنا برايك فى الخطة ، ولم توجه النصح الرشيد للحكومة ، ولم تقل لنا رأيك فى هذا المشروع اوذاك .

والمسألة اذن ليست الا كقصة الذئب والحمل . فقد أعيانا تقديم الدليل على أننا لانلوث سمعة مصر بل نفديها بدمائنا . فتأتون الينا كل يوم بقصة جديدة . حتى لم يعد هناك شك فى أنكم لا تريدون الا اختفاءنا من الوجود .

ان المعركة كلها مفتعلة . لا تتعلق باخلاقيات التعبير ، ولا ببطولة الجيش المصرى فى أكتوبر ، ولا بسمعة مصر فى الخارج أوالداخل . فالذين يتظاهرون بحرصهم على الاخلاق أوعلى سمعة مصر وجيشها لم يعرف عنهم محبة زائدة لمصر ، ولاعفة لسان غير عادية . واحد مشاهير كتابهم كتب منذ أيام قليلة يتهم طائفة كبيرة من

الشعب المصرى ، هم المؤيدون لجمال عبدالناصر ، بما لا يوصف به غير شخص يعانى من الشذوذ الجنسى . وكتب هو نفسه فى عمود يومى له يقول انه لم يفهم اى معنى لعبارة مصطفى كامل الشهيرة (لو لم اكن مصر يا لوددت ان اكون مصر يا) . ثم راح يعدد نقائص المصر يين . بل انى ازعم ان محبة هؤلاء المزعومة لشخص السادات زائفة ولا تساوى قيمة الحبر الذى تكتب به . فقد ايد نفس هؤلاء نقيض سياسات السادات ودافعوا عنها . وانما المعركة سياسية يراد بها الاحتفاظ بالمناصب والامتيازات لاطول فترة ممكنة . ويخشى اصحابها من ان يؤدى فتح ملف السادات الى فتح ملفاتهم جميعاً .

يقول الرئيس اننا لو قمنا بالتغيير الذى تطالبون به لكان علينا تغيير نصف الشعب المصرى . لا ياسيادة الرئيس بل أقل من نصف فى المائة . فاذا بدا لك أن الفاسدين كثيرون ، فما ذلك الالان الرائحة الكريهة تزكم أنوف الجميع ، وليس للرائحة الطيبة قوتها ونفاذها . ومعظم الفاسدين ليسوا فاسدين بالطبيعة بل فاسدين بالعدوى .

ولكن الامر لم يعد يقتصر على السياسة ، حينما يصل الامر الى تلو يث سمعة واحد من اكبر كتاب مصر واعظم كاتب للقصة القصيرة عرفه العالم العربى ، على مسمع الجميع ، دون ان يسمح له بالرد فى نفس الجر يدة التى يعمل بها وتشهر به . انى لم اقرأ مقالات الدكتور يوسف ادر يس التى يشيرون اليها ولكن ايا كان ما كتبه الرجل ، فقد قرأت له وقرأ العالم له مايكفى للتدليل على ان محبة الرجل لمصر تفوق محبة السادات لها ، وانه يمثل مصر افضل مائة مرة من تمثيل السادات لها ،

وان تلويث سمعته يسيء الى سمعة مصر اكثر مائة مرة من تلويث سمعة السادات . كما انى لم اقرأ الاما نشر فى مصر من كتاب الاستاذ هيكل ولم اجد فيما نشر أساءة لسمعة مصر ولاتحقيرا للاسود اوالابيض . وانما وجدت فيه نقدا لحاكم حكم مصر فترة سوداء من تاريخها ، لكاتب يجيد الكتابة . و يتلهف الكثيرون على قراءة مايكتب ، عندما يخطيء وعندما يصيب .

ولكننا نعيش فى عصر سمته التشكيك فى البديهيات . فاذا بالكتابة فى هذا العصر تتحول الى محاولة اثبات مايعرفه الطفل الصغير، وهو ان مصر شيء وحاكمها شيء أخر، وان حكام مصر شيء وزعمائها شيء آخر، وان نقد الحكام حق وواجب ، وأمواتا كانوا ام أحياء ، وانه ليس من الجرائم ان تكتب فى الخارج وتتلقى مكافآة على ماتكتب ، وان الكتب تكتب لتقرأ لا لتصادر. وان للمعارضة أن تكتب ماتشاء وكيف تشاء، وأن القاريء وحده هو الحكم فيما اذا كان مايكتب يستحق القراءة اولايستحق .

مؤيدو الانفتاح والمنتفعون به

على الرغم من ان هناك صلة وثيقة للغاية بين تأييد الانفتاح وتحقيق مكاسب شخصية منه ، فان من المهم ان نلاحظ ان الموقفين غير متطابقين . فهناك من يؤيد الانفتاح دون ان يكون قد انتفع به ، وهناك من انتفع به ولا يؤيده .

ولنبدأ بالنوع الثانى من الناس . فهناك مثلا الرجل الذى سمح له الانفتاح ان يضاعف دخله ، كالمهندس الذى التحق بشركة اجنبية ، أوالاقتصادى حديث التخرج الذى التحق ببنك ، أوصاحب الارض التى تضاعفت قيمتها فجاة .. الخ ومع هذا قد نجد هذا أوذاك ينتقد الانفتاح بشدة و يرحب بالعدول عنه . فهناك الغيور على دينه وتقاليده الذى لاحظ ما أدى اليه الانفتاح من تفسخ فى القيم ، وهناك الغيور على

ثقافة أمته الذى رأى ماتتعرض له فى ظل وسائل الاعلام الانفتاحية . وهناك الغيور على استقلال بلده . بل وهناك من يستطيع التميز بين ماحققه هو شخصيا من مكاسب بسبب الانفتاح ومتاعب وآلام العدد الغفير من الناس الذين اضيروا منه هناك ايضا الراسمالى المصرى الذى اضطر الى الاشتغال بالتجارة اوبالاستيراد والتصدير وكان أمله ان يدخل بامواله فى ميدان الصناعة ، ولم يمنعه من ذلك الا منافسة الواردات اوتضارب القرارات الاقتصادية وعدم استقرارها .

على ان النوع الاخر من الناس هو الذى اريد ان اركز عليه . وهم اشخاص يؤيدون الانفتاح حقا وصدقا ولكنهم لايرضون ابدا عن سياسة مصر الاقتصادية المسماة بهذا الاسم ، ومن ثم لم يحصلوا من ورائها على ما تؤهلهم له كفاءاتهم من سلطة اومنصب . هذا النوع من الناس لايرى فيما حدث فى مصر خلال السنوات العشر الماضية مجرد « انفتاح اقتصادى » بل « تسيبا اقتصاديا » تخلت الدولة خلاله عن اهم مسئولياتها . ومع ذلك فهم لايعادون الانفتاح كمبدأ ولا يرفضونه ، انهم فقط يتمنون تطبيقه على النحو الذى يتصورونه .

ان نسبة لايستهان بها من الاقتصاديين المصريين تنتمى الى هذا النوع الاخر من الناس . ولانى لا اعتبر نفسى واحدا منهم ، اذ لا اتفق معهم فى درجة الحرية الاقتصادية التى يسمحون بها ، وفى تصورهم لمدى احتياج الاقتصاد المصرى للاستثمارات . والمعونات الاجنبية اوفى قبولهم لبعض انواع من السلع التى لا اعتقد ان هناك ضرورة لانتاجها اواستيرادها ، لهذا فانى اسمح لنفسى بذكر محاسنهم .

ان كثيرين منهم هم على اعلى درجة من العلم والقدرة فى دائرة تخصصهم ، وكثيرون منهم يتسمون بغيرة شديدة على مصلحة الوطن ولا يستهدفون الا تقدمه . والكثير منهم زاهد فى المنصب ولا يشعر بالحسرة الا بسبب ما يضيع على مصر من فرص . فهم يعتقدون ان ما تدفق على مصر من موارد خلال الاعوام العشرة الاخيرة من تحويلات العاملين فى الخارج وايرادات النفط ... الخ كان يمكن استخدامه على نحو اكثر رشدا بكثير وعلى الاخص فى تنمية الصناعة والزراعة . إنهم يرحبون برأس المال الاجنبى ولكنهم يؤمنون بان درجة اكبر بكثير من الصرامة كان يجب مراعاتها فى تقييم مشروعات الاستثمار الاجنبى . وهم يؤمنون بضرورة تشجيع القطاع الخاص الوطنى ولكنهم يعتقدون ان هناك من الوسائل الفنية التى يمكن اتخاذها لتوجيه هذا القطاع الى المجالات الاكثر نفعا للاقتصاد المصرى .

الى هذه الفئة من الاقتصادين المصريين ينتمى كل الاقتصادين الكبار الذين اجتمع بهم الرئيس حسنى مبارك فى الشهور الاولى لتوليه منصبه . فكلهم يؤيدون مبدأ الانفتاح فى حد ذاته ، وهم جميعا على درجة عالية من العلم والخبرة والاخلاص ، وعلى استعداد للتضحية بمصالحهم الشخصية اذا جد الجد . الى جانب هذه الاسماء استطيع أن أضيف اسماء عشرات من رجال الاقتصاد والقانون والمالية والمحاسبة فى مصر ، و يستطيع غيرى ان يضيف اليهم المئات . فالقول اذن بان مصر خلت من الرجال هو قول غير صحيح ، والقول بانقسام المصريين الى معارضين للانفتاح ومؤيدين لما يجرى الان باسم الانفتاح هو ايضا غير

صحيح . ان هناك فئة ثالثة هى فى رأيى اكبر عددا بكثير من هؤلاء وهؤلاء ، يؤمنون بالانفتاح المنضبط ، ولايؤمنون بالدولة الرخوة ، و يستجهنون الفساد ولا يطيقون عبث الاجنبى . ومجرد غياب اسماء هؤلاء عن الصحف و وسائل الاعلام لايعنى غيابهم عن الوجود . وعدم تمتع معظمهم بعضوية الحزب الوطنى الديمقراطى لايعنى انهم ليسوا مصريين ، كما انه لايعنى انهم لايؤمنون بالانفتاح . فأين هم ، وماذا يفعلون ؟

إن بعضهم لايقيم بمصر أصلا لاسباب لاتخفى على اللبيب . فهم بسبب قدراتهم العالية وصفحتهم الناصعة كانوا اول من اختطفتهم الهيئات الدولية والاقليمية . فبعضهم يحتل مناصب رفيعة فى البنك الدولى وصندوق النقد أوفى مختلف الهيئات الدولية فى كل انحاء العالم ، و بعضهم يرأس اويحتل مناصب رفيعة فى المنظمات العربية اوالنفطية فى الكويت أوالسعودية أوابوظبى أوالخرطوم أوفينا ، وكثيرون يعملون كمستشارين للملوك ورؤساء و وزراء مختلف البلاد العربية من المغرب الى العراق .

وكثيرون منهم بقى فى مصر لم يغادرها . وكلهم يعمل بأقل كثير من طاقته ، و بأقل كثيرا من حماسه ، بل و بعضهم اضطر الى الاشتغال باعمال هو غير مقتنع بها ولكنها لا تمس كرامته مسا ظاهرا اوجارحا . وكلهم على استعداد للعودة الى مصر على الفور اذا رأوا بادرة تبعث فيهم الامل فى امكانية وضع افكارهم موضع التنفيذ ، ولكنهم لايرون جدوى

من الاشتراك الصورى فى مجالس لايشاركونها اتجاهاتها ، ولا يسمح لهم اعتزازهم باستقلالهم بان يؤيدوا مالا يؤمنون به .

لنفرض اذن ان القيادة العليا فى مصر ترى ان التخلى عن سياسة الانفتاح هى لسبب أوآخر ليس محل نقاش ، وان الانفتاح الاقتصادى يجب ان يقبل كمسلمة من المسلمات . لنفرض ، مع الاسف الشديد ان هذا هو الوضع . فلماذا لا نعرض على هذه القيادة اقتراحا بديلا ، على نحو مايسمى فى النظرية الاقتصادية « بالحل التالى فى المثالية » ، وهو ان تبحث عن هؤلاء الذين يؤيدون الانفتاح حقا وصدقا كبديل لمن لايؤمنون لا بالانفتاح ولا بغيره ، بل هم فقط من المنتفعين به ؟

فيم أخطأت المعارضة المصرية ؟(*)

حزّ فى نفسى أن رأيت المعارضة توصف مرة آخرى بالتهويل وتصيد الاخطاء والسعى الى فرض الرأى على الآخرين ، وباساءة استخدام الديمقراطية ، وباهدار التوازن بين الايجابيات والسلبيات ، وبالمهاترة والافتراء وتزييف الاوضاع وبأنها تنتقد دون أن تقدم الحلول .

ثم قرأت للدكتورحلمى مراد مقالا فى جريدة الشعب يدافع فيه عن المعارضه ضد هذه الانتقادات ، فحز فى نفسى مرة أخرى

(*) كتب هذا المقال بمناسبة تكرار الهجوم من الدوائر الرسمية على صحف المعارضة المصرية وتكرار اتهامها بتصيد الأخطاء وإساءة استخدام الديمقراطية واكتفائها بالنقد دون تقديم الحلول .

أن وجدت الكاتب يجد نفسه مضطرا من جديد الى تذكير من يضيقون بكلمة النقد بقول عمر بن الخطاب وهو أمير للمؤمنين «لا خير فيكم اذا لم تقولوها ولا خير فينا اذا لم نسمعها». وقد سبق لنفس الكاتب وغيره اقتطاف هذه العبارة وأمثالها أكثر من مرة وهم فى سبيل الدفاع عما بقى من حرية الرأى.

وسألت نفسى: هل فرض علينا ياترى، كلما أردنا أن ننتقد مسئولا كبيرا أن نقتطف من جديد قولة عمر بن الخطاب، وكأننا فى كل مرة نطلب منه الامان ونستحلفه بالله أن يفتح صدره لما نقول والا ينصرف عنا غاضبا قبل ان نتم كلامنا؟ ألم يحن الوقت بعد بالمسئولين أن يقبلوا المعارضة وكأنها من ضروريات الحياة كالماء والهواء؟

فلتأذنوا لنا اولا بالاختلاف حول القول بأن المعارضة قد اساءت استخدام مناخ الديمقراطية.

ولقد بدأت أول حكومة شكلت فى عهد الرئيس حسنى مبارك باعلان التزامها بعدد من المبادىء التى يختلف معها فيها رجال المعارضة اختلافا جذريا. فقد أعلنت منذ البداية التزامها بسياسة الانفتاح الاقتصادى وبمعاهدة كامب ديفيد، وبعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة. وفى كل أمر من هذه الامور الثلاثة تختلف طوائف واسعة من المعارضة اختلافا أساسيا مع الحكومة، اختلافا يكاد يصل الى حد الاختلاف بين الشىء ونقيضه. فبأى أسلوب عالجت المعارضة هذه الامور الثلاثة؟ والى أى مدى كان صبر الحكومة على هذا الاسلوب؟

كان من اوجه النقد الاساسية التى توجهها المعارضة لسياسة الانفتاح الاقتصادى ماتما فى ظلها من فساد ، وزيادة توزيع الثروة والدخل سوءا . فاذا كان هذا هو مايعتقده المرء ، خطأ كان أوصوابا ، فعلى أى نحو يمكن أن يتناول هذا الموضوع البالغ الحساسية بطبيعته ؟ أى أسلوب يمكن للمرء أن يعالج به هذا الموضوع دون أن يتكلم عن وقائع معينة للرشوة اوالاختلاس أوالمحسوبية أواستغلال النفوذ ؟ وكلها أمور تستمد قذارتها من وقوعها لامن الكلام عنها وما الضرر الشنيع الذى يمكن أن يحدث إذا نشرت هنا أوهناك نكتة ساخرة تتناول الفقر المدقع أوالثراء الفاحش مما لايزيد بأية حال من الاحوال عما يتندر به المصريون العاديون فى مجالسهم ؟ ان البديل الوحيد الباقى للمعارضة اذا ارادت الحديث فى هذا الموضوع دون اغضاب الحكومة هو أسلوب الصحف الحكومية أوالتليفزيون أوالاذاعة فى معالجة الامر ، وهو يتلخص فى تجاهل الامر تجاهلا تاما ، أوالاشارة اليه بعبارات غاية فى العمومية والغموض لاتستحث احدا على عمل ، ولاتثير حماس احد للاصلاح بل ولا تستحث رجال الحكومة حتى على الرد .

ان حساسية الحكومة المفرطه لما تقوله المعارضه فى مثل هذه الامور رغم قلة حيلة المعارضة وضعف وسائلها وقلة صحفها وضعف امكانياتها المادية ، يدفع المرء إلى الاعتقاد بأن هذا الافراط فى الحساسية لامصدر له الاصدق ماتقوله المعارضة بوجه عام .

واذا كان كل كلام عن الفساد هو فى نظر الحكومة من قبيل الدعوة

الى الماركسية او الالحاد ، فاذا بقي للمعارضة أن تقوله دون أن تفقد الدين والدنيا معا ؟

واذا كان من المشروع أن تزجر المعارضة كلما قامت بتهويل الاخطار فلماذا لا يزجر أيضا أولئك الكتاب الذين يكيلون هذا الاتهام بالالحاد لبعض كتاب المعارضة ولماذا لايؤمرون بالكف عن ممارسة هذا التفتيش في ضمائر الناس وقلوبهم ؟

فاذا اتينا الى كامب دافيد واسرائيل وفلسطين ولبنان ، ما الذى يمكن للمعارضة أن تقوله أخف مما قالته فى هذه الامور جميعا ، والقلوب جريحة والعيون دامعة والكرامة ممرغة فى التراب ؟ ولماذا نريد أن يكون التعبير عن الكرامة والغضب محدودا بالتصريحات الرسمية وخطب وزير الخارجية فى المحافل الدولية ؟ ولماذا نفترض أن المصريين جميعا راضون عن الاكتفاء بالجهود الدبلوماسية فى قضايا تمس شغاف القلب ؟ ولماذا لاتفرح الحكومة بالفرصة التى تتيحها لها المعارضة بتعبيرها عما يجيش فى قلب الحكومة نفسها دون أن تستطيع الحكومة أن تعبر عنه ؟

فاذا اتينا لموقف المعارضة المصرية من العلاقات المصرية — الامريكية ، فهل حقا تجاوزت المعارضة حدود الادب فى هذا الصدد أيضا ؟ ولنفرض أن أحدا يعرف ما هى هذه الحدود التى لا يجوز تخطيها ، وأن المعارضة قد تجاوزتها ، فما هو الضرر الشنيع فى هذا ؟ أن مشكلة الشعب المصرى ليست فى قلة أدبه بل لعلها فى ادبه المفرط ، واذا كنا نريد حقا أن ننتشله مما هو فيه من سلبية ولا مبالاة نتجت عن عصور

متتالية من القهر والتأديب المستمر، فلماذا لانغض الطرف عن خطأ يرتكبه شعب يتعلم الحرية كما يتعلم الطفل الحبو؟

بل الا يسترعى الانتباه بل والدهشة موقفي كتاب المعارضة طوال السنة الماضية من شخص أنور السادات وتصرفات أسرته طوال عشر سنوات قضاها فى الحكم ؟

لمجرد أن المعارضة استجابت لدعوة «عدم نبش الماضى» (وهى دعوة لانعرف لها سببا معقولا على أى حال) و بسبب استعداد الشعب المصرى الفطرى للمغفرة مهما بلغت جسامة الخطأ، ولايمانه العميق بالله وعدالته . لقد تناولت بعض المقالات عهد السادات ببعض الصراحة، ولكن أى تقييم منصف لما كتبه معارضو السادات بعد وفاته لابد أن يعترف بأن هؤلاء قد التزموا درجة عالية من ضبط النفس ومن الشفقة به و بأهله .

أما عن التساؤل عما قدمته صحف المعارضة لمصر طوال الاشهر الستة الماضية فأجيب عليه بأنها فعلت الكثير. وقد كان يكفيها فخرا أنها رفعت من معنويات طائفة من المصريين كاد يصيبهم اليأس التام من التغيير، فاذا بهذه الصحف تحيى فيهم الامل، ولو مرة أو مرتين كل اسبوع، والثقة بأن هناك من المصريين من لم يفقد الامل بعد ولا زال يطالب بالافضل . وهل ياترى أنا وحدى الذى يرى فى صحف المعارضة رنة اخلاص، فى التعبيز عن محبة الوطن واحترام تاريخنا والثقة بمستقبلنا افتقدها فى صحف الحكومة، و بصرف النظر عن الاختلاف أو الاتفاق حول المذهب الفكرى لهذه الصحيفة أو تلك ؟ وهل يحتاج

المرء حقا الى أن يكون شخصا خبيثا متآمرا على نظام الحكم لكى يعجب بذكاء وثقافة بل وظرف كتاب المعارضة اذا قورنوا بغيرهم ؟

فاذا اثرنا نفس السؤال فيما يتعلق بالصحف المؤيده للحكومة فتساءلنا عما قدمته هذه الصحف طوال الاشهر الستة الماضية فأنى أجيب بأنها فى مجملها و باستثناء كتاب قليلين فتحت لهم هذه الصحف أبوابها رغما عن المسئولين عن ادارتها لم تفعل أكثر من محاولة الابقاء على كل شىء على ما هو عليه ، ومقاومة التغيير الى الاحسن ، والاعتماد على ضعف ذاكرة القراء فى دفاعها عن الشىء ونقيضه ، والتلاعب بالالفاظ و وصف الاشياء بغير حقيقتها .

واذا كانت هناك صحف تحاول إيهام الناس بأن الحكومة لديها عصا سحرية تحل بها كافة المشاكل ، فليست هذه هى صحف المعارضة بل صحف الحكومة ، واذا كان هناك من يدرك الابعاد الحقيقية لمشكلات مصر وتعقدها ، فهم كتاب المعارضة .

أما القول بأن المعارضة اقتصرت على النقد ولم تقدم حلولا ، فان من الممكن الرد عليه بالقول أن المعارضة قدمت وتقدم حلولا بالفعل ، ولكن ما حيلتها اذا كانت هذه الحلول لا تعجب الحكومة ؟ واذا كانت الحلول التى تطالب المعارضة بتقديمها يشترط فيها أن تكون حلولا ترضى عنها الحكومة ، فأى معارضة هذه ؟ على أن الامر فى الواقع أكثر تعقيدا من هذا . فالاختلاف القائم الأن بين المصريين حول الحلول المطلوبة لمشكلات مصر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليس خلافا حول أمور سطحية بل يمتد الى أمور تتعلق بمواقف اساسية وتتعلق بالجذور لا

بالفروع . فالاختلاف بين المعارضة والحكومة حول قضية الانفتاح الاقتصادى مثلا ليس مجرد اختلاف على تحديد سعر أو فرض ضريبة بعينها ، بل يتعلق بالفلسفة الاقتصادية برمتها ، وقل مثل ذلك على الاختلاف حول الموقف من اسرائيل أو السياسة العربية أو الخارجية . وحينما يبلغ الاختلاف فى الرأى هذا المدى ، تختفى الى حد بعيد الحدود الفاصلة بين النقد وتقديم الحلول . فالنقد فى هذه الحالة يتضمن بذاته حلا أو بداية الحل . وفى هذه الحالة تكون مطالبة المعارضة بالتركيز على تقديم الحلول هو بمثابة مطالبتها بالتخلى عن موقفها الفكرى وعن فلسفتها الاقتصادية برمتها ، و بالتفكير فى اطار موضوع سلفا وترفضه المعارضة ابتداء .

الكاتب والشحاذ *

منذ أن شاهدت مسرحيتي « ملك القطن وجمهورية فرحات » ليوسف إدريس منذ نحو ثلاثين عاما ، لا أذكر أني أنفعلت بمسرحية مصرية مثلما أنفعلت بالأمس بالمسرحيات الثلاث لعلى سالم التي تقدم الآن في عرض واحد على مسرح معهد الموسيقى العربية بشارع رمسيس ، تحت عنوان لا يفي أبدا بحق المسرحيات الثلاث وهو سهرة مع الضحك .

والمسرحيات الثلاث بترتيب عرضها ، وهو أيضا ترتيبها التصاعدي من حيث القوة هي « الكاتب في شهر العسل » و « المتفائل » و « الكاتب والشحاذ » .

(*) كتبت بمناسبة عرض ثلاث مسرحيات وطنية في عرض واحد بالقاهرة في صيف ١٩٨٢ ، وكلها من تأليف على سالم .

أما « الكاتب فى شهر العسل » فهى تحكى قصة كاتب شريف تتابعه أعين السلطة فتدس له خمسة عشر ميكروفونا فى حجرة نومه لتسجل عليه كلماته وافكاره وحركاته ، منها ميكروفون فى حجم السمسمة فى جهاز التليفون ، وأخر فى شكل حلقة معدنية معلق برجل ذبابة . كما سلطت عليه مخبرا متخفيا فى شكل بائع بطاطة وإن لم ينجح فى إخفاء سلك الميكرفون المتدلى من الفرن .

« والمتفائل » شخص يجلس فى حجرة الأستقبال المؤدية الى حجرة مسئول كبير، فى أنتظار مقابلته . وتجلس فى نفس الحجرة سكرتيرة هذا المسئول الكبير لاتنبس بحرف واحد طوال المسرحية وأنما هى مستغرقة فى الكتاب وترتيب الملفات وختم الأوراق ، ولاتزيد إجابتها على طالب المقابلة عن الأشارة اليه بالأنتظار مدة أخرى . و يبدأ المتفائل بإعلان أنه لن ييأس أبدا . وأنه مصر إصرار تاما على مقابلة المسئول ليشرح له أفكاره فى إصلاح مصر . وأنه لن ينجح شىء فى رده عن عزمه . بل أنه أحضر معه طعامه وقهوته ليستعين بها على الأنتظار مهما طال . ثم تنتابه من حين لأخر نوبة هياج فيهدد بأنه سيقتحم باب المسئول دون أستئذان ، ثم يعود اليه هدوؤه وصبره . و يتراوح المتفائل بين هاتين الحالتين ولكن المقابلة لاتتم أبدا ، وتنتهى المسرحية نهاية مأساوية الأفضل أن يراها القارىء بنفسه .

والمسرحية الثالثة الأكثر روعة ، على الاقل من حيث المضمون السياسى وإن فاقتها الثانية فى بنهائها الفنى ، تروى مقابلة فى الطريق العام بين شحاذ وكاتب صحفى كبير يرأس أيضا مجلس إدارة جريدة

كبيرة ، عاش حياته يدافع عن السلطة ، أى سلطة ، و يغير اراءه بتغير شخصية الحاكم . والشحاذ ليس شحاذا عاديا بل خريج كلية الآداب ، مملوء بالأمال لاصلاح مصر ولكن أدى به الاحباط واليأس من أن تنصلح الأحوال . الى اللجوء الى جمع المال عن طريق الشحاذة . ومع هذا فإنه لم يفقد الأمل كلية ، فيتراوح بين اليأس التام . والاستعداد لبيع نفسة من أجل المال . و بين الأمل من جديد فى أن تنهض مصر من عثرتها وتتقدم ، والأستعداد للتضحية بأى شيء إذا بدرت أية بادرة أمل .

إذا فالمسرحيات الثلاث تتكلم عن قضية واحدة فى الحقيقة ولكن من زوايا مختلفة . فكلها تتكلم عن القهر الذى يتعرض له الرجل الشريف من جانب السلطة ، وقلة حيلته فى مواجهتها . فأنت فى المسرحية الأولى مقهور بأجهزة السلطة و يكاد القهر أن يؤدى بك الى الجنون . والسلطة تقهرك بأسم الحرية ، بل إن هناك رقيبا فى مكتب حرية الصحافة . والعالم الذى يرسمه على سالم هنا فى عام ١٩٨٣ يذكرك بعالم جورج أورويل الرهيب الذى تصوره للعام المقبل (١٩٨٤) حيث تسجل عليك حركاتك وسكناتك وأدق أفكارك ، وحيث تستخدم السلطة عليك أقرب المقربين اليك ، وحيث هناك « أشخاص يراقبون الأشخاص الذين يراقبون الأشخاص الذين . . . الخ »

ومسرحية المتفائل وإن كانت ذات مغزى عام لايقتصر على مصر وحدها ، فإنها تتخذ شكلا مصريا بحتا بأن يحكى « المتفائل » قصة

خضوعه للخداع المستمر من جانب وسائل اعلام السلطة اذ تحاول صرف نظرة عن مشكلاته الحقيقية وإتاهته فى مشكلات وهمية ، وتحكى قصة التشرد السياسى للمصرى بما خضع له من حروب مفروضة عليه ومن تقلبات السياسة فى العالم العربى ، وتضحية المصرى بنفسه عن طيب خاطر فى سبيل قضايا نبيلة أحيانا وشعارات كاذبة فى معظم الأحيان والمسرحية تصور أيضا تصويرا خاطفا ولكنه قوى ومؤثر غباء البيروقراطية وتبلدها وانعدام أنسانيتها فهى لا تسمع ولا تتكلم ولكنها تختم الأوراق وتجمع الملفات ، وهى لا تنفعل حتى ولو أنقلبت السماء على الأرض ، ولو كاد صاحب الحاجة المسكين أن يصاب بالجنون من طول الانتظار. ومن منا لم تصادفه هذه الصورة فى حجرة الأنتظار لمسئول كبير أوصغير حيث ينظر اليك السكرتير أومدير المكتب أوالموظف شذرا أوحيث ينظر اليك ولايراك ، فأنت بالنسبة له ورقة أوأسم أورقم ، حيث نتفنن نحن المساكين فى أبتداع طريقة جديدة للفت نظر الموظف وإشعاره بوجودنا وبإننا من دم ولحم . فنعلى صوتنا حينا ونخفضه حينا . ونقدم له سيجارة مرة ونهدده مرة ، ونتملقه تارة ونلقى بنكتة سخيفة تارة اخرى ، على أمل أن يلتفت الموظف الى وجودنا . ولكن الأمر كله عبث فى عبث ، فقضاء حاجتك لا تنفع فيها شفاعة ولا يجدى معه تهديد أوأستظراف ، ونهايتنا جميعا ، مع البيروقراطية . هى نهاية هذا المتفائل المسكين .

على ان للمسرحية بعدا سياسيا واضحا . فطالب المقابلة لايأتى ليطلب شيئا لنفسه بل لمصر ، وهويأتى حقا وصدقا ليساعد المسئول الكبير على حل مشكلات مصر ، ولديه ألف فكرة وفكرة لانتشال مصر

من عشرتها . ولكن المسئول الكبير وسكرتيرته ليسا اكثر من جدار أصم لايرى ولايسمع ، ووراء المكتب ، كما يقول على سالم « لا احد .. لاشىء » .

والشحاذ فى المسرحية الثالثة هو شخص « ناجح » تماما بمقاييس العصر . فهو يكسب من الشحاذة أضعاف مايكسبه خريج الجامعة ، ومن ثم فهو لايستخدم شهادته العالية . والدليل القاطع على نجاحه أنه يدعو الكاتب الصحفى الى تناول مختلف أنواع المشروبات المستوردة والمثلجة ، التى يسيل لها لعاب الكاتب الكبير وهو يعترف للكاتب المأجور من السلطة بأن هذا النعيم الذى يعيش فيه هو من فضل خيره وانه من صنع يديه فهو أولا قد تعلم منه الشحاذة . ألا يقوم الكاتب الأجير بالشحاذة أيضا وإن بدا الأمر مختلفا بعض الشىء ؟ كما أن دفاع الكاتب عن الأنفتاح هو الذى فتح الباب لوصول الرخاء الى « الشحاذين » . على ان هذا الشحاذ هو أيضا شخص مقهور ، فهو فى الأساس شخص شريف لم يدفعه إلى الشحاذة الاضياع القيم وأختفاء كل أمل فى الأصلاح .

المسرحيات الثلاث إذن تتكلم كلها عن القهر . فالقهر فى المسرحية الأولى يتمثل فى أن السلطة تتجسس عليك ، وفى الثانية يتمثل فى انها لاتسمع لك إذا أردت أن توجه اليها الكلام ، وفى الثالثة يتمثل فى إخضاعك لعملية مستمرة من غسيل المخ يمارسها عليك كتاب السلطة على أن روعة الأعمال الثلاثة لا تقتصر على موضوعها ، فبناؤها المسرحى ممتاز أيضا . صحيح أن هناك لحظات معدودة يميل الحوار فيها الى نوع من

الخطابة ، و يصبح الحديث السياسى فيها مباشرا اكثر من اللازم ، ولكن علي سالم سرعان ما يعود الى إحكام الحبكة المسرحية و يلطف اللحظات الخطابية بالعودة الى سياق القصة البالغ الظرف . صحيح أيضا أن نور الشريف لايملأ وجوده خشبة المسرح بنفس الدرجة التى كان يملأها الريحاني أويوسف وهبى ، حيث كانت لحظات الصمت معهما لها نفس بلاغة الحديث ، ولكن نور الشريف لم يعجز قط عن توصيل رسالة المؤلف كاملة الى المشاهد . وهو يتمتع بقدرة فائقة على أداء الأدوار المتنوعة . فهو ناجح فى أداء دور المفكر الطحون نجاحه فى دور الزوج أوالشحاذ وهو فى المسرحية الثانية يكاد يقوم بتمثيلها كلها بمفرده ، فلا تعتريك لحظة ملل واحدة . مستعينا بأداء بارع أيضا من السكرتيرة « سلامة » اما أداء أحمد بدير لدور الكاتب المأجور فى المسرحية الثالثة ، فيصعب أن نتصور أداء أفضل منه لنفس الدور .

على أن تهنئة الجميع مؤلفا ومخرجا وممثلين ، لاينهى الموضوع . فالأمسية لم تكن مجرد عرض مسرحى ممتاز ، وإنما كانت أيضا عملا وطنيا من الطراز الأول . فهل يجوز ان نتكلم عن المسرحيات الثلاث دون أن نذكر ان شخصا ماخطرت بذهنه فكرة رائعة هى أن يعزف السلام الوطنى قبل بداية العرض . فنعود الى تقليد قديم جدا فى المسرح المصرى ، وأن تذاع أغنية نجاح سلام « يا أغلى أسم فى الوجود » لدى انتهائها ؟ المسألة إذن لم تكن مجرد « سهرة مع الضحك » بل كانت جدا محضا يحاول به مجموعة من الفنانين الوطنيين أن يعيدوا للمسرح المصرى مجده ولجمهوره حساسيتهم بقضايا المجتمع . وقد أستجاب الجمهور لهذه

المحاولة أستجابة رائعة أيضا فلم يدم تردد الجمهور فى الوقوف أوعدم الوقوف لدى سماعه السلام الوطنى أكثر من لحظة ، وقف بعدها الجميع أحتراما للبلد وللفن ، وكأن السنوات الطوال من الهزل والخلاعة وعدم الأكتراث لم تترك أى أثر يذكر على الجمهور المصرى . وجمهور المسرحية الذكى كان يضحك و يصفق ليس فقط لما يسمعه بل لما يقرأه بين السطور . فالمسرح يضج بالضحك لدى سماعه الشحاذ يصيح بالكاتب المأجور « تصور أننا عشنا عشرين سنة من غير همبورجر ؟ » و يضج بالضحك أيضا عندما يرد فى الميكروفون صوت المسئول المختفى وراء باب حجرته وهو يقول فى التليفون كلاما لسكرتيرته ، فإذا بالكلام أصوات مختلطة لامعنى لها . ثم يشتعل المسرح بالحماس عندما يصرخ نور الشريف بالكاتب الصحفى الذى باع قلمه قائلا « إننا جميعا مستعدون للتضحية بكل مانملك وان نفعل أى شىء .. فقط أخبرونا بما تحتاجه مصر بدلا من ان ترددوا على أسماعنا عبارات الأستسلام » .

المجتمع المصرى فى عصر الانفتاح

- عن الفأر النرويجى وفئران أخرى
- كل هذه العمارات الساقطة
- عن قطار حلوان ـ باب اللوق .. و بالعكس
- التفسير النفسى لعصر السادات
- عن الرجل العظيم وصاحب المنصب الخطير
- ماجدوى القدوة الحسنه فى مناخ اجتماعى ردىء ؟
- مصر بعيون يمنية

عن الفأر النرويجى وفئران أخرى (*)

بدأت قصة الفئران فى مصر منذ عشر سنوات ، فهى لم تظهر فجأة وبلا مقدمات ، ولكن كان عددها فى مطلع السبعينات محدودا للغاية ، وكان من أسهل الامور فى ذلك الوقت وضع حد لتزايدها والقضاء قضاء مبرما على من كان منها لايزال على قيد الحياة . لم يكن الامر يتطلب فى ذلك الحين اكثر من وضع عدد بسيط من المصائد والفخاخ هنا وهناك . بل انه فضلا عن قلة عددها اجمع من رآها حينئذ على انها كانت غاية فى النحافة والضعف بسبب قله ما كان يلقى من فضلات فى الطريق والمنازل والمصالح الحكومية . بل كان أغنى الاغنياء فى ذلك الوقت يحاول

(*) كتبت فى صيف ١٩٨٢ بمناسبة اهتمام الرأى العام فى مصر بانتشار الفئران فى مصر بدرجة مقلقة وتهديدها للمحاصيل الزراعية .

أخفاء ثرائه والالتزام بالتقشف، على الاقل فى الظاهر، ومن ثم لم تكن الفئران تجد ماتقتات به .

ثم استفحل امرها شيئا فشيئا وزاد عددها زيادة غير معهودة، وزاد حجمها، وهاجمت المزارع والمنازل، ولعقت الاطباق والموائد وخطفت لقمة العيش من ايدى الاطفال، بل انك تستطيع ان تشاهدها وهى تتنزه فى الطرق العمومية فى وضح النهار، ولم تعد تلتزم الجحور أوالاماكن المظلمة. حتى كاد المرء يعتقد ان البلد قد اصبحت بلدها، وانها أصبحت تقبل سكنى الادميين فيها على مضض .

وقد أختلف المفسرون فى تفسير الظاهرة الغريبة . فنهم من يرى أن السبب الاساسى هو انتشار اكوام القمامة انتشارا فظيعا حتى فى اكثر الاحياء ثراء، وتقاعس الحكومة عن جمعها . ومنهم من يرى ان الفئران كانت تخشى الحكومة فى بادىء الامر ثم اطمأنت اليها، وانه مع مرور الايام دون أن تبدو من الحكومة أية بادرة لمهاجمتها استقرت الفئران وتوالدت، وبدأت عملية غزو الحقول والمنازل . وذهب آخرون الى ان الفئران قد زحفت الى الدلتا مع أول سيارة تحمل البضائع المهربة من المنطقة الحرة فى بورسعيد، وان لم يقم حتى الآن دليل يجعل لبورسعيد بالذات اهمية خاصة فى هذا الشأن . كذلك لم يقم أى دليل على ان الفئران جاءت مع بعض المواد الغذائية الفاسدة المستوردة، اذأن ما اكتشف حتى الآن من هذه الصفقات لازال محدودا ولايتناسب على الاطلاق مع عدد الفئران المنتشرة ولاحجمها . ولهذا السبب يميل البعض الى الاعتقاد بأن كمية الاغذية أوغيرها من الواردات الفاسدة، والتى لم يكشف عنها بعد، تزيد كثيرا عما نعرفه بالفعل .

ذهب البعض ، من ناحية اخرى ، الى ان الفئران ، مع مرور الزمن قد تكونت لديها مناعة ضد المبيدات ، فلم تعد تخيفها ، اما بسبب ضعف المبيد نفسه وسوء نوعه أوبسبب استيلاء موزعى المبيدات انفسهم على الاموال المخصصة لشرائها وتقديمهم شيئا آخر للفئران ، أوبسبب قيام بعض المسئولين سرا بخلط المبيدات بمواد سكرية ونشوية نتج عنها تحسن فى تغذية الفئران بدلا من قتلها .

على أن البعض لم يكتف بكل هذه التفسيرات ، وذهب الى حد القول بأن القطط نفسها قد أصبحت ترهب الفئران وتهرب منها ، حتى تلك القطط التى وزعت خصيصا للقضاء عليها . بل لقد جمح الخيال بالبعض الى الحد الذى جعلهم يقولون أن هناك نوعا من الاتفاق الضمنى بين الفئران و بين الحكومة نفسها ، على ان تتركها الأخيرة وشأنها تعبث فسادا دون ان تتعرض لها . وهو رأى ياباه العقل بالطبع ، اذ لا يتصور أن تتحد الحكومة التى تتمثل وظيفتها الأساسية فى حفظ الأمن ومراعاة الصالح العام مع الفئران التى تتعارض مصلحتها تعارضا أساسيا مع مصالح الناس . الا ان اصحاب هذا الرأى قدموا لتأييد رأيهم بعض الحجج الغريبة وأن كانت لا تخلو من الصحة . منها أن الحكومة سكتت عن موضوع الفئران سنين ، ولم تبدأ فى الحديث عنهم الا عندما أصبح من المستحيل تجاهلها . ومنها ايضا أن بعض المسئولين عندما كانت مشكلة الفئران فى مهدها وكان من الممكن حلها بسهولة استخدم فى وصف الفئران عبارة « القطط السمان » مما ساعد على تضليل الناس واختلط عليهم الامر فظنوا الفئران قططا والقطط فئران .

على أنه ايا كان التفسير، فان الجميع متفقون على أن الفئران التى انتشرت فى مصر خلال العشر سنوات الماضية تتميز بذكاء نادر، وأن ذكاءها قد زاد حدة مع وفرة المغانم المتاحة امامها، وكثرة ما اتيح لها من تجارب فقد تردد مثلا أن الفئران تلجا أحيانا الى ارسال واحد منها الى الحقل الذى يشك فى وجود مادة سامة به، وتكون الفئران على استعداد للتضحية به انقاذا للباقين. فاذا لم يعد الفأر تأكد لدى اصحابه وجود السم بهذا الحقل وامتنعوا امتناعا باتا من الاقتراب منه فضلا عما تحققه هذه الطريقة من ايهام مكافحى الفئران بانهم قد نجحوا فى معركتهم، مع أن الالفا منها ما زالت تمرح فى الخفاء.

بل لقد اخبر أحد معارفى المشتغلين بالصحافة بان انتشار الفئران قد وصل الى حد انها اقتحمت دور بعض الصحف والمجلات وسيطرت عليها سيطرة تكاد تكون تامة وقرضت الورق وعبثت بالسطور وحروف الطباعة مما حدا ببعض المحررين الذين لم يتعودوا التعامل مع الفئران من قبل، الى هجر الجريدة هجرانا تاما، وانزوى بعضهم، ممن بقى لديهم بعض الشجاعة، فى ركن صغير جدا من الجريدة. يحاول الكتابة من حين لآخر فيما تعود الكتابة فيه، فاذا بالفئران تهدده كلما امسك بالقلم.

واخبرنى آخر أن الفئران قد اقتحمت دار التليفزيون ايضا وانها هى المسئولة عن زيادة الساعات المخصصة لمباريات كرة القدم وافلام الجريمة وعن انتشار المقدمات المليئة بالصور المثيرة جنسيا فى بعض البرامج، بل وعن تقديم بعض البرامج التى لم تكن معروفة من قبل، وعلى الاخص تلك التى تحاول الهاء الناس عن المشكلات التى ساهمت الفئران فى

خلقها ، اما باغراء المشاهدين بالجوائز المالية أو المناظر الجنسية . وايد رآيه بقوله أن الاعلانات التليفز يونية على الرغم من امتلائها بمختلف الاعلانات عن المبيدات الحشر ية لا تتضمن اعلانا واحدا عن مبيد للفئران . كما لفت نظرى الى أن البرامج الجادة التى تتعرض لمختلف القضايا للمناقشة لم تتطرق ابدا لمناقشة قضية الفئران ، مما يجزم فى رآيه ، بأن الفئران لها الكلمة الاولى فى اختيار الموضوعات التى يسمح للتليفز يون بمناقشتها . وعندما أنكرت بشدة احتمال أن تكون هناك اية علاقه بين انتشار الفئران و برامج التليفز يون لفت نظرى الى أن انتشار هذا النوع من البرامج قد اقترن بانتشار ، أكوام القمامة و بسياسه الانفتاح الاقتصادى بوجه عام ، وحذرنى قائلا بأن العلاقة بين الامر ين وإن لم تكن مباشرة وواضحة للجميع فان ذلك سيكون بعد فوات الاوان اذ ستكون الفئران قد احكمت سيطرتها على كافة برامج الاذاعة والتليفز يون .

على أنه لحسن الحظ ليس الجميع بهذه الدرجة من التشاوءم . فهناك من يعلق امالا كبيرة على قدرة التكنولوجيا الحديثة فى القضاء على الفئران ، و يضع ثقته على الاخص فى قدرة الاسرائيليين على مكافحتها بمجرد أن يفرغوا من مشاغلهم فى لبنان . و يقدم البعض هذا الرأى كتفسير لموقف الحكومة المصر ية من مذبحة لبنان .

وهناك من يؤكد أن المعونات الامر يكية سوف تأخذ فى اعتبارها فى الاعوام القادمة أن يكون هناك ما يكفى لاطعام الادميين والفئران فى نفس الوقت . وهؤلاء ينكرون بوجه عام وجود أى تعارض جوهرى

بين مصلحة الفئران ومصلحة الأدميين ، و يؤكدون أن هذا دون غيره هو سبب تهاون الحكومة المصرية فى نصرة الفلسطينين فى لبنان اذا أن اغضاب الامريكيين فى هذا الامر كان من شأنه أن يترك الفئران تحت رحمة الأدميين .

بل لقد ذهب المتفائلين الى حد القول بأن الفئران لابد أن تصل عاجلا أو آجلا الى حد الشبع التام وقالوا أن الفأر لو ترك وشأنه لا يحتاج الى اكثر من قليل من الوقت لكى يتحول من فأر مستهلك الى فأر منتج ، واذا بنا ، دون أية حاجة إلى اجراء حكومى ، نصل الى اليوم الذى ترى فيه فأرا يعمل فى مصنع كل ما علينا هو ان نتذرع بالصبر .

كانت حصيلة هذه المناقشات للأسف ، حصيلة سلبية تمام . فإذا انضمت الحكومة إلى جانب المتفائلين ، وخشيت أن يؤدى الإفراط فى الحديث عن الفئران إلى التعريض بنزاهتها ، أصدرت الحكومة أوامرها للصحف بعدم المبالغة فى خطرها ، وأن يراعى فى حالة الاضطرار للكتابة عن الفئران ، أن يقتصر الكلام على الفأر النرويجى وأن يتجنب تجنبا تاما الحديث عن أى أنواع أخرى .

كل هذه العمارات الساقطه (*)

العمارة الجديدة الساقطة منذ ايام فى مصر الجديدة ليست الا عينه عشوائية لما يحدث فى المجتمع المصرى منذ تطبيق سياسة الانفتاح . ولانها عينة عشوائية ولان الاخبار المتعلقة بها تأتى فى صفحة الحوادث والجرائم فلا تخضع لرقابة صارمة من جانب السلطات السياسية ، شانها فى ذلك شان صفحة الوفيات فأنها تقدم لنا مادة خام صالحة للتحليل واستخلاص الدروس على نحو قد لا تصلح له الاخبار والتصريحات السياسية التى تخضع لهذه الرقابة الصارمة . فأخبار هذه العمارة ومالكها وسكانها يصعب أن يتناول قلم رئيس التحرير بالحذف والاضافة ، كما أن من الصعب

(*) كتبت على أثر سقوط عمارة فاخرة بمصر الجديدة فى مارس ١٩٨٢ فى سلسلة من حوادث سقوط عمارات حديثة البناء .

أن تتجاهل الجرائد خبرا على هذا النحو من البشاعة . فاذا بالقارىء يحصل على حصيله من المعلومات تلقى ضوءا على طبيعة المجتمع الذى نعيش فيه اليوم على نحو قد تعجز عن تقديمة اكثر الدراسات الاجتماعية والاحصائية دقة وشمولا .

فالك العمارة التى سقطت بدأ حياته عامل محارة . وانتهى بملكية هذه العمارة الرائعة ذات العشرة طوابق . والعمارة من عشرين شقة تباع الواحدة منها بخمسين الف جنيه ، اى أن ثمن العمارة كلها مليون جنيه . ولكن مالكها يملك ايضا عمارة اخرى على الاقل انتقل منها مؤخرا بعد أن قام بتأجير شقته فيها . فأى مجتمع هذا الذى يسمح فيه نظامه الاقتصادى بأن يتحول عامل محارة الى مليونير ، ايا كانت الفترة التى تم فيها هذا التحول ؟ واى سياسة ضريبية تلك التى تسمح ، فى بلد فقير ، بأن تتراكم الثروة على هذا النحو فى حياة شخص واحد ؟ .

والاسباب التى أدت الى سقوط العمارة لم تعرف بعد ، ولكن هناك تفسيرات مبدئية ، منها أن مالك العمارة قد بدأ مؤخرا باضافة بدروم للعمارة لاستخدامه لمخزن ، فهدم بعض الاعمدة التى تحمل العمارة ، ومنها أن «المؤنة» المستخدمة كانت من نوع ردىء ومنها أن الرجل كان يقوم ببناء العمارة دون الاستعانة بمهندس معمارى ، ومنها أنه بنى أربعة طوابق اضافية دون ترخيص ، ورفعت بشأن ذلك قضية ضده فى سنة ١٩٧٩ .. الخ فأى مجتمع هذا الذى يصل فيه الجشع والعجلة فى جميع المال الى هذا الحد ؟ فالعمارتان لاتكفيان بل لابد أيضا من اضافة بدروم ، والربح المتقطع من الخمسين الفا من الجنيهات لايكفى فلابد

أيضا من التوفير فى « المؤنة » والستة طوابق لاتكفى فلا بد من جعلها عشرة ، والسلطة على استعداد للنوم اربعة اعوام قبل أن تصدر امرها بحبسة أو بهدم الطوابق الاربعة المبنية دون ترخيص .

والعمارة الساقطة لايحدث بها فى البداية شرخ أو ينهدم فيها حائط هنا أوسقف هناك بل تنهار كلها فى لحظة كأنها بيت من ورق و على الرغم من أن من يرى صورتها قبل وقوعها يجدها مثلا للجمال والابهة الامر الذى يذكر بالمجتمع الانفتاحى باسرة فهوبصوره بيت من ورق . سلعة تبهر العين وتأخذ باللب ولكنها لاتشفى غليلا أو تشبع جائعا .

الغذاء فيه دجاج ملفوف بورق شفاف نظيف ولكنه قد يحمل السم فى لحمة ، والشراب زجاجات مياه غازية براقة المنظر لكنها تزيد العطشان عطشا ، وفنادقه ومطاعمه لاتبيع لك طعاما بل شبه الطعام يقدمة لك خادم ذليل يلبس طرطورا احمر أو اخضر

والمال الذى بنيت به العمارة الساقطة لم يأت من جهد عضلى أوفكرى ، اذ أن عامل الحارة الشريف يحتاج ، لكى يبنى عمارة كهذه ، وبفرض أن يتقاضى اجرا مساويا لمرتب وكيل وزارة ، يحتاج الى ان يدخر كل اجره ، دون أن يأكل أويشرب لمدة خمسمائة عام بالضبط . كذلك موارد المجتمع الانفتاحى ، تأتى فى الاساس ، ليس من الجهد العضلى أوالفكرى لابنائه ، بل من بيع الاصول المادية والمعنوية ، سواء اتخذت شكل تصدير المواد الخام الآخذة فى النضوب ، أوخدمة الاجنبى فى الداخل أوالخارج . هذه العمارة الرائعة المكونة من عشرين شقة لم تشغل من شققها الاثمانية : ثلاثة منها كان يشغلها صاحب

العمارة نفسه، الذى تحول الى مقاول، وأولاده. حيث استقل صاحب العمارة بشقة بمفرده وترك أخرى لاحد أبنائه. والثالثة لزوجته و بقية أولاده. أما الشقق الخمس الاخرى فكان يشغلها أجانب: مجرى يعمل فى البترول، وضابط من الامارات وسودانى وفلسطينى وسعودى. هذا التوزيع لملكية الشقق لايختلف كثيرا عن توزيع الثروة الجديدة فى مصر. فهذه ثروة يتقاسم الانتفاع بها الآن، فى الاساس، المقاولون والوسطاء عموما، والاجانب. وأما الشقق الخالية فهى فى انتظار وصول سائح أجنبى أوبزوغ مقاول جديد. وأما المصريون من غير المقاولين والوسطاء فعليهم انتظار نجاح الخطة الخمسية الجديدة، التى لازالت تتبنى سياسة الانفتاح المألوفة.

على أن الشقة «السعودية» ليست سعودية بالضبط. اذ تملكها سيدة مصرية متزوجة من سعودى وتقيم معه بالسعودية، هرعت شقيقتها وشقيقها لدى سماعهما بالنبأ الى موقع الحادث. يصرخان بأن فى الشقة المغلقة مجوهرات قيمتها سبعون ألفا من الجنيهات، وسقطت عليها أيضا الاسقف والجدران. والمطلوب انقاذ المجوهرات. وهذه الحقيقة أيضا لاتخلو من درس. فأنت اذا أردت أن تملك شقة فى عمارة باهرة، دون أن تكون اجنبيا، عليك اتباع أحد سبيلين لاثالث لهما: أما أن تبدأ حياتك من جديد كعامل محارة، أوأن تتزوج من سعودى. وفى هذه الحالة لايمكنك فقط أن تتملك الشقة بل أن تودع فيها مجوهرات بعدة عشرات من الالوف، تتحلى بها لدى زيارتك الخاطفة للقاهرة. فاذا سمحت لك هذه الظروف أيضا بأن تقيم اقامة دائمة خارج القاهرة ضمنت أن تحتفظ بحياتك فى نفس الوقت.

على أن العمارة عندما تسقط لا تسقط فقط على أصحابها ، بل وأيضا على بعض الجيران الشرفاء الذين لاحول لهم ولا قوة فى مواجهة هذا المجتمع الانفتاحى . فهى تسقط أيضا على فيلا صغيرة يسكنها وكيل وزارة لم تسمح له موارده بالطبع بأن يبنى فوقها أدوارا اضافية ، ولا هو بقادر على تحدى الشرطه والقضاء . ومن ثم قبع فى مسكنه وقنع بتعليم بنتيه ، حتى اشتغلت احداهن بالتدريس فى كلية الالسن ، وتخرجت الاخرى طبيبة . وماتوا جميعا تحت ثقل الاعمدة المسلحة للمقاول الناجح . ورقدت الام الناجية فى المستشفى تبكى زوجها وابنتيها وتتساءل « واذا الموءودة سئلتا بأى ذنب قتلت » ؟

على انه ايا كان الامر ، فانه بمجرد ان سقطت العمارة ، هرع رجال الانقاذ والشرطة والمحافظة الى مكان الحادث ، وقيدوا به محضرا . واذ ارادوا معرفة أسباب السقوط اضطروا الى ان يلجأوا لا الى مقاول أوعامل محارة ، بل الى اساتذة كلية الهندسة ، الذين قد يكون من بينهم فقراء معدمون الامن القدرة على تفسير ماحدث . فاذا انتهوا من وضع تقريرهم ، انصرفوا الى اعمالهم ، دون أن تكون لديهم اية ذرة من القدرة على احداث التغيير المنشود ، بل ودون ان يكونوا بالضرورة قادرين على امتلاك مسكن لا من الطوب ولا من الورق .

اذا كنت من صاحبى السيارات فأنى انصحك أن تجرب ولو مرة واحدة أن تستقل القطار من باب اللوق الى حلوان أوبالعكس ، فانك سترى من المناظر وتسمع من الحوار مالا يمكن أن يدور بخيالك طالما أنت مسجون فى قوقعتك المسماة بالسيارة الخاصة .

من المناظر المألوفة فى هذا القطار مثلا ، منظر أسرة مصرية صميمة مكونه من خمسة أفراد : رجل وزوجته وثلاثة أطفال . الاب يحمل طفلا ويجر آخر ، والام تحمل على كتفها طفلا رضيعا مستغرقا فى النوم . الاب نموذج مثالى لملايين من الرجال المصريين المحدودى الدخل ، البالغى الطيبة الشديدى الاستقامة ، اذ انه لا دخله ولا كثرة عياله تسمح له بغير الاستقامة . وأما الطيبة البالغة

فتكتشفها من رؤية طريقة صعوده أونزوله من القطار وخوفه من أن يلحق أى خدش بزوجته وأطفاله . ومن مجرد تأمل ملابس الاب والام تكتشف مدى انخفاض دخله وأهمية بطاقة التموين بالنسبة له . ولكنك تتبين أيضا من الجهد الذى بذله الاب والام فى الظهور بأفضل مظهر ممكن أنهم خارجون فى نزهة : زيارة سارة مثلا لبعض الاقارب فى حلوان ، وهى نزهة لا تتعدى تكاليفها ثمن تذاكر القطار.

ثم تبدأ المفارقات . العائلة متجهة الى حلوان ، كما تفهم من حديثهم الى الكمسارى ولكن القطار متجه فى الاتجاه المضاد : أى الى باب اللوق على أن الاب الخبير بركوب القطار فى مصر (وهو فن لا يجوز الاستهانة به اذ يحتاج الى مران والمعية) قد ادرك من خبرته الطويلة أن أفضل الطرق للوصول الى حلوان هو أن يذهب الى باب اللوق أولا . ذلك أن هجوم الناس على القطار لدى وصوله الى باب اللوق طمعا فى الحصول على مقعد يجعل من المستحيل على الرجل أن يوفر مكانا معقولا لنفسه ولاسرته ، حتى ولو كانوا واقفين . فهو يستقل القطار اذن من السيدة زينب حيث يتخلص القطار من معظم حمولته ثم يظل راكبا حتى يعود القطار أدراجه الاتجاه المضاد .

تأمل فرحة الرجل وشعوره بالانتصار اذ نجح فى توفير أماكن متلاصقة لجلوسه هو وأسرته ، الامر الذى يبشر بأمسية ممتازة ، مادام الحظ قد حالفه منذ البداية الى هذا الحد . فاذا جاء الكمسارى ، تلطف الكمسارى بهم جميعا و لان قلبه رق لمنظر الاسرة السعيدة بمقاعدها ، فلم

يقتض منهم ثمن تذاكر اضافية عن مرحلة السيدة ـ باب اللوق ، فتضاعف شعور الرجل بالتفاؤل بنزهته .

على ان الكمسارى ليس ساذجا أوعبيطا ، فهو بخبرته الطويلة أيضا ، يعرف كيف يميز بمجرد النظر بين الراكب صاحب الضمير والراكب بدونه . ومن ثم لايخدعه الراكب الذى يتظاهر بأنه لا يرى الكمسارى ، أويتظاهر باستعداده للنزول حتى يتجنب دفع أربعة قروش اذا كان بالدرجة الثانية ، أوثمانية اذا كان بالدرجة الاولى . ومن ثم يصيح الكمسارى منبها : « اللي عنده ضمير يدفع .. » « أنا شايفك كويس ياحضرة .. » « انا جيت لك اهه قبل ماتنزل .. » وهكذا .

على ان الامتناع عن دفع قيمة التذكرة ليس دائما نتيجة تخابث الراكب أوسوء نيته . فأحيانا يكون استخراج القروش من جيب البنطلون أمرا صعبا للغاية ، خاصة اذا كان الكمسارى سمينا ، اذأن الفراغ اللازم لتحرك الايدى واستخراج النقود قد ملأته أجسام الركاب المتلاصقة ، وأية حركه من جانب أحد الركاب لتغيير وضع جسمه قد تؤدى الى مالاتحمد عقباه ، فهو قد يفقد مثلا فرصة الامساك بمقعد أومقبض يد ، وقد يؤدى التواء صدره الى حلول جسم آخر محله مما يترك الجسم فى وضع ملتو حتى نهاية الرحلة ، وقد يؤدى ، وهو أسوأ مايمكن أن يحدث ، الى الاحتكاك غير المقصود بجسم امرأة . فتحسبه المرأة أنه قد أتى بهذه الحركة عن قصد ، فلا ينتهى الصراخ والسباب حتى آخر محطة أوحتى يتدخل وسطاء الخير .

على أن الرحلة فى الاتجاه المعاكس من حلوان الى باب اللوق . هى فى الحقيقة الرحلة الجديرة بالوصف ، خاصة اذا تمت فى الصباح . ذلك أنه ما ان يغادر القطار المحطة المسماة بحدائق المعادى ، التى لم يعد فيها أثر لحديقة ، حتى يعم القطار وجوم غريب ورهبة وتحركات غريبة لا يعرف سببها الا المتدربون من أمثالى . فالمتحدثون يكفون عن الحديث ، وقارىء الجريدة يطوى جريدته ، و يزحف الركاب الى داخل العربات يندسون فيها اندساسا غريبا قد تدهش له اذتراهم يتركون اماكن فسيحة نسبيا الى ممرات ضيقة مزدحمة بالخلق .

والتفسير الذى لايجهله الا المستجدون على ركوب القطار ، هو ان المحطة التالية هى محطة « دار السلام » ، الشهيرة لدى الركاب المنتظمين باسم « الصين الشعبية » فما ان يقف القطار بالمحطه وتفتح الابواب حتى تتدفق سيول من البشر الى القطار فى تدافع يذكرك بيوم الحشر العظيم ، و يدفع الناس بعضهم بعضا وكأنهم يطلبون النجاة من حريق . هذه الآلاف المؤلفة الراكبة من دارالسلام (وهى اجدر بأن تسمى دار الحرب) لايهمهم فى تلك اللحظة مايمكن أن يحدث لاجسامهم أوملابسهم ، ولا ما اذا كانوا يدفعون رجلا أم امراة أم طفلا أوما اذا كانت اقدامهم تستقر على ارض القطار أوعلى قفص أوقدم شخص آخر ، وانما يسيطر عليهم جميعا خاطر واحد : هو ان يكونوا فى داخل القطار أوعلى الاقل متعلقين به عندما تتحرك عجلاته . فما ان تسير العجلات حتى يبدأ التنسيق والترتيب : فيسترد كل شخص قدمه اويده ، و يستعيد كل منهم استقامته ، ويحاول المتعلقون بالباب ان

يدخلوا الى القطار اكبر جزء ممكن من اجسامهم ، ثم يحاولون الامساك بشيء ثابت . فى هذه اللحظة يبدأ الحوار بين الركاب . وهو يجرى على نحو كالتالى :

ــ تسمح من فضلك تزيح كوعك من بطنى ؟

ــ وكيف تظننى استطيع أن أقف اذا لم أمسك بهذا المقبض ؟

ــ وفيم حاجتك الى الإمساك بأى شيء على الاطلاق ؟ الا يسند بعضنا بعضا ؟

هل ترى مكانا خاليا يمكنك الوقوع اليه ؟

هذا الحوار يمكن أن ينتهى على خير ، ويمكن أن ينتهى الى شجار ، ولكنه أو مثله لابد أن يستمر حتى يغادر القطار محطة الملك الصالح ، وهنا تنقلب الاية تماما ، وتصبح المشكلة ليست فى ركوب القطار بل فى النزول منه . واذا بالوجوم يحل بالقطار من جديد ، وعلى الاخص بوجوه التلميذات الصغيرات الراغبات فى النزول فى محطة السيدة . فمغادرة القطار فى هذه المحطة تتطلب بدورها فنا وحيطة لا يستهان بها ، اذ قد يمنع سيل الراغبين فى الركوب ، للسبب الذى أوضحته من قبل ، السيل الراغب فى النزول ، فينتهى الامر ببقائك فى القطار ضد ارادتك فاذا كنت قريبا من الباب ولا تزمع النزول فأنت معرض لخطر بالغ حيث يبدأ الناس فى مغادرة القطار قبل وقوفه خشية من أن يفقدوا فرصة النزول الى الابد ، ومن ثم فقد تجد نفسك مدفوعا بقوة الى خارج القطار فى محطة لم يخطر ببالك قط الذهاب اليها .

ولكن لنفرض جدلا أنك استطعت النجاة بنفسك من كل هذه الاخطار، ووصلت فى النهاية الى بغيتك ومحطة أمالك وهى باب اللوق. سوف تتنفس بالطبع الصعداء وتعيد ترتيب هندامك وتتحسس اعضاء جسمك للتأكد من سلامتها فلتحاول الان الخروج من محطة باب اللوق الى الشارع تجد أنك محاصر بعدد من السيارات الخاصة التى صعدت الى الارصفة وسدت منافذ الخروج، وبين كل سيارة وأخرى بركة صغيرة من مياه المجارى الطافحة عليك الان أن تمارس فنا مختلفا من التسلل بين رفارف السيارات وعبور العوائق المائية بأقل قدر ممكن من الخسارة.

اذا خطر ببالك أن تنظر الى بعض الوجوه من بين هذه الآلاف المؤلفة من الشعب المصرى التى لاتملك سيارات خاصة وكتب عليها ان تقوم بهذه الرحلة مرتين فى كل يوم، قد يروعك هدؤها وصبرها وتسليمها. وهو امر قد تنتقده وتعتبره افة الآفات وقد يكون بالفعل كذلك.

ولكنى كثيرا ما اقول لنفسى: اليس هذا الصبر هو الوجه الاخر لذلك التسامح الرائع الذى يميز المصريين، ولتلك القدرة الغريبة على الصفح عن كل من اساء اليهم حاكما فاسقا كان أو اجنبيا افاقا أو ثريا يختال بثرائه؟

فاذا كان هناك شعب فى العالم يستحق من حكامه ان يبادلوه تسامحا بتسامح وكرما بكرم، فمن هو غير الشعب المصرى؟

التفسير النفسى لعصر لسادات (*)

لست من انصار التفسير النفسى للتاريخ ، ولكن من المؤكد أنه لايصح أن نتجاهل أثر الخصائص النفسية والنزعات الشخصية للحاكم على ما يجرى من احداث . فمن المؤكد مثلا أن هذه الخصائص يمكن أن تؤثر على مجرى الاحداث فى المدى القصير، وأن تكون عاملا مساعدا اومعطلا ، ولو لفترة من الوقت ، للتطور الذى تفرضه الظروف الاجتماعية او الضغوط الخارجية .

والذى يتأمل عصر السادات لا يمكن أن يتجاهل أن الخصائص النفسية للحاكم قد كان لها بالفعل مثل هذا الاثر، الذى قد يندر أن تجد مثيلا له فى تاريخ مصر الحديث . صحيح أن تاريخ مصر قد تأثر

(*) كتبت بمناسبة محاكمة عصمت السادات ، شقيق الرئيس السابق ، فى خريف ١٩٨٢ لعديد من التهم التى يتعلق معظمها بالاستيلاء على أموال خاصة وعامة دون وجه حق .

بقوة شكيمة محمد على ورخاوة سعيد ، وجبن توفيق ، وعناد عبد الناصر . ولكن قد يميل المرء الى أن يرى فى شخصية انور السادات نموذجا يفوق بكل هذه النماذج فى مدى ما مارستة من اثر على السياسة الداخلية والخارجية لمصر فى السبعينات . والذى يبدو فى أن هذه النزعات الشخصية كانت ذا أثر للغاية على مفهوم الانفتاح الذى ساد فى هذه الفترة ، وعلى علاقات مصر الخارجية والعربية ، بما فى ذلك موقفها من اسرائيل . وسوف احاول التدليل على ذلك .

من اكثر الكلمات ترددا على لسان الرئيس السابق كلمة «الحقد» . فهو دائب على استخدامها فى وصف المعارضة السياسية . و يتصور أن الخلاف بينهم و بينه لا يز يد على شعور بالبغضاء الناتج من الغيرة والحسد . واعتقد أنه فى هذا كان يعبر بصدق عن حقيقة مشاعره . فهو من ناحية سعيد غاية السعادة بما وصل اليه من مجد وجاه . ولا يتصور أن هذا الذى وصل اليه لا يمثل أيضا طموح غيره من المشتغلين بالسياسه أو العمل العام .

على أننا نلاحظ فى نفس الوقت مدى حرص أنور السادات على نفى صفة الحقد عن نفسه . اقرا مثلا الصفحات التى كتبها فى « البحث عن الذات » عن شعوره نحو زملائه الا ثر ياء فى المدرسة الثانو ية :

« فى المدرسة الثانو ية تفتحت عيناى لاول مرة على اهل المدينة . وعرفت معنى الطبقة والفوارق . ففي المدرسة كان معى ابن وز ير الحر بية وابن وكيل وزارة المعارف ، وكان كل منهما ينتقل الى المدرسة و يعود منها الى البيت فى سيارة فاخرة (كونبيل) كما

كنا نسميها فى القرية ، منظر مبهر للغاية ، ولكنه لم يترك فى نفسى اى اثر للغيرة أو الحقد . وطبعا زملائى فى الفصل كانت ملابسهم افضل من ملابسى ، ولكن هذا لم يصبنى باى عقدة »

فمنظر السيارة الفاخرة كان منظرا « مبهرا للغاية » ولكنه مع ذلك « لم يترك فى نفسه أى اثر للغيرة أو الحقد » . ومع ذلك فهو يذكر بعد صفحتين فقط إنه :

« عندما تقدمت للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانو ية كان علينا أن نرفق بالاستمارة صورة شخصية .. وكان لهذه الصورة أهمية خاصة فى نظر أى طالب (؟!) فشهادة التوجيهية هى بطبيعة الحال نقطة تحول فى حياته ، ولذلك ذهبت إلى والدى وطلبت منه حلة جديدة أتصور بها هذه الصورة التاريخيه .. وأدرك والدى أهمية مطلبى ولكنه قال : امهلنى يوما أو يومين لأدبر المبلغ . »

فى نفس الموضوع يقول ايضا :

« كان مصروف يدى مليمين فى اليوم ، كنت اشترى كوبا من الشاى باللبن وأشربه وانا احس انى اسعد انسان فى العالم (؟) ، فى حين كنت أرى زملائى من حولى يشترون افخر انواع الشيكولاته والحلوى من كانتين المدرسة »

فهو حريص على تأكيد أن ضآلة مصروفه بالمقارنة بزملائه لم تمنع من أن يكون « اسعد انسان فى العالم » ، وهو أمر غريب من طفل لفت

نظره بهذه القوة الفارق بينه و بين زملائه . ولا يمكن أن يقرا أحد هذه العبارات دون أن يتذكر كيف اصبح أنور السادات ، وهو رئيس الجمهورية ، جريصا كل هذا الحرص على « الاناقة والتجدد » وكيف كان للصور المختلفة « اهمية خاصة ، فى نظره ، وكيف كان يعتبر من امجاد عهده دخول مختلف السلع الكمالية الى مصر حتى غزت الاسواق « افخر أنواع الشيكولاتة والحلوى » .

ولكنه ينفى فى كتابه نفيا قاطعا أى شعور بالغيرة والحسد ، و يستخدم فى ذلك كلمة « اطلاقا » كما فى هذه العبارة :

« كان لى اصدقاء كثيرون من اولاد الذوات (وهو امر يسترعى الانتباه فى ذاته) وكانوا يعيشون فى بيوت فخمة لم ارها من قبل ، ولكنى لا اذكر اننى تطلعت يوما الى ما هم فيه . اطلاقا » الامر الذى يذكر بكثرة استخدامه لهذه الكلمة القاطعة « اطلاقا » فى خطبه السياسية بعد أن اصبح رئيسا للجمهورية ، وقد يلقى عليها ضوءا جديدا . (وكثرة استخدامه لها تذكر ايضا بكثرة ترحمه على الرئيس السابق عليه ، و بكثرة استخذامه لوصف ابنى و بنتى . فى اشارته الى ابناء جمال عبد الناصر .)

انى أرى اذن فى تكرار وصفه للمعارضة (بالحقد) أكثر من مجرد تعبير عن تصوره الخاص لدوافع المعارضة .. ففيه ايضا محاولة لاشعورية ، معقدة وملتوية لنفى هذه الصفة عن نفسه ، كما أرى تمجيده المستمر

« لاخلاق القرية » سببا معقدا بدوره فشعور أنور السادات الحقيقى نحو القرية هو شعور سلبى تماما ، بعكس ما توحى به كلماته . حقا أنه كثيرا ما يرتدى زيا شبيها بالزى القروى . دائب الذهاب والعودة من والى (ميت أبو الكوم) و يطلق أسمها على أول قرية يبنيها فى سيناء . وما أكثر اشاراته الى العادات القروية المقرونة بالثناء ، ولكن فلنلاحظ مع ذلك عدة أمور ، منها ان « الزى القروى » الذى كان يرتديه كان أبعد ما يكون عن البساطة والخشونة ، والذين زاروه فى منزله فى قريته يخبروننا عن التغيير الكامل الذى حدث فى أثاثه . ومنها أيضا أن اعجابه بمظاهر المدنية الحديثة لم يكن ليقف عند حد ، من واقع تصرفاته وأحاديثه نفسها . ومنها حرصه على بعض مظاهر السلوك البسيطة فى ذاتها ولكنها تعكس اعجابا شديدا بالنقيض التام لبساطة القرية وعاداتها ، كتدخينه للبيبة وكثرة ظهورها فى صورة ، وكثرة ظهوره بالنظارة الشمسية ، فضلا عن حرصه الشديد على مراعاة آخر الموضات فى الزى حينما لايكون فى قريته ، وعلى استخدامه للغة الاجنبية حينما يكون استخدام اللغة العربية أليق وأنسب ، وحرصه على تأكيد اجادته للغات ، وولعه بالتليفزيون والافلام الاجنبية .. الخ .

لم تكن اشادة أنور السادات المستمرة بالقرية اذن ، نتيجة تقدير حقيقى لها أوبسبب احترامه الشديد للتراث أوالقيم الشعبية ، وانما كانت فى الواقع تأكيدا لانتصاره الشخصى فى كفاح حياته ، وكأنه يقول : « هأنذا انتصرت فى النهاية على من أذلونى فى صباى » . كما كانت فى الوقت نفسه محاولة مستمرة لنفى غيرته أوحقده على من

يتمتعون بالحياة العصرية ، ونشأوا غير نشأته . وفى كتاب البحث عن الذات ما قد يرجح هذا التفسير ، كالفقرة التى يقول فيها :

« فى الحارة التى كنا نسكن فيها بالقاهرة نزلت مرة لاشترى علبة كبريت من البقال. قلت انا عاوز علبة كسفريت .. وفجأة انفجر الزبائن بالضحك . اندهشت فيما يضحكون ؟ قالوا لى : « ضرورى تقول كبريت ». صممت على « كسفريت » .. واستمرت سخريتهم منى .. »

على اننا . وبالرغم من هذه الفقرة ، لايمكن أن يثور أى شك عما كان يثير « الاهتمام » والاعجاب الحقيقى لدى أنور السادات . فاعجابه وافتتانه بالحياة الملكية والارستقراطية لشاه ايران مثلا لايحتاج الى تدليل ، وما شمل به شاه ايران واسرته من رعاية حينما أصابتهم المحنة لم يكن مصدره فى اعتقادى الشعور بالوفاء أومجرد رد للجميل ، كما كان يطيب له ان يردد ، بل كان مصدره فى الاساس علاقة الرجلين بالولايات المتحدة ، حتى بعد عزل الشاه ولكن كان يقوى هذا شعور دفين لدى السادات باحترام الملوكية والابهة هذا الشعور يؤكده أيضا موقفه من العائلة المالكة المصرية السابقة وحرصه على التودد اليهم .

بل ان علاقة السادات بالولايات المتحدة نفسها كان يقويها باستمرار عامل شخصى يتعلق بافتتان السادات بالرخاء الامريكى وبمرحة الحياة الامريكية .

لايمكن أن نتجاهل كل ذلك ونحن نحاول تفسير طبيعة « الانفتاح » الاقتصادى الذى ساد مصر السبعينات . اذ أن من

الممكن مثلا أن نتصور انفتاحا اقتصاديا لايبلغ تلك الدرجة من التساهل مع المنتفعين به بالحق أوبالباطل . كان من المتصور مثلا أن يطلق عقال النشاط الخاص فى قطاعات كان محروما من الدخول فيها دون ان يسمح بتلك الدرجة من التهرب الضريبى ، وكان من الممكن تصور أن تخفض الرسوم الجمركية على الواردات دون أن يسمح بالمساس ببعض شركات القطاع العام ، كما كان من الممكن أن نتصور محاولة لتشجيع الاستثمارات الاجنبية دون الرضوخ لمطالب المستثمرين بما فى ذلك الافاقين منهم ... الخ .

فى كل هذا كانت شخصية السادات ذات اثر لايستهان به . فهو يبدأ التعامل مع الرأسمالى الثرى ، على الاخص اذا كان اجنبيا من مركز نفسى ضعيف ابتداء ، ومن شعور دفين بالقصور إزاء الاجنبى فى أمور بالغة الاهمية فى نظره بسبب حرمانه منها فى صباه وقد انعكس هذا الشعور بكل أسف على تقييمه للامة التى يمثلها .

لايدحض ذلك فى رايى كل ما كان يبدو منه احيانا من غرور أوثقة عالية بالنفس . لقد كان حقا يخطب بصوت جهورى و يطيل الخطاب ، كما كان يبدو قادرا على الامر والنهى ، وعلى الغضب الشديد على معارضيه وعلى تهديدهم بأبشع المصير ، ولم يكن يظهر مبالاة شديدة برأى الناس فى بعض تصرفاته ، ككثرة تنقلاته بين استراحاته العديدة ، وكثرة غيابه فى اجازات ، ومظاهر البذخ فى الانفاق على حفلاته العامة والخاصة . وكان طلق اللسان فى التعبير عن أدق تفاصيل حياته ، كما كان يبدو وكأنه يصدق بالفعل ماتطلقه عليه وسائل الاعلام الاجنبية

من ثـنـاء مـبالغ فيه. ومع الاعتراف بكل ذلك فانى أميل الى الاعتقاد بـأنـه كـان يـعانى دائما من هذا الشعور المتأصل بالقصور والخوف . كان هـذا يظهر فى علاقته بالاجانب أساسا ، وحرصه المستمر على ابداء المودة لهـم وتـرك انـطـبـاع حـسن لـديهـم . ولـكـنه كان يظهر أيضا فى علاقته بعبدالناصر ، بل و بصفة عامة فى علاقاته بمن يفوقه مركزا .

يظهر هذا ايضا من نوع العلاقات الوثيقة التى كونها اثناء توليه الرئاسة مع عدد من الشخصيات المصرية التى تميزت بالثراء اكثر مما تـميزت بالثقافة ، واشتهرت بالشطارة اكثر مما اشتهرت بالوطنية . كما قـد يـظـهـر من موقفه السلبى ، أوعلى الاقل ما ساد من برود على علاقته بكثير من شخصيات مصر الأقرب الى نبض الشعب والاكثر تـعـبيرا عن الشخصية المصرية . ولنضرب على ذلك مثلا واحدا يتعلق بـالمـقـارنـة بين مـوقف الـسادات من السيدة أم كلثوم وموقف عبد الناصر منهـا . لم يـكـن عـبـد الـناصر ، فيما يبدو ، ممن يستمتعون كثيرا بالموسيقى والـغناء ، ولكنه فيما يظهر بجلاء ، كان يدرك جيدا ما تمثله أم كلثوم لدى الـشـعـب المـصـرى والـشـعـوب الـعـربية الاخرى . كانت بذاتها مؤسسة كـاملة ، وكان حب عبد الناصر أوتقديره لها انعكاسا فى رأيى لحبه لبلده وشـعـبه . وأم كلثوم نشأت فلاحة مصرية صميمة ، و بقيت كذلك رغم كـل ما أحرزته من مجد ، فقد ظلت مخلصة للتراث الموسيقى العربى وللغة الـعـربـية وللتقاليد المصرية المحافظة . ومن ثم قد يبدو ومن الغريب حقا ألا تـنـال أعـلـى درجـات الاهـتمام والحفاوة من الرئاسة فى عهد تمجيد « أخـلاق الـقـريـة » « وحمـايـة الـقيم مـن الـعيب » . بل تصادف على

العكس جفوة ممن ينادون بكل ذلك، و ينال الحظوة بدلا منها مطربون وممثلون يرطنون بالانجليزية أوالفرنسية.

من هذه الزاوية أيضا يمكن ان ننظر الى مسلك السادات حينما وقف «يتبرأ» من البلاد العربية الاخرى، واصفا اياها بانها «اقزام» مرة، وبأنها «غير متحضرة» مرة، وينسب التحضر لمصر واسرائيل، والغرب طبعا. فهو عندما قال ذلك لم يكن فقط يعبّر عن موقف سياسى الغرض منه تبرير خطوات التصالح مع اسرائيل، ولكنه كان يعبر عن موقف نفسى. فهواه الحقيقى لايجرى فى اتجاه العروبة، بل فى الاتجاه الغربى، ليس لانه «غربى» بالطبيعة والثقافة، بل لعل العكس بالضبط هو الصحيح، ولكن لان هذا هو ما يحترمه حديثه و بقدره، وانتماؤه العربى، كانتسابه للقرية المصرية، لم يكن فى الحقيقه مصدر فخار أواعتزاز له، بل كان شيئا من الافضل نسيانه والتخلص منه.

من كل هذا يتبين لنا الى اى حد اختلط العام والخاص لدى انور السادات. فسواء تعلق الامر بسياسته الاقتصادية فى الداخل، أوبموقفه من المعارضة، أوبعلاقاته العربية، أوبسياسته الخارجية تجاه الغرب واسرائيل، كان انور السادات بغير شك يتخذ مواقف على أعلى قدر من الاهمية من الناحية العامة، ولكنه كان ايضا يعبر عن دوافع شخصية تتلاءم تلاؤما تاما من مقتضيات تلك السياسة. ليس من الغريب اذن ان نجد من الصعب العثور على فترة من تاريخ مصر الحديث تختلط فيها النوازع الشخصية للحاكم بالسياسة العامة للدولة كما نجد فى حقبة السادات.

نلاحظ هذا أولا فى طريقة تعبير الحاكم عن كثير من اجراءاته ومواقفه .. فهنرى كيسنجر وكارتر وبيجين وجيسكار ديستان ليسوا مجرد ساسة يعبرون عن مصالح دولهم ، ولكنهم أيضا « اصدقاء أعزاء » . وموقف السادات من حكومة الشاه وعائلته يقدم على أنه تعبير عن « وفاء » شخصى . وموقفه من بقايا الاسرة المالكة المصرية يفسر بانه من دواعى « الشهامة » . والجريرة الاساسية للمعارضة فى مصر هى أنها « حقود » أو « قليلة الادب » .

كما نلاحظه أيضا فى اقحام الحياة الخاصة للرئيس على الحياة العامة ، فتفاصيل قصة حياته يجب أن يعرفها الجميع ، وأعياد ميلاده لايمكن أن ينسى موعدها ، والشخصيات التى التقى بها فى حياته ، أيا كانت درجة اهميتها ، طالما أنها قد عبرت فى يوم ما طريق حياته ، تصبح وكأنها شخصيات قومية .

وكما اختلط العام والخاص فى تصريحات السادات وخطبه وفى كثير من مواقفه السياسية ، اختلط ايضا فى عصره المال العام بالمال الخاص بدرجة لم تعرفها مصر لمدة مائة عام مضت على الاقل .. واذا كان من الجائز أن يوجه النقد لعصر عبد الناصر لافراطه فى اخضاع المال الخاص للسلطة العامة . فان عصر السادات قد أفرط فى ترك المال العام نهبا للاطماع الخاصة . وليس مثل قضية عصمت السادات الا واحدا من الامثلة المتداولة على السنة الناس منذ سنوات ، للعدوان على املاك الدولة وحقوقها ..

على أن الذى يعنينا التركيز عليه هنا هو الجانب النفسى لسلوك عصمت السادات بدوره. وهنا لابد أن يسترعى انتباهنا ودهشتنا كل هذا التهم الذى أصيب به الرجل. فشهوته ليس لها فيما يظهر أول يعرف أوآخر يوصف. فالممتلكات التى امتدت اليها شهوته تشمل الارض الزراعية وأراضى البناء، الفيلات والعمارات، والمحلات التجارية والمصانع والمخازن والورش، سيارات الركوب ولوريات النقل، وكالات الاستيراد والتصدير والشركات السياحية وشركات المقاولات والشركات والعقارات تمتد من أقصى شمال الجمهورية الى أقصى الجنوب، والزوجات مصرية و يونانية.

ليس الهدف فيما يبدو اذن هو مجرد الثراء، وانما هو أقرب الى أن يكون ظمأ لايرتوى الى كل ما يملكه الاخرون. واذا لم يكن قد أتيح لعصمت السادات أن يكتب هو الاخر كتابا «فى البحث عن الذات» فان كتاب شقيقه يكفى على الاقل لالقاء بعض الضوء على النشأة الاولى، وعلى مالابد ان يكون هو أيضا قد عاناه فى صباه.. على ان عصمت السادات لابد ان يكون قد واجه فى السنوات الاحقة مشكلة أعوص، زادت من شعوره بالمرارة وضاعفت من نهمه. فقد فاجأه شقيقه الاكبر باعتلاء منصب رئيس الجمهورية وهو يعرف حدود أخيه واهتماماته الحقيقية، واتجاه ولائه. فاذا كان للشقيق الاكبر مثل هذا الحظ الواسع، ففى أى شيء تراه يفضله؟ واذا جاز للشقيق الاكبر أن يقول مايشاء أن يقوله أمام جمهور لايعرف الحقيقة، فكيف يجوز ذلك على الاخ الاصغر؟

قد يفسر هذا ذلك الموقف الغريب الذى اتخذه رئيس الجمهورية من مسلك شقيقه عندما أحيط به علما مرارا وتكرارا . فقد اقتصر على أوامر بمنعه من دخول الميناء ، دون أن يتحقق حتى من تنفيذ القرار ، أومن مغادرة البلاد ، بعد سنوات طويلة من تكرار الاعمال المخالفة للقانون والتى يتحدث عنها الناس جميعا ، ثم الامتناع عن مقابلته . وهذه كلها ليست عقوبات بل هى اقرب الى اشاحة الوجه عنه . فما الذى كان يشل يد رئيس الجمهورية عن اتخاذ اجراءات رادعة ضد شقيقه ؟ لايمكن أن يكون السبب هو مجرد علاقة الاخوة ، فليس هناك شرع ولاحتى عاطفة تجبرك على ان تتحمل عدوان أخيك على اموال الناس العامة والخاصة . وحتى اذا كان اعتقال الاخ قاسيا على النفس ، فلماذا لم يوضع على الاقل حد لتصرفاته ولم يجبر على اعادة ما وضع عليه يده بغير حق ؟

ان الاقرب الى التصديق هو ان يد رئيس الجمهورية السابق كانت مغلولة ، اما لعلاقات شقيقه بعيدة المدى مع اشخاص لم يكن الرئيس يجرؤ على معاداتهم ، أوبشعور بالعجز عن المواجهة لاسباب تتعلق بفهم كل منهما للاخر ، أوبالامرين معا .

لقد جاء فيما نشر من تحقيقات فى قضية عصمت السادات قوله « ان أخاه كان يحتقره » . والقول لابد أن يحمل جزءا كبيرا من الحقيقة ، لاسباب تتعلق مرة اخرى . بشعور الاخ الكبير تجاه ظروف نشأته الاولى . فهو ليس احتقارا بقدر ما هو اصرار على النسيان والتملص من الماضى المرير . واذا كان هذا صحيحا ، وبدر من الاخ الكبير مايؤكد

ضيقه وتبرمه من الحاح الأخ الأصغر عليه بأن يشركه فيما هو فيه من نعيم ، فالى أين يتجه انتقام عصمت السادات ليس فقط من أخيه ، بل من المجتمع برمته ؟ على أنه انتقام ، او أكده التحقيق فى النهاية ، يصعب أن نصادف أنتقاما ابشع منه ، دفع ثمنه مجتمع كان من سوء طالعه أن أعتلى أريكة الحكم فيه رجل تعرض لهوان شديد فى صباه ، وقضى بقية عمره « يبحث عن ذاته » .

عن الرجل العظيم وصاحب المنصب الخطير(*)

من أخطر الأفات التى تنخر فى عظام المجتمع المصرى ، ذلك الخلط الفظيع بين الرجل العظيم وصاحب المنصب الكبير. فنحن نعامل كل صاحب منصب كبير وكانه رجل عظيم . ويتوارى كثير من رجالنا العظام حقيقة فى الظلام ، من فرط إهمالهم ، لمجرد أنهم لم تتح لهم الفرصة ، أورفضوا ان يتولوا منصبا كبيرا .

والادلة التى يمكن تقديمها على هذه الحقيقة لايمكن حصرها .

فلننظر مثلا الى معاملة وسائل الاعلام للوزراء وعلية القوم من المسئولين . الجريدة اليومية لاتخلو فى أى يوم من الأيام من صورة هذا المسئول اوذاك ، وهو واقف وجالس ، راكع أوساجد ، يقبل طفلة تحمل باقة الزهور اويصافح بيده الكريمة هذا الشخص اوذاك ، وتصريحاته

(*) كتبت بمناسبة وفاة الاقتصادى المصرى الكبير الدكتورعلى الجريتلى فى خريف ١٩٨٢ .

واخباره ، عظمت أوصغرت ، ولوتعلقت بإرسال برقية معايدة اواستلامه لها ، تحتل مكانا رئيسيا فى صفحات الجرائد ، وتتقدم كافة الأخبار المحلية والعالمية فى نشرات الأخبار، ولو تعلقت هذه الأخيرة بكارثة عظيمة أومصيبة فادحة .

أوفلننظر الى معاملة المذيع أومن يدير نقاشا فى التليفز يون ، لهذا اوذاك ، إذا اجتمع فى نفس الندوة رجل عظيم ووز ير حالى ، تجد الخشية والخشوع فى معاملة الوز ير، مهما كانت حداثة عهده بالسلطة ، ورفع الكلفة فى معاملة الرجل العظيم ، مهما علا شأنه . فالوز ير لا يقاطع بينما تجوز مقاطعة الاخر ين ، والرءوس تهتز بالموافقة لكل كلمة يقولها ، حتى يجد الرجل الاهتمام بالآخر، مدفوعا بقوة خفية الى هز رأسه أيضا ، والبحث عن معنى دفين فى كلام الوز ير قد يكون خفى عنه ويمكن هز الرأس بشأنه .

فاذا حدث وتصادف ان رأيت رجلا عظيما حقا يعامل كما لو كان صاحب منصب كبير، فالأمر فى معظم الأحوال لايخرج عن أحد أمر ين : إما ان يكون هذا العظيم قد اجمع الناس إجماعا غير معهود على علو شأنه (وهذا أمر نادر الحدوث) ، ومن ثم يكون تملقه بمثابة خضوع المضطر لرأى الجماهير، أوان يكون هذا العظيم قد حظى برضاء غير معهود ايضا من جانب صاحب السلطة ، فيكون تملقه هو فى الحقيقة تملق للسلطة .

أوفلننظر الى من تعطى جوائز الدولة التقدير ية ، تجد ان نسبة لايستهان بها تعطى لوز ير سابق اولمدير سابق للجامعة بلغ لتوه سن

المعاش ، ولم يترك اى اثر يذكر فى حياتنا العلمية أوالثقافية ، أولرئيس تحرير جريدة سياسية هامة ذات اتصال وثيق بالحكومة .

ونظام التعليم فى مصر يجرى على نفس النحو. فالتاريخ الذى يتعلمه اولادنا فى المدارس لايميز التمييز الواجب بين العظيم وصاحب المنصب الكبير، ولا تجرى الغربلة الواجبة الا بعد مرور عشرات السنين على وفاة هذا اوذاك ، وبعد ان تنقضى اى شبهة فى ان يكون لصاحب المنصب الكبير انصار فى السلطة .

بل إن مما يثير الدهشة حقا أن هذا المسلك قد وصل الى حد قلب الأمور رأسا على عقب . فبدلا من ان يحظى العظيم بالتبجيل الذى يذهب الى صاحب المنصب ، اصبح صاحب المنصب يستعار فى وصفه صفات لا تنطبق الا على العظماء أوعلى المبرزين فى العلم . فالرؤساء يوصفون « بالزعماء » ، مع ان هذا امر وهذا أمر أخر، أو« بتغيير مجرى التاريخ فى المنطقة » ، مع ان هذا امر فى غاية الصعوبة . والمسئول الكبير الذى لم يحصل على درجة الدكتوراه بل ولا يحتاجها للقيام بمهمته ، يقرن اسمه بهذه الشهادة ، وتصريحات المسئولين الكبار توصف بأنها « خطيرة وتاريخيه » بل « وخالدة » ، دون ان يكون هناك بالضرورة خطورة أوخلود .

ومن الممكن الاسترسال فى هذه الأمثلة الى مالانهاية ، على ان ماذكر منها يكفى لتفسير مايحدث لصاحب المنصب الكبير فى بلادنا لدى بداية توليه لمنصبه ، ولدى تركه له . إذ أنك إذا تأملت رجلا هبطت عليه فجأة نعمة الوزارة ، وقدر لك ان تراه عن قرب بعد بضعة

أيام أواسابيع ، تجد أن الرجل ، مالم يكن رجلا نادرا حقا ، قد اعتراه ما يشبه الذهول . فهو ينظر اليك ولا يراك ، و يصافحك وكأنه آت من عالم اخر. فالناس أصبحت فجأة تبتسم فى وجهه بعد ان كانوا يتجهمون ، وكل نكاته اصبحت مثارا للضحك ، والناس يفعلون له ما كان يتصور أنه كان مستحيلا ، وكأنه قد عثر على عصا سحرية أومصباح علاء الدين ، كرصف الطريق الذى يسكن به او يراه بعينه . وتجديد اثاث مكتبه ، وطلاء منزله وربما المنزل الذى بجواره ايضا . واذا مات له قريب عزيز ظهرت طوابير المعزين ، وامتلأت الصحف بعبارات المواساة ، ولم يكن يدرى من قبل انه محبوب لهذه الدرجة ومشهور الى هذا الحد . فإذا ترك المنصب فجأة كما جاء اليه ، اختفت العصا السحرية فجأة من يده ، وعاد هو واسرته الى سابق عهدهم ، ولكن جرحا عميقا يبقى فى نفسه و يأبى ان يلتئم ، و يصبح من المستحيل عليه أن يرى الأشياء على النحو الذى كان يراها من قبل . فمنصب الاستاذية فى الجامعة مهما كان منصبا « عظيما » ، ومهما ردد أمام الناس بأنه سعيد بالعودة اليه ، يبدو له وكأنه لايختلف اختلافا كيفيا عن اى منصب اخر غير الوزارة والامارة ، وهو فى هذا محق من حيث أنه كأى منصب اخر لايعطيه تلك العصا السحرية أوذاك المصباح العجيب .

لايحدث شيء من هذا ، فى العادة ، للرجل العظيم حقيقة . فهو ان كان أديبا اوفنانا أواستاذا أوعالما ، قد يكون قابعا فى بيته أومكتبه أومعمله لايزور ولا يزار الا الماما ، وهو لايؤلف أويكتب الا اذا تحركت

نفسه بالرغبة فى ذلك ، وتصريحاته لا تنشر فى الصحف وانما يسمعها جمهور صغير من اقاربه واصدقائه وتلاميذه ، ونكاته لا تضحك الا اذا كان فيها بالفعل مايضحك . وهو فى معظم الأحوال يعرف قدر نفسه ولا يستطيع ان ينسى عيوبه واوجه النقص فى عمله ، اذ لا مصلحة لأحد فى إنكارها . فإذا مات قد يذكر اسمه فى الصحف ولكن دون استرسال فى الثناء ، فالافراط فى الثناء عليه لن يجلب منفعة لأحد . وإذا عددت الأعمال التى قام بها فى حياته لم تحلل كتبه ومؤلفاته ولا حاول احد ان يبين اثره على الحياة العلمية أوالفنية فى مصر ، وعلاقته بالاجيال السابقة اوالتالية عليه ، وانما ذكر انه كان وزيرا ، اونائبا لرئيس الوزراء ، إن كان قد شغل مثل هذا المنصب فى غفلة من الزمن ، ثم تركه بسرعة . واذا كان اقتصاديا كبيرا له رايه الخاص والواضح فى حل مشكلات مصر المستعصية على الحل ، لم تذكر الصحف شيئا عن هذه الآراء واكتفى بذكر أنه اشترك فى المؤتمر الاقتصادى الذى دعا الى تشكيله رئس الجمهورية ، واذا رئى أن هذا ليس مبررا كافيا للاهتمام الشديد بأمر الرجل ، نسبت اليه رئاسة المؤتمر حتى وان لم يكن رئيسا له .

* * *

خطر لى ذلك عندما رحل عنا استاذنا الدكتور على الجريتلى ، فانضم بذلك الى عدد غفير من عظماء مصر الحقيقيين الذين اختارهم الله لجواره . وقد كان وزيرا حقا لفترة قصيرة فى اوائل عهد الثورة ، حينما كانت الثورة تبحث عن عظماء الناس وتوليهم بعض المسئوليات . ثم أثر ان يترك مثل ذلك عندما اكتشف انه من العبث ان يكون جزءا فى

جهاز لايسمع له رأيا . فتلقفته هيئة الأمم المتحدة ، كما تفعل فى كثير من الأحيان ، مع رجال لم يجدوا الفرصة لخدمة وطنهم فقنعوا على الأقل بعمل لايجبرون فيه على قول مالا يعتقدون ، وإن كانوا لا يستطيعون مع ذلك ان يقولوا كل مايعتقدون . ثم لم يكف عن كتابة رأيه فى الكتب والبحوث المنشورة وغير المنشورة وهى كثيرة ، فانتقد السياسة الاقتصادية للستينات فى بعض وجوهها ، وتعاطف معها فى وجوه اخرى ، ونشر بعض ذلك فى كتاب (خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢ ــ ١٩٧٧) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ . وهو لم يكن ضد الانفتاح الاقتصادى برمته ، كما يفصح عن ذلك هذا الكتاب نفسه ، ولكنه كان ضد تخلى الدولة عن حقها فى مراقبة نشاط الشركات الأجنبية المراقبة الكافية كما يفصح عن ذلك نفس الكتاب (ص ٢٧٥ ــ ٢٨٠) ، ومذكراته المقدمة الى وزير الاقتصاد عندما كان يرأس وحدة بحوث استشارية . وهو يحذر من الاعتقاد بأن « المستثمرين الأجانب سوف يحولون حال مصر من شدة الى رخاء » ومن التعويل على « سحرية التكنولوجيا الحديثة دون النظر الى الاعتبارات الاقتصادية المستمدة من تكلفة الموارد المتاحة » (خمسة وعشرون عاما ، ص ٣٠٢) ويؤكد على ضرورة « المساواة فى التضحية ، بحيث لايحتفظ المواطنون الذين يستأثرون بنسبة عالية من الدخل القومى بمستوى معيشة يعتبرونه من المقدسات التى لا تمس ، وإلا نادوا بالويل والثبور وعظائم الأمور » (ص ٣٠٥) .

وقد نختلف معه حول حجم الأهمية النسبية التى كان يعلقها على تحديد النسل ، واعتقاده بتواضع مايمكن عمله لرفع مستوى المعيشة فى

ظل معدل تزايد السكان الحالى (ص٣٠٧) ولكنه على كل حال لم يقبل ان تتخذ هذه المشكلة كعلة تبرر بها اخطاء السياسة الاقتصادية .

كان الدكتور الجريتلى بغير شك واحدا من اوسع خمسة أوعشرة من الاقتصاديين المصريين دراية بدقائق علمه وقدرة على ترجمة النظريات الاقتصادية الى سياسات عملية . ومن ثم فقد اختير عن جداره كواحد من أقرب الاقتصاديين الى الرئيس حسنى مبارك فى بداية عهده ، ثم اشترك فى أعمال المؤتمر الاقتصادى . على أنه لايبدو لنا ان اراءه قد انعكست حتى الأن انعكاسا ملموسا فى السياسة الاقتصادية . وقد يرجع ذلك الى ان مناقشات المؤتمر الاقتصادى لم تترجم الى سياسات عملية بعد الانتهاء من عقده ، وقد يرجع أيضا الى ان الدكتور الجريتلى لم يكن عضوا فى الحزب الوطنى الديمقراطى .

وقد كان مأتمه جديرا برجل عظيم مثل . فهولم يعقد فى ميدان عام بوسط المدينة ، بل فى حديقة منزله فى ضواحى القاهرة ، فمن أراد العزاء ذهب اليه فى بيته . ولم تستخدم الميكروفونات فى إذاعة ماتلى من القرآن الكريم ، بل قرىء القرآن قراءة جليلة من مقرىء جيد الصوت لم يكن يحتاج الى الميكروفون اصلا ، كما ان الدكتور الجريتلى لم يكن فى حاجة الى مكبر للصوت .

رحمه الله رحمة واسعة وعوضنا عنه أحسن العوض .

ماجدوى القدوة الحسنه فى مناخ اجتماعى ردىء ؟

شاع مؤخرا الحديث عن القدوة الحسنة باعتبارها الحل لكثير من مشاكلنا . فيقال انه لاجدوى من مطالبه الناس بالامانة والنزاهة والعمل والانتاج والانضباط الا اذا ضرب علية القوم المثل ، وكانوا قدوة لغيرهم وقيل ان ضرب المثل والتزام علية القوم بهذه المبادىء السامية سوف يجعلهم قدوة لغيرهم ، فتستقيم الامور وتصلح الاحوال .

وعيب هذا النوع من الحديث ليس فى بطلانه وخطئه ، وانما فى انه لايمس المشكلة الحقيقية ومن ثم لابد أن يظل كلاما نظريا خالصا يقال فيهز الناس رءوسهم موافقين ، ثم ينصرف كل منا لحاله ويتصرف كما كان يتصرف من قبله بالضبط .

ذلك أن القدوة الحسنة لايمكن أن تثمر ثمارها الا فى مناخ اجتماعى صالح . ومن المهم أن ندرك أن الناس جميعا لديهم الاستعداد للصلاح والفساد ، للخير والشر ، وان تفاوتوا فى الدرجة ، وان المناخ الاجتماعى السائد هو الذى يغلب نزعة على أخرى .

وللتدليل على صحة ما أقول اذكر القارىء ببعض الشخصيات ، التى امتنع عن ذكرها بالاسم ، اعتمادا على ذاكرة القارىء وفطنته ، والتى تولت مناصب رفيعة أو مسئوليات خطيرة خلال الستينات ثم خلال السبعينات أيضا ، فكان تصرف كل منهم فى الستينات مناقضا تمام المناقضه لتصرفه فى السبعينات ، ليس فقط من الناحية السياسية بل ومن الناحية الاخلاقية أيضا . فلم نسمع عن احدهم انه ارتشى فى الستينات ، أو استولى على ارض مملوكة للحكومة ، أو عين اقاربه ومحاسبيه ، أو أغتنى بين يوم وليلة ، أو أعلى من شأن التافه الحقير وضرب الشخص القادر الكفء ثم جاءت السبعينيات فاذا بك تجد نفس المسئول وقد فعل كل ذلك . فاذا قلت أن السبب هو أن القيادة في الستينيات كانت تضرب المثل وتقدم القدوة الحسنة ، لم اجد التفسير كافيا ، وان كان صحيحا . حقا لقد أصاب هذا التقلب الغريب بين الستينيات والسبعينات ، فيما اصاب ، قمة الحكم نفسها ، ولكن ما كان هذا التقلب فى شخص الحاكم ليكفى وحده لقلب المجتمع باسره رأسا على عقب ، على النحو الذى رأيناه . وانما اجد التفسير الحقيقى فى اختلاف المناخ الاجتماعى العام ، واختلاف نظام الثواب والعقاب ، و وجود الزجر والمنع فى عهد واختفائها فى عهد أخر .

أوفلنتصور رجلا على أعلى مستوى من الشعور بالمسئولية والحرص على الصالح العام (وهو ليس طرازا نادرا فى بلادنا كما يعتقد البعض ، بل ان العكس فى اعتقادى هو الصحيح) يقود سيارة فى طرق نعمها الفوضى والاستهتار، و يتساهل فيها رجل المرور مع المخالفين ، ويجور فيها الثرى على الفقير، استنادا الى مجرد الثراء ، أوقريب الوز ير عمن لاقريب له . لنتصور مثل هذا الرجل وقد اراد أن يصبح قدوة لغيره ، وأن يضرب للناس المثل فى حسن السلوك والالتزام بالقانون . ماهومصير مثل هذا الرجل فى هذه الغابة التى نعيش فيها غير التعرض للاستهزاء ؟ وكيف نطلب منه أن يكون قدوة لغيره فى بيئة يدوس الناس فيها بعضهم على بعض و يتقاتلون للحصول على مايشتهون بالحق أوبالباطل ؟

ما الذى يدفع الناس فى مصر ، اذا وصل القطار أوالسيارة العامة الى أن يهجموا على المقاعد هجوم الوحوش المفترسة ، وكأن الحصول على مقعد قد أصبح مسالة حياة أو موت ؟ وان يفعلوا مثل ذلك اذا تعلق الامر بوصول رغيف العيش ، أوعلبة الكليوباترا أوأكياس الارز، أواذا تعلق الامر بتجديد رخصة أودخول جمرك أوالحصول على تأشيرة ؟ أهو الشر المتآصل فيهم ؟ أو« انعدام الاخلاق » كما يحلو لبعض الناس أن يظن ؟ انى انفى ذلك نفيا قاطعا . بل أكاد اقول ان مثل هذا التصرف فى ظل المناخ الاجتماعى العام يكاد يصبح هو « التصرف الرشيد » ، الذى بدونه لا تقضى حاجة أوتقتنى سلعه أو يصل أى أمر الى منتهاه . فالكمية المطروحة من السلعه محدودة للغاية ، والمقاعد المتاحه للركاب تقل عن عددهم بما لايمكن تصوره ، والموظف المسئول اذا أتى اليوم قد

لا يأتى غدا ، المهم أذن هو أن أعيش « الآن » ، أن أحصل على الرغيف « هذه المرة » ، ان أصل الى بيتى « اليوم » ، وليتعهدنا الله برحمته فى اليوم التالى أو المرة التالية .

أو فلنتأمل طالب البعثة المصرى اذا سافر للدراسة فى الخارج ، وقارن بين حاله وتصرفاته قبل السفر ، وتصرفاته بعد بضعة أسابيع من وصوله ، ثم قارن ذلك مرة اخرى بتصرفاته بعد عودته . تجده فى خارج بلاده ، اذا قابل ظروفا علمية واجتماعية مواتية ، يتصرف تصرف العالم الدءوب ، الذى يلتزم غاية الامانة العلمية . فيزدهر ذكاؤه و يلمع ، و يصب فى رسالته خير ماعنده ، وهو كذلك فى تصرفاته اليومية وسلوكه الاجتماعى . فاذا عاد استسهل الامر ، وترهلت روحه قبل ان يترهل جسمه ، وكتب مالم يكن يجرؤ على كتابته فى الخارج من فرط تفاهته ، ثم سرعان مايشترك فى أعمال التهريج والتصفيق المتاحة له ولغيره .

المشكلة اذن ليست فى ضرب المثل وتقديم القدوة . فاشد الناس رغبه فى ذلك اذا عثروا على سبب واحد يدفعهم الى الاخلاص فى العمل يجدون ألف سبب لعدم الاخلاص . « أضرب المثل لمن ؟ اقدم القدوة الحسنة فى أى جو وأى بيئه » ؟

ما هو أذن ذلك المناخ الاجتماعى العام الذى يمكن أن يخرج من الناس أحسن مافيهم ؟ ليس هو أن يلتزم الوزير بالنزاهة والشرف ، فما اكثر وزراؤنا الشرفاء فى كل عهد من العهود ، ولاهو فى ان يتنازل الوزير عن سيارة من سياراته ، أوان يفتح بابه للجمهور، فالذى يأمل فى اصلاح الأحوال عن هذا الطريق هو

كالذى يأمل ان تذهب قطعه السكر بملوحة البحر. اذ انه فى مناخ اجتماعى ردىء لن ينال مثل هذا الوزير من وراء مايصنع الاما يناله من يصر على الالتزام بالطابور فى انتظار نصيبه من سلع الجمعية التعاونية. «ترى هل هو يزايد علينا؟ ايظن انه هو الشريف الوحيد» ؟

بل الذى نعنيه بالمناخ الاجتماعى الصالح، هو القانون الذى يقوم على اسس عادله من العقاب والثواب، والنظام السياسى الذى يطبقه، ويتيح الفرصة للكفء ويطرد السفيه، والسياسة الاقتصادية التى تتيح الاطمئنان للناس على دخولهم ومستقبلهم، وتوفر لهم ضرورات الحياة. فى مثل هذا المناخ يكون من المجدى أن يحاول المرء أن يقدم القدوة الحسنة، وأن يضرب المثل لغيره. فان لم يحقق هذا فيالضيعة الشريف ويالهوان الكفء وبالتجبر اللص، وبالصفاقة الراشى والمرتشى.

مصر بعيون يمنية

العاصمة اليمنية صنعاء ليست اكثر العواصم العربية ترددا على لسان المصرى . ومع ذلك فإن لدى مائة سبب للاعتقاد بأنها جديرة بان تكون اقرب الى قلب المصرى من أية عاصمة عربية أخرى .

وأسبابى لاتتعلق بالمعمار اليمنى أوجو اليمن أوتاريخ اليمن .. الخ فكل هذا قد يبهر الاوربى أوالامريكى بنفس القدر الذى يبهر المصرى .. وانما لدى اسباب مصرية صرفة .

لقد عدت لتوى من صنعاء ، ولم اكن قد رايتها من قبل رغم انى كنت قد رايت أو عشت فى اكثر العواصم العربية الاخرى من الرباط الى الكويت . ومازال يتردد فى اذنى قول الامام الشافعى المأثور : «لابد من صنعاء وأن طال السفر» وهو قول لابد انه تردد على سمع

الطفل اليمنى الصغير عشرات المرات ، كما تردد على سمع الطفل المصرى أن مصر هبة النيل أو ان مصر أم الدنيا . ولا يعرف أحد بالضبط لماذا قال الامام الشافعى ذلك . الا ان طريق التجارة كان لابد أن تنتهى بصنعاء ؟ أم ان طلاب العلم والحكمة كان لابد ان ينتهوا بالجلوس الى علماء صنعاء وفقهائها ؟

على انه ايا كان الامر فلابد للمصرى اليوم من أن يرى صنعاء اذا استبد به اليأس ، او حامت بنفسه شكوك عما اذا كان من الممكن لمصر أن تنهض من جديد . فصنعاء جديره بتبديد هذا الشعور فى لحظة اذ ما كل هذا الحب الذى يكنه اليمنيون لمصر ؟ انى لا اقصد بالطبع « الحب الرسمى » الذى قد يظهر فى عناق رئيس جمهورية لرئيس اخر ، فكلنا رأى مثل هذا العناق آلاف المرات ولم يحتفل به . ولا هو مجرد أن تطلق دولة عربية اسم جمال عبد الناصر على احد شوارعها . فهذا قرار تتخذه الحكومة أو البلدية ، وقد تطلق عليه اسما اخر غدا . ولكنى أقصد شعور اليمنى البسيط السائر فى شوارع صنعاء اذا مر بمدافن العشرين الفا من الجنود المصريين الذين دافعوا عن ثورة اليمن وماتوا فى ارضها ، وشعور الطفل اليمنى الصغير نحو المدرس المصرى فى قرية فى اعلى جبال اليمن ، وشعور المثقف اليمنى نحو العقاد أو طه حسين أو احمد حسن الزيات ، شعور ربة البيت اليمنية نحو المطربين المصريين أو الممثلين المصريين ... الخ .

قال لى استاذ مصرى يدرس القانون فى جامعة صنعاء (التى تضم ١١٠ بين استاذ ومدرس مصرى من بين ١٣٠ استاذا ومدرسا) أن يمنيا

بسيطا استوقف سيارته فى الطريق لمجرد أن يقول له ، وهو لا يعرفه ، انه وقف ليشكره لان مصر هى التى علمت اولاده ووقفت بجانب اليمن حينما ارادت أن تعرف ما الذى يدور بالعالم . وفى قرية يمنية فى اعلى الجبل اسوقفنى طفل يمنى صغير عندما عرف ملامحى المصرية ومد الى فرخ ورق ابيض يحتوى على امتحان فى اللغة العربية صححه مدرس مصرى . يريد أن يقول لى انه يعرف الآن القراءة الكتابة .

وفى صنعاء قابلت الاذاعى المصرى الذى يدرب المذيعين اليمنيين على اعداد نشرة الاخبار واخراج التمثيليات . والخبير الاحصائى المصرى الذى يدرب اليمنيين على قيد شهادات الميلاد والوفاة ، وعميد الكلية المصرى بجامعة صنعاء الذى يتعلم منه اليمنيون دون أن يشعر ، وهو يظن أنه يقوم بمجرد عمل ادارى ، كيف تراعى الاصول فى التعيين أو فى مواعيد الحضور والانصراف . وقابلت المثقف اليمنى الذى دخل علينا متحمسا وبيده المجلة الاسبوعية المصرية يقص علينا أدق التفاصيل لاخر اخبار المعركة الدائرة فى مصر بين انصار التغيير . وانصار ابقاء كل شىء على ما هو عليه .

فيعلق الشاعر اليمنى الجالس على الارض بقوله : لله درك يامصر ما كل هذه الحيوية التى لا تلبث دائما أن تعود الى الصحافة المصرية ؟

وقد أثر قوله هذا فى نفسى بشدة .. فانا آت من بلد اصابت مثقفيه درجة عالية من الاحباط ، ويعتريهم من حين لآخر شعور شديد الوطاة بأنه لاقيمة لاى شىء . يكتبونه وأن الخراب قد حل والفساد قد استحكم ، فمن اين يمكن أن يأتى الامل ؟ فها هو ذا الشاعر اليمنى

يذكرهم بأن الكلمة الطيبة لايمكن أن يضيع أثرها ، والبذرة التى تلقى فى مصر قد تنبت فى صنعاء . وليس من الضرورى أن يحدث هذا غدا ، ولا من المهم أن يعرف من أى بذرة خرج النبات .

الشائع عن المصرى أنه يذهب الى دول النفط ليحصل على التليفزيون الملون والمروحة الكهربائية . وقد يؤيد ذلك منظر المدرس المصرى العائد ، اذا تصادف أن رايته فى مطار القاهرة . وهو واقف ينتظر وصول حقيبته وصناديقه الكرتونية فقد يروعك ما يبدو على وجهة من لهفه وهو ينتظر متاعة الذى رتبه وربطة بكل عناية فى الكويت أو الرياض أوصنعاء ، وكأنه ينتظر وصول حبيبته أوفلذ ة كبده . وهو موقف قد يبدو لمن لايعرف القصة كلها مدعاة لللاستياء .

ولكن منظر هذا المدرس المصرى العائد يلخص مصر كلها ، قوتها وضعفها . فانحناء ظهر المدرس المصرى امام المروحة أو التليفزيون هو محنة مصر الحالية كلها . محنتها امام الفقر المفروض عليها ولاتستحقه واما الصعلوك الاوربى اوالامريكى الوافد عليها بحقيبته السامسونايت فتفتح امامه ابواب الوزراء والكبراء ولكن تأمل هذا المدرس المصرى نفسه يدرس قواعد اللغة العربية أو مبادىء الحساب فى قرية يمنية نائية لايراه احد غير تلاميذه ، ولا يعبأ أحد بمظهره أوبالوان ثيابه . وتأمل المغزى الحقيقى لما يصنعه تدرك انه لواعطى كنوز سليمان كلها لما كفت لمكافاته .

كذلك كان دور الجيش المصرى فى اليمن فى مطلع الستينات . ربما لم يدر جندى مصرى واحد ممن ماتوا فى اليمن بحقيقة ما يصنع ،

ولا بالسبب الذى من اجله جاء ومات ، بل ربما لم يكن عبد الناصر نفسه ليدرك الابعاد الكاملة والمغزى الحقيقى لذهاب جيشه الى اليمن ، ولكن لابد انه كان يحمل فى شعوره و يدرك بفطرته المصرية الصحيحة ، انه لامفر من الذهاب الى صنعاء .

أن هذا الشعور الفطرى السليم لدى المصرى الذى كونته الحكمة المتراكمة عبر الآف من السنين هو نفسه الذى منع عبد الناصر من اطلاق رصاصة واحدة عندما أراد بعض السور يين الانفصال عن مصر ، وهو نفسه الذى يجعل المدرس المصرى البسيط على استعداد لان يعطى أحسن ما عنده عندما يكون امام تلاميذه .

اليمن بعيون مصرية

كنت اعرف عندما شرعت فى السفر الى اليمن أن الامم المتحدة تصنفها (مع ٢٢ دولة اخرى) فى مجموعة تطلق عليها « اقل الدول نموا » مع دول كالحبشة والصومال وأفغانستان ، وهو وصف مهين لاى دولة . خاصة لدولة كانت تسمى حتى وقت قريب « باليمن السعيد » فلما رأيت اليمن أدركت أن الوصف ليس فقط وصفا وقحا بل مدعاة للسخرية ، ليس من اليمن ، بل من الامم المتحدة . فاذا قدم لى خبراء الامم المتحدة ارقاما تؤيد زعمهم تتعلق بمستوى التصنيع أو الصحة أو التعليم فانى سوف أنبههم الى اشياء لايمكن قياسها بالارقام ، وهى تصلح فى نظرى معيارا للتقدم لا يقل اهمية عن مؤشراتهم الرقمية .

اذن فلتآت « اكثر الدول نموا » بمعمار اجمل من المعمار اليمنى ، وبنظام انسب للاستغلال الزراعى من المدرجات اليمنية ، أوبشعب اكثر اعتزازا بلغته وتراثه من الشعب اليمنى ، أوبحياة اجتماعية اكثر صلابة ، أوبعاصمة اكثر هدوءا ووداعه من صنعاء ، باستثناء الشوارع الثلاثة الرئيسية التى غزتها البلاد الصناعية « الاكثر تقدما » بسياراتها وضجيجها وتلوثها وانكبابها على الربح . ثم انى لم أشهد ، على الاقل بالعين المجردة ، مظاهر لسوء التغذية اوالفقر المدقع فى اكثر قرى اليمن عزلة ولم أشهد على وجوه الاطفال اليمنيين مايدل على انهم « اقل اطفال العالم تقدما » نعم لابد من تعميم المياه النقية الصالحة للشرب وتخفيض مستوى الامية .

وهذا ومثله هو المبرر الحقيقى لقيام ثورة اليمن منذ عشرين عاما . ولكن هل يصح باسم القضاء على الركود ، أن تأتى الدول الصناعية وجيوش الخبراء الاجانب لكى تبيع لليمن ألاف السيارات الخاصة ، ولتبنى لهم فنادق ليس هناك أدنى صلة بين معمارها والمعمار اليمنى أومبنى للبنك المركزى اليمنى يكاد يحجب الجبل المحيط بصنعاء و يكاد يتسع لايواء سكان صنعاء برمتهم ؟ وهل كان خروج اليمن من عزلتها يفرض بالضرورة أن تضطر العائلة اليمنية الى الجلوس لمشاهدة برامج تليفزيونية من نوع « العالم يغنى » ؟

قد نتفق أو نختلف عما اذا كان على المرأة اليمنية أن تنزع الحجاب عن وجهها ، ولكن هل يجوز أن تضطر الفتاة اليمنية الى أن ترتدى فى استعراض عيد العمال قميصا ابيض يحمل على ظهره اعلانا عن « السفن

آب » كما رأيت بعيني على شاشة التليفزيون اليمنى ؟ هل مثل هذا هو الذى يؤهل اليمن للخروج من فئة (أقل دول العالم نموا ؟ »

وقد يتجادل مثقفو اليمن وسياسيوها عما يجب أن يكون موقفهم من غرام اليمنيين (بالقات) ولكن هل استقر الرأى على أن الخمر الاوربى والامر يكى أفضل للصحة والحياة الاجتماعية من القات اليمنى ؟ أم أن الشاب اليمنى كان على صواب حينما قال لى : « والله لو منعونا من زراعة القات لصدروه لنا معلبا ! »

على أن محنة اليمن فى هذا كله هى نفس محنة مصر . وقد يكون لهذا علاقة بذلك التعاطف القوى الذى يكنه اليمنيون للمصريين . فاليمنيون ليسوا من أغنياء النفط ، والمنح والقروض تتدفق عليهم كما تتدفق علينا ، وقد ورطوهم فى الاستدانة كما ورطونا . وأهم مصدر للعملة الاجنبية لديهم هو تحويلات المهاجرين كما هو الامر عندنا . ومعدل التضخم وان زاد عن المعدل عندنا فالاسباب واحدة . وموظفوهم كموظفينا يواجهون نفس الحيرة فى محاولة البحث عن مصدر اضافى للدخل . وثقافتهم تتعرض منذ ١٩٧٠ لنفس الاخطار التى تهدد ثقافتنا . وحزن مثقفيهم شبيه بحزننا . ولكنهم ، كعادة كل العرب فى كل الاوقات ، يتطلعون الينا فى صمت ، و يتساءلون عما ياترى مصر فاعله ؟ فهل يجوز لمصر أن تخيب رجاءهم ؟

الاقتصاد المصرى فى عصر الانفتاح

- المعادلة الصعبة الوحيدة
- نظام الاسعار والسياسة الاقتصادية فى مصر
- الحياد المزعوم فى تحليل الاقتصاد المصرى
- مراقبة الاسعار: هل هى حقا مسئولية المستهلكين؟
- عن الخطه الخمسية وانجازات السنة الاولى ١٩٨٣/٨٢

المعادلة الصعبة الوحيدة

من المؤسف أن كثيرا من المسئولين عندنا والكثير من كتابنا ، بعضهم عن حسن نية وبعضهم عن خبث ، يتصورون ، أو يحاولون أن يصوروا أن إكتشاف الحل للازمة الاقتصادية التى تمر بها مصر هو مجرد مسألة خبرة وعلم وأرقام لا أكثر ولا أقل ، وأن معارضى سياسة الانفتاح من الاقتصاديين المصريين يضيعون وقتهم ووقت مصر فى الانتقاد والرفض ، وكان الأجدر بهم أن يحضروا القلم والورق و يقوموا بحساب عدد من المعادلات ، ويجمعوا و يضربوا ثم يتقدموا بالحل للمسئولين ، فإذا بالعجز فى ميزان المدفوعات يختفى من الوجود ، وتمتلىء الجمعيات بالسلع، وتحل مشكلة المواصلات ، ويجرى العسل فى مجرى النيل بدلا من الماء .

وإنـي لأستـحـلـف هـؤلاء المسئولين من حسنى النية ، أن يبعثوا فى طلب أئمة الاقتصاد فى العالم الغربى أوالشرقى وأن يسألوهم سؤالا واحدا : هل المشكلة الاقتصادية فى مصر هى فى الأساس اقتصادية أم سياسية ؟ وأؤكد لهؤلاء المسئولين أنه مامن أستاذ من أساتذة الجامعات الغربية المهتمين بالاقتصاد المصرى ، ومامن واحد من اقتصاديى الهيئات الدولية ، كالبنك الدولى أوصندوق النقد ، تحدثت اليه فى حالة يكون فيها بعيدا عن الرقباء الذين يسجلون عليه حديثه ، ودون أن يطلب منه أن يشهد بذلك فى تقرير مكتوب يحمل اسم الهيئة التى ينتمى اليها ، إلا واعترف بأن مشاكل مصر الاقتصادية الأساسية لاتحلها إلا السياسة .

وتفسير ذلك فى الحقيقة بسيط للغاية . وهو أنه منذ نشأ علم الاقتصاد منذ مائتى عام ، لم يخف على أحد أن أية سياسة اقتصادية تعكس مجموعة من المصالح ، وأن مصالح الناس والدول متضاربة ، وأن الاختيار بين السياسات الاقتصادية المطروحة ليست إلا اختيارا بين مصلحة هذا أوذاك . فحتى إعلان أدم سميث الشهير بأن هناك انسجاما بين مصالح الأفراد ومصلحة المجتمع ككل ، لم يقوسميث نفسه على التمسك به دون أن يدخل عليه التحفظات والاستثناءات . فهناك الاحتكار الذى يكسر القاعدة ، وهناك عدوان القوى على الضعيف ، وهناك عدوان أرباب العمل على العمال ، واعتراف سميث الصريح بأن القانون يحابى الأولين ضد الأخرين .. الخ .

ومنذ أن وجد مجتمع إنسانى على ظهر الأرض والتمسك بإبقاء كل شىء على ما هو عليه ورفض التغيير لايأتى إلا من القوى المستفيدة من الوضع القائم. ومنذ أن نشأ علم من العلوم الاجتماعية نجد أن الذين يميلون الى تصوير المشكلة الاجتماعية بأنها مشكلة فنية حلها المعادلات والجمع والطرح هم أصحاب المصلحة فى إبقاء كل شىء على ماهو عليه. وذلك لسبب بسيط أيضا. وهو أن القرارات الاساسية فى حياة المجتمع لاتتخذ أبدا ولم تتخذ فى أى يوم من الأيام بناء على عملية حسابية، بل بناء على تفضيل مصلحة على أخرى. وهذا التفضيل هو قرار سياسى وأخلاقى. وإنما يأتى الجمع والطرح بعد ذلك عندما نشرع فى ترجمة هذه القرارات الأساسية الى قرارات تفصيلية. هنا فقط يأتى دور الخبرة و يبدأ حل المعادلات. فإذا لجأت السلطة السياسية الى الخبراء والفنيين المفتقرين الى أية رؤية سياسية، أوالذين يتظاهرون بتجردهم من السياسة، وظنت أن حل مشاكل مصر سوف يتم على أيديهم، فلن تكون النتيجة للأسف إلا ابقاء الأشياء على ما نراه.

ما الذى يحول مثلا دون زيادة حصيلة الضرائب المباشرة فى مصر، السياسة أم الاقتصاد؟ وما الذى يحول دون ضغط الانفاق العام؟ ما هو سر الامبالاة وعدم الاكتراث اللذين يحولان دون رفع الانتاجية، السياسة أم الاقتصاد؟ ما المسئول عن وقوع العمارات فى مصر؟ وما السر فى إتجاه مدخرات المصريين العاملين فى الخارج الى البناء أوالتجارة أوالايداع فى بنوك أجنبية، وإتجاه المستثمرين المصريين فى الداخل الى التجارة والشقق المفروشة والفنادق بدلا من الصناعة والزراعة، السياسة أم الاقتصاد؟

بل ما الذى يجعل انخفاض حصيلة مصر من البترول لدى انخفاض سعره مشكلة عويصة الى هذا الحد ويجعل قدرة الاقتصاد المصرى على التكيف معه ضعيفة الى هذا الحد؟ ما الذى جعل منافذ الخروج من هذا المأزق مغلقة أمام واضعى السياسة الاقتصادية باستثناء عدد محدود للغاية من البدائل كلها كريه؟ السياسة أم الاقتصاد؟ نحن لانقول بالطبع إن السياسيين فى مصرهم المسئولون عن إنخفاض عوائد البترول، ولكننا نقول انهم هم المسئولون عن انسداد معظم أبواب الخروج من هذا المأزق الذى نجد أنفسنا فيه بسبب انخفاض هذه العوائد.

قد يقال اننا لسنا وحدنا فى هذا المأزق، فحتى دول النفط الغنية تواجه أزمة مماثلة. نعم، ولكن ما الذى أخر تنمية اقتصاديات تلك الدول وتنويع جهازها الانتاجى حتى اليوم، بحيث يضطر المسئولون فى هذه الدول الى العويل والشكوى والدعوة إلى ربط الأحزمة على البطون بعد ثلاثين عاما من تدفق أموال النفط عليهم؟ السياسة أم الاقتصاد؟

وقد يقال أيضا إن الأزمة كلها نابعة لا من الاقتصاد ولا من السياسة، بل من السكان. فهم يتزايدون بسرعة. ولكن أى منطق هذا الذى يلقى المسئولية عن تقلب الدخل بين سنة وأخرى أوبين عدد من السنين وعدد آخر، على ظاهرة ثابتة منذ أربعين عاما على الأقل؟ وأى درجة من الطموح هذه التى تعلق رخاء المصريين على مدى النجاح فى التخلص منهم؟ لقد كان المصريون يتزايدون فى الخمسينات والستينات بمعدل لايقل عن معدل تزايدهم الآن، فلماذا لم يمنع هذا من نجاح مصر

فى تغيير هيكل الانتاج المصرى لصالح الصناعة ومن رفع مستوى المعيشة - لفئات الدخل المنخفض بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات ؟

دعونا نسلم بأن عددا كبيرا من المسئولين الذين تعاقبوا على مصر خلال السنوات العشر الماضية هم من أقدر رجال مصر فى علمهم وفروع تخصصهم ، ولكن أزعم أن الجزء الأكبر منهم لا رؤ ية سياسية له ، أوأنه من النوع الذى يقنع بالاحتفاظ بهذه الرؤ ية لنفسه . والدليل على ذلك أن الكثير ين منهم قبلوا الاشتراك فى الحكم لتطبيق الشىء ونقيضه ، ودافعوا أوسكتوا عن السياسات المتضار بة . إن المسألة ليست مجرد قضية أخلاقية ، فهذه حسابها فى نهاية الأمر عند الله ، وإنما تكمن الخطورة فى أن هؤلاء لم يكونوا طوال هذه الفترة اكثر من أداه لتكر يس الوضع القائم بكل نقائصه ، وأنهم على الرغم من كل مالديهم من قدرات فى فروع تخصصهم ، لم يساهموا فى تقدم مصر مساهمة تذكر . بل على العكس ، قبلوا تنفيذ كل مايطلب إليهم تنفيذه مهما كان تعارضه صارخا مع الصالح العام ، متذرعين بأنهم « فنيون » لايجيدون إلا الجمع والطرح ، أوبأن القرار الذى طلب منهم تنفيذه كان من « سياسات الدولة العليا » ، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء السؤال : من هو هذا الذى يحدد سياسات الدولة العليا ؟ وأية إرادة سماو ية فرضته علينا ؟ ومن أين اكتسبت هذه السياسات تلك القدسيه التى تحميها من المناقشة ؟

أولا يستلفت نظر المسئولين الحقيقة الصارخة التالية : وهى أن مصر مليئة بالاقتصاديين والزراعيين والمهندسين والتربو يين الذين بلغوا أعلى

مستوى علمى فى فروع تخصصهم ، ومع هذا تمر الاعوام وعجز ميزان المدفوعات فى تزايد ، وعجز الموازنة متضاعف ، والتعليم وسائر المرافق فى تدهور، والزراعة والصناعة ينموان ببطء السلحفاة ؟ هل كان الأمر كله إذن خطأ فى حل المعادلات ؟ أم أن الحقيقة أن المعادلات التى قدمت إليهم كانت معادلات باطلة من الأساس ؟

أم هل نحن بحاجة إلى التذكير بأن أول خطة للتنمية عرفتها مصر (٦٠ ــ ١٩٦٥) والموصوفة بحق بالخطة الوحيدة التى عرفت تطبيقا جديا ، وضعت فى وقت لم يكن عدد المخططين المصريين فيه يزيد على عدد أصابع اليد الواحدة ، ولم يكن قد شاع بعد تقديس ماعرف بدراسات الجدوى ، ولكن هذه الحفنه من المخططين كانت تسهر الليل لترجمة آمال عريضة آمنت بها القيادة السياسية وآمنت بها معها . هل كان نجاح تلك الخطة فى تصنيع البلاد وبناء السد العالى واستيعاب الأيدى العاملة بسبب أن تلك الحفنة من المخططين كانت تجيد الجمع والطرح ، أم أنها كانت تعمل فى مناخ سياسى يحث على النهضة ، ومدفوعة بإرادة سياسية قوية استلهمت مصالح الأمة ؟

نظام الاسعار والسياسة الاقتصادية فى مصر(*)

يمثل بحث الدكتورة هبة حندوسة عن « نظام الاسعار والسياسة الاقتصادية فى مصر» الذى قدمته للمؤتمر السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين « والمنشور فى مجلة الاهرام الاقتصادى » (فى ١٩٨٣/٦/٢٠) مدرسة كاملة من مدارس الاقتصاديين المصريين . وهى مدرسة اختلف معها اختلافا كبيرا .

فهى مدرسة تتصور أن هناك ما يمكن تسميته « بالحلول الفنية » للمشكلة الاقتصادية التى لابد أن يتفق عليها الجميع، اليمين واليسار، لو تخلصوا من تشنجاتهم وتحيزاتهم . أو أن هناك ما يسمى

(*) تعليق على بحث الدكتور هبة حندوسة بهذا العنوان قدم إلى المؤتمر السنوى للاقتصاديين المصريين فى مايو ١٩٨٣ .

« بالسياسة الرشيدة » التى يمكن الجزم بجدواها وفائدتها فى ظل اى نظام اقتصادى . رأسمالى أواشتراكى ، منفتح اومغلق .

وعيب هذه المدرسة لايظهر بوضوح طالما ان اصحابها لم يتجاوزوا نطاق التحليل الى نطاق تقديم التوصيات . فهم طالما بقوا فى نطاق التحليل قد يقدمون لنا امثلة شيقة للغاية على اوجه التبديد واهدار الموارد الذى ينطوى عليه الانحراف عن هذه السياسة الاقتصادية الرشيدة ، كتلك الامثلة الشيقة التى تحفل بها ورقة الدكتورة هبة . ولكنهم يقعون فى الخطأ بمجرد أن يتقدموا بالنصح لتصحيح هذه الاختلالات دون أن يتطرقوا الى مناقشة الاطار الاقتصادى والاجتماعى العام الذى يتم فيه هذا الانحراف . فهم يتصورون أن الاقتراب من هذه السياسة الرشيدة هو دائما شىء مرغوب فيه ، بصرف النظر عن ظروف المجتمع الذى يتم فيه ذلك ، وبصرف النظر عن السياسة الاقتصادية العامة للدولة .

لهذا السبب نجد أن اصحاب هذه المدرسة مهما كانوا حسنى النية ، قد يساء استخدام اعمالهم العلمية اساءة بالغة من جانب صانعى القرارات الاقتصادية ، بل قد يسىء اصحاب هذه المدرسة الى انفسهم حينما يحاولون تطبيق الافكار المجردة على واقع اجتماعى معين .

وقبل أن نتوه فى التفاصيل فلنحاول أن نلخص الرسالة التى تحاول ان يوصلنا اليها بحث الدكتورة هبة ، وهى **رسالة واضحة تماما .**

مشاكل مصر الاقتصادية فى رأى الدكتورة هبة كثيرة ، ولكن المشكلة التى **تركز اساسا عليها هى ضخامة العجز** فى الميزانية وضخامة اعباء الدولة ، وعدم كفاية الاستثمارات فى المرافق العامة : كالاسكان والتعليم والصحة والمواصلات والمجارى .

والسبب الاساسى للمشكلة فى رأيها هو: **ضخامة الانفاق الحكومى على الدعم والاجور. فالدعم** يثقل كاهل الحكومة ولا يترك ما يكفى للانفاق على المرافق ، وهو المسئول الأساسى عن العجز. والاجور متضخمة بسبب التزام الحكومة بتعين الخريجين .

فما الحل ؟ الحل فى رأيها بسيط وواضح وهو ايضا حل وحيد ، يمكن تلخيصه على النحو التالى :

اترك الاسعار حرة لتعكس الندرة النسبية للسلع والخدمات فتحرير الاسعار لتتحدد وفقا للعرض والطلب سوف يوفر مبالغ طائلة للحكومة مما تنفقه على الدعم المباشر او غير المباشر أو المستتر، وسوف يمنع ايضا من تبذيد «أو اهدار» الموارد طبقا لمؤشرات السوق .

طبق نفس المبدا على نظام الاجور التى تدفع للعاملين فى الحكومة والقطاع العام باعتبار أن الاجر ليس سعرا من الاسعار، تجد أن هؤلاء العاملين يحصلون على اجور تزيد على انتاجيتهم الحدية ، ولكى تجعل الاجور مساوية للانتاجية لاحل الا أن تتخلص الحكومة والقطاع العام من نحو مليون عامل يعتبرون زائدين عن حاجة الدولة .

والحجة التي يسوقها البحث لتأييد هذا الراى هى نفس الحجة التى قال بها آدم سميث منذ مائتى عام ، وهى ان حرية الاسعار «أو مرونة الاسعار» كما يقول البحث ، هى الكفيلة بتحقيق التخصيص الامثل للموارد . وتدخل الدولة بتحديدها لابد أن يترتب عليه تبديد للموارد واضعاف الحافز الفردى .

وتوجيه الموارد الى قنوات غير منتجة أو لا تتفق مع الكفاءة النسبية . وهى تضرب المثل بالهند التى حررت الاسعار فحققت نجاحا باهرا فى زيادة الانتاج الزراعى وقضت على المجاعات .

والجزء الاكبر من البحث يتضمن امثلة لما تفقده الدولة والمجتمع نتيجة هذا التبديد للموارد ، ولكن الورقة تحاول ايضا أن ترد على بعض الانتقادات التى توجه الى هذا الرأى :

١ ــ فالقول بان ترك الاسعار حرة لابد أن يؤدى الى التضخم ترد عليه د . هبة بقولها أن العكس هو الصحيح ، فقد تزيد الاسعار فى البداية ولكن الغاء الدعم أو تخفيضه لابد أن يكون له اثر طيب فيما بعد ، على مستوى الاسعار ، لان التضخم فى مصر سببه الاساسى هو التمويل بالعجز ، والمسئول الاساسى عن التمويل بالعجز هو الدعم .

٢ ــ والقول بأن ترك الاسعار حرة يؤدى الى سوء توزيع الدخل ، ترد عليه بأن المستفيد الاكبر من نظام الدعم هم الطبقات القادرة لا الطبقات الفقيرة ، وهى على كل حال ليست ضد تعويض الطبقات الفقيرة بالدعم النقدى « أو باية وسيلة اخرى » .

٣ ــ واستغناء الحكومة والقطاع العام عن **مليون من العاملين الزائدين** عن الحاجة يمكن أن يعوضه تشغيلهم فى صناعات كثيفة الاستخدام للعمالة.

وار يد أن ابدأ تعليقى بان اطمئن الدكتورة هبة على انه ليس هناك اقتصادى مصرى، يمينى او يسارى، لايتفق معها على انه اذا كان توزيع الدخل صالحا، واذا لم تكن هناك صناعة مصرية فى حاجة الى الحماية، فانه ليس هناك افضل من أن تترك الاسعار حرة لتعكس قوى العرض والطلب.

وحينما كان آدم سميث يدعو الى ما تدعو اليه اليوم الدكتورة هبة، فقد كان بالفعل يغض البصر عن الامرين، فلا هو مع حماية الصناعة الناشئة، ولا هو مع حماية الفقراء.

ولكن السؤال الان هو: هل يصح للاقتصادى المصرى أن يقف فى عام ١٩٨٣ و يردد نفس الحجة؟ اقول ان هذا لايصح لسببين:

الاول: أن الاقتصاد المصرى اليوم مفتوح على مصراعية لمنافسة غير مشروعة من صناعات نمت وتقدمت فى ظل الحماية، صناعات تتمتع بسلطة احتكارية تعضدها بعض الاساليب غير الاقتصادية تتراوح من تقديم الرشوة الى احداث الانقلاب فما الذى ينتظر الصناعات المصرية اذا رفعنا عنها الدعم المقدم فى صورة تخفيض اسعار المازوت او الكهرباء كما تقترح الدكتورة هبة؟

قد تقول الدكتورة هبة أن طرقا أخرى للحماية غير تقديم الدعم كزيادة التعريفات الجمركية مثلا ، وهذا بالطبع صحيح . ولكن الدكتورة هبة في الوقت الذى تنادى فيه باعادة النظر فى الدعم المقدم للصناعة لاتقترح ايه وسيلة اخرى لحمايتها ، وليس هناك فى الورقة اى شىء يفهم منه أنها ضد الانفتاح او انها تحبذ تقييد الواردات . فما هو العمل اذا اخذ صانع القرارات الاقتصادية فى مصر بنصيحتها والغى أو خفض الدعم الممنوح للصناعة ولم يطبق أية وسيلة أخرى لحمايتها لمجرد انها لم تنصح بذلك ؟

أن هذه الدعوة اذن الى تحرير اسعار الوقود او المواد الاولية التى تستخدمها الصناعة المصرية كان من الممكن فهمها بل وتأييدها فى الستينات حينما كانت السياسة الاقتصادية برمتها موجهة نحو حماية الصناعة المصرية ، ولكن لايمكن قبولها فى ظل سياسة الانفتاح .

السبب الثانى : هو ان المجتمع المصرى يعانى اليوم من سوء توزيع الدخل . فعلى أى اساس يمكن أن نفترض أن الاسعار التى يمكن أن تسود فى ظل تفاعل العرض والطلب هى الاسعار التى تعكس حاجة المجتمع الحقيقية لكل سلعة ، وان اطلاق حرية الاسعار سوف يؤدى الى التخصص الامثل للموارد ما دام الطلب لايعكس فى الاساس الا القوة الشرائية لفئات الدخل العليا ؟

الدكتورة هبة لاتقبل هذه الحجة ، فيما يبدو ، على اساس ان هذا الكلام لايمكن أن يصح بالنسبة لبلد كمصر ، تمارس فيه الدولة هذا الدور الضخم فى النشاط الاقتصادى . فهو اذا صح بالنسبة للدولة من

دول امريكا اللاتينية مثلا لايمكن أن يصبح فى رأيها بالنسبة لاقتصاد كالاقتصاد المصرى ، تحصل فيه الدولة على ٤٣ ٪ من الدخل القومى ، وتنفق ٥٧ ٪ من هذا الدخل وتقوم بتشغيل ٦٠٪ من القوى العاملة خارج الزراعة . وكأن الدكتورة هبة تتساءل .

كيف يمكن أن نقول أن توزيع الدخل يزيد سوءا فى بلد تذهب فيه ايرادات البترول وقناة السويس والمعونات ابتداء الى يد الدولة ؟

وردى على ذلك يتخلص فى امرين :

الامر الاول : أن هذه الأرقام التي تعكس ضخامة دور الدولة في الاقتصاد المصرى هى بالضبط ما تدعو الدكتورة هبة الى تخفيضه . فالذى جعل الدولة تنفق ٥٧ ٪ من الدخل القومى ، هو فى الاساس نظام الدعم ، وحينما تدعو الدكتورة هبة الى تخفيض الدعم على هذه السلعة أو تلك والى تخلى الدولة عن سياسة تعيين الخريجين وتسريح مليون عامل فائض عن الحاجة فهى تطالب بان تسحب الدولة يدها بالتدريج وتقلص دورها فى الاقتصاد على نحو لابد أن يؤدى الى زيادة توزيع الدخل سوءا .

بعبارة اخرى : أن هذه الأرقام المرتفعة الدالة على ضخامة دور الدولة فى الاقتصاد هى فى الاساس تركة الستينات التى لم تتم تصفيتها بعد . وهو بالضبط ما نريد المحافظة عليه ، وما تدعو ورقة الدكتورة هبة الى تخفيضه .

والامر الثانى : هو انه حتى بفرض بقاء نصيب الدولة فى الدخل والانفاق والاستثمار مرتفعا ، رغم اتباع التوصيات التي تتضمنها

الورقة ، فان هذا لايضمن لنا بالضرورة الا يز يد توز يع الدخل سوءا مع استمرار سياسة الانفتاح .

ذلك أننا نعيش فى عصر ، اصبحت الدولة فيه اكثر من اى وقت مضى ، اداة من ادوات اعادة توز يع الدخل لصالح الاجنبى وفئات الدخل العليا . فليس المهم هوما اذا كانت ايرادات قناة السو يس والبترول تذهب فى البداية الى الدولة أو الى القطاع الخاص . بل المهم هو ما تفعله الدولة بهذه الايرادات . وليس المهم هو ما اذا كانت الدولة تنفق ٥٧ ٪ من الدخل القومى او اكثر أو اقل ، وانما المهم هو ما اذا كانت تنفقه على تحسين شبكة التيلكس و بناء الانفاق أو تنفقه على التعليم واستصلاح الاراضى .

وقد تقول الدكتورة هبة بحق أن هناك وسائل اخرى لتصحيح توز يع الدخل بدون تقديم الدعم فى صورة تخفيض الاسعار ، فهناك الدعم النقدى مثلا . فى صورة ز يادة الاجور ، وهناك نظام الضرائب . وهنا اود أن الاحظ امر ين :

الامر الاول : ان الاستعاضة عن الدعم المقدم للسلع الضرور ية بز يادة الاجور ، هو أمر مفهوم ومقبول فى ظل سياسة اقتصادية تحتفظ فيها الدولة بدورها الرائد فى التوظيف وخلق فرص العمالة ، حيث يمكن الاطمئنان الى قدرة الدولة على ز يادة الأجور النقدية بصفة دور ية ومنتظمة ومتناسبة مع ارتفاع الاسعار . ولكن عندما تقترن الدعوة الى احلال ز يادة الاجور محل نظام الدعم ، بالدعوة الى تخلى الدولة غن التزامها بتعيين الخريجين ولا تقترن بالدعوة الى توسع القطاع العام ، ولا بأى اشارة

الى ضرورة احتفاظ الدولة بدورها الرائد فى الاقتصاد ، فان من حقنا ان نشك كثيرا فى ان الغاء اوتخفيض الدعم لن يقترن بتدهور فى توزيع الدخل .

والامر الثانى : ان البحث ، على الرغم من ان المشكلة الاساسية التى يعالجها هى مشكلة العجز فى الميزانية ، لم يتطرق على الاطلاق الى موضوع الضرائب المباشرة كوسيلة من وسائل القضاء على العجز . قد يكون من حق الدكتورة هبة ان تركز على مشكلة التسعير وتتجاهل ماعداها ، ولكن بشرط الا يتجاوز بحثها مهمة التحليل الى مهمة الايصاء . فمتى تطرق البحث الى تقديم التوصيات باتخاذ موقف معين من قضية الدعم اوتعيين الخريجين فمن حقنا عليها ان تتعرض لكافة الوسائل الاخرى التى يمكن ان يستعاض بها عن تدخل الدولة فى الاسعار .

على ان موقف الورقة من قضية الضرائب المباشرة يظهر من حين لاخر من بين السطور . فالروح العامة التى تسيطر على الورقة ليست هى اعطاء مزيد من الصلاحيات للدولة وزيادة دورها فى الحياة الاقتصادية بل هى التخفيف من اعباء الدولة .

خذ مثلا موقف الورقة من قضية اصلاح المرافق العامة كنظام المجارى . ففى الوقت الذى تدعو فيه الورقة الى التخفيف من عبء الدعم من على كاهل الحكومة ، تقترح ان يكون حل مشكلة المجارى بان يساهم سكان كل منطقة تعانى من طفح المجارى فى نفقات اصلاحها ،

وتقول ان هذا لن يتعدى ان تساهم كل وحدة سكنية بمبلغ ٢٦٩ قرشا شهريا ، وتقترح ان يوزع العبء على الوحدات السكنية بحيث تدفع الوحدات القادرة مساهمة اكبر من الوحدات الفقيرة .

وهنا نلاحظ مرة اخرى ان الفلسفة العامة للورقة هى ان اساس الحصول على السلعة اوالخدمة هى القدرة على الدفع . وهى تطبق هذه النظرة حتى على خدمة لها من الالحاح والحيوية ما لخدمة الصرف الصحى . فاذا كان السكان هم ايضا الذين سيدفعون تكاليف اصلاح المجارى فما الذى سيبقى للحكومة لتفعله ؟ ولماذا اذن ابتدع الاقتصاديون فكرة الضرائب المباشرة ؟ انى اشك فى انه حتى رجل كادم سميث ماكان ليقترح مثل هذا الاقتراح ، اذ انه لم يستبعد ان تقوم الحكومة بالانفاق على المرافق العامة . ومارأى الدكتورة هبة فيما يتعلق بالجزء الاكبر من احياء القاهرة التى تطفح فيها المجارى وليس فيها شخص واحد قادر على دفع ٢٦٩ قرشا شهريا ؟

تقول الورقة ايضا ان الغاء اوتخفيض الدعم لن يؤدى الى مزيد من التضخم بل سيخفض من حدته ، اذ انه سيؤدى الى تخفيض حاجة الحكومة الى التمويل بالعجز . تقول انه قد يرفع الاسعار فى البداية ولكن ستميل الاسعار الى الثبات بعد ذلك . ولكنى فى الواقع اشك فى ذلك لسببين :

الاول : أنه اذا ادى الغاء اوتخفيض الدعم المقدم للصناعة المصرية الى حلول الواردات محلها ، كما لابد ان نتوقع فى ظل الانفتاح ، فان التضخم الناتج عن التمويل بالعجز سوف يحل محله التضخم المستورد ، وسوف

يدفع المستهلك المصرى ليس فقط قيمة المواد الاولية المتضمنة فى السلع المستوردة ، بل سيتحمل ايضا كل زيادة فى الاجور يحققها العامل الاوربى اوالامريكى وهذا امر نشاهده اليوم بالفعل ، وسوف تزداد حدته كلما حلت الواردات محل المنتجات المصرية .

والسبب الثانى : ان التمويل بالعجز لايرجع فقط الى مايتلقاه المستهلك المصرى من دعم ، فهناك الدعم الذى تتلقاه المشروعات الاجنبية فى صورة اعفائها من الضرائب ، وهناك الدعم الذى يتلقاه المستثمر الاجنبى فى صورة الانفاق على خدمات موجهة لخدمته ، وهناك الدعم الذى يحصل عليه القادرون على الدفع بسبب تهاون الدولة امام التهرب من الضرائب ، وهناك اعباء خدمة القروض التى ماكنا بحاجة اليها لوزدنا من حصيلة الضرائب المباشرة .. الخ .

وليس هناك اى ضمان فى ان الغاء الدعم اوتخفيضه سوف يقلل من حاجة الحكومة الى الالتجاء الى التمويل بالعجز لمواجهة مثل هذه الالتزامات التى تفرضها عليها سياسة الانفتاح .

وأمامنا تجارب الدول التى سبقتنا فى الانفتاح وتخلت عن « حماقة » الدعم ، حيث بلغ معدل التضخم السنوى فى السبعينات فى كوريا الجنوبية ١٩,٥ ٪ والمكسيك ١٨,٣ ٪ والبرازيل ٣٢٪ وشيلى ٢٤٣٪ .

كذلك فان بحث الدكتورة هبة يوحى بثقة مبالغ فيها فى استعداد المنتجين والمستثمرين فى مصر للاستجابة السريعة والصحيحة لمؤشرات الاسعار وهو افتراض ضمنى لدى كل من يعلق اهمية كبيرة على اطلاق حرية الاسعار فى تصحيح الاختلالات الاقتصادية .

فهى تقول مثلا « ان السبيل الوحيد للتخلص اوالتخفيف من كل المشاكل التى تعرضنا لها هو اتخاذ قرارات حاسمة لتعديل الاسعار النسبية » . وهى فى مكان اخر تقتطف تجربة الهند والباكستان للتدليل على انهما تحولتا من دولتى مجاعات الى دولتين مصدرتين للانتاج الزراعى عن طريق التسعير السليم .

وردى على ذلك ان جهاز الاسعار لايمكن ان نحمله باكثر مما يحتمل ، فهو ليس اكثر من مرآة لتوزيع الدخل وتوزيع القوة الشرائية فى المجتمع ، الوجه الجميل يرى نفسه فيها جميلا والوجه القبيح يرى نفسه قبيحا .

فهل تتصور الدكتورة هبة مثلا ان تحرير اسعار المساكن من قوانين الايجارات وترك الايجارات تتحرك بحرية ، يمكن ان يترتب عليه زيادة حركة البناء فى المساكن الشعبية ؟ وهل يمكن ان ننصح الدولة بتحرير اسعار المساكن قبل ان نرى منها تنفيذا جديا لبرنامج للاسكان الشعبى ؟

وهل تتصور الدكتورة هبة ان الاستغناء عن مليون شخص زائد عن الحاجة فى القطاع العام والحكومة يمكن ان يؤدى بالاعتماد على قوى السوق الى اعادة توظيف هؤلاء فى مشروعات جديدة ونحن نرى الحكومة تضع املها فى التنمية فى جهود القطاع الخاص المحلى والاجنبى ، الذى لابد ان يفضل المشروعات كثيفة الاستخدام لرأس المال لانها الاكثر أربحية ؟

أما بالنسبة لتجربة الهند فان اشارة الورقة اليها لاتخلو من مغزى . فالهند تتبع منذ سنوات نمطاً للتنمية يتمشى مع أراء صندوق النقد الدولي . وقد اعطاها الصندوق منذ شهور قليلة اكبر قرض في تاريخه ، يزيد على ٥ بلايين دولار ، بشرط ان تنهج نفس المنهج الذى اتبعته كوريا الجنوبية و يتضمن ذلك فيما يتضمن التخلى عن برنامجها الطموح فى دعم مختلف السلع والخدمات الضرورية . وتخلت الهند بالفعل عن هذا البرنامج مما ادى الى زيادة الانتاج الزراعى والصناعى بمعدل كبير. ولكن اقتصاديا هنديا كبيرا ومعروفا هو (أمارتياسن Amartya Sen) كتب مؤخرا يقول ان نتيجة ذلك ان السياسة الاقتصادية الهندية وان كانت قد قضت على المجاعات التى يراها الجميع مرأى العين والتى كانت تحتل مانشيتات الصحف ، فانها لم تمنع ما أسماه بالجوع الصامت والدائم «endemic and quiet hunger» لقد قضت هذه السياسة فى رأيه على ما يسمى بندرة الغذاء «food shortage» ولكنها لم تمنع من أن يذهب اكثر من ثلث سكان الريف فى الهند الى فراشهم كل يوم جوعى(١) .

قد يقال ان المسألة نسبية وحال الهند الان لابد ان يكون افضل مما كان ولكن الاستاذ « سن » يقارن بين حالة الهند وحالة سيريلانكا التى اتبعت سياسة اقتصادية مختلفة واصرت على الاستمرار فى تقديم الدعم للارز، بل وتوزيع الارز مجانا لمن تثبت حاجته اليه ، فيجد انه

(1) A. Sen: «How is India Doing?» New York Review of Books, December 1982, pp. 41-45.

على الرغم من ان متوسط الدخل فى سير يلانكا مقارب لمتوسط الدخل فى الهند ، فان حالة الجوع المستديم اقل انتشارا بكثير منها فى الهند ، وان العمر المتوقع لدى الميلاد فى سير يلانكا بلغ ٦٦ عاما بالمقارنة بـ ٢٥ عاما فى الهند .

ليست زيادة الانتاج الزراعى اذن هى المعيار الوحيد لنجاح التنمية ، ولا زيادة حجم الصادرات الزراعية ، بل لابد ان ننظر الى نمط هذا الانتاج ومدى توجهه الى تلبية حاجات المستهلكين المحليين .

ومن ثم لايمكن ان نوافق الدكتورة هبة فى قولها ان تصحيح سياسة الاسعار سوف يصحح كل شىء وان خطأ الحكومة الاكبر هو انها لم تحرر الاسعار بالدرجة الكافية و بالسرعة الكافية .

ان حكومتنا قطعا بطيئة الحركة كما يقول البحث ، ولكنى لا اخفى على الدكتورة هبة ان المجال الوحيد الذى اختارته لانتقاد هذا البطء ، هو المجال الوحيد الذى اعتقد ان البطء فيه فضيلة .

فاذا كانت الحركة بطيئة كل البطء فى تصحيح نظام توزيع الدخل ، و بطيئة كل البطء فى اقامة المشروعات الجديدة فى نطاق القطاع العام ، فانى ارحب كل الترحيب ببطئها فى مجال تعديل الاسعار .

الحياد المزعوم فى تحليل الاقتصاد المصرى(*)

نحن نتحاور أما على أمل أن يعدل أحد المتحاورين موقفه، أو يقلل من غلوائه، أو على أمل أن يسعى كل من المتحاورين الى أن يزيد حجته قوة ويدعمها بمزيد من الأدلة. وفى كل هذا فائدة للجميع: أطراف الحوار والمتتبعون له على السواء.

وهذا هو الذى يدفعنى إلى التعقيب على مقال الدكتورة هبة حندوسة «اليمين واليسار فى التحليل الاقتصادى» المنشور فى الأهرام الاقتصادى فى ١١ يولية ١٩٨٣، والذى عقبت به بدورها على تعقيب سابق لى. وفى تعليقى الأن أرجو أن أقلل من غلوائى وأن أزيد بعض حججى قوة، كما أن الدكتورة هبة فى مقالها

(*) هذا المقال استمرار للحوار مع الدكتورة هبة حندوسة حول «نظام الأسعار والسياسة الاقتصادية فى مصر»

الأخير قد زادت بالفعل من قوة بعض حججها وقللت من غلواء بعضها الأخر.

فهي مثلا تحيل إلى كتابات أخري لها قامت فيها ببيان «أهمية دور القطاع العام في مصر.. وكفاءته الادارية وتحديد المناهج المطلوب اتباعها لكي ينمو و يزدهر» . وهي تنكر أنها تنادى «بتخفيض الحماية المقدمة للقطاع العام الصناعى (او) التخلص من دور الدولة الرائد فى التوظيف وسحب يدها تدريجيا من التحكم فى الأسعار» . وهذا التأكيد والأنكار أمر نرحب به بصرف النظر عما إذا كان بحثها المقدم لمؤتمر الاقتصاديين الأخير يوحى بذلك أولا يوحى به ، على النحو الذى بينته فى تعقيبى السابق . فنحن لم نكن نقيم الدكتورة هبة فى كافة كتاباتها وإنما كنا نعلق على بحث بعينه .

ولكنى بعد هذا لايمكن أن أقبل قولها « إن موقفى المحايد من قضية الانفتاح والاستثمارات الأجنبية جعلنى فى رأيه أنتمى إلى مدرسة الفكر الاقتصادى اليمينى المتطرف ، أى مدرسة آدم سميث » . إذ أنى أتساءل : كيف يمكن أن يكون الاقتصادى المصرى فى الوقت الذى نعيش فيه ، بل فى أى ظرف من الظروف ، محايدا إزاء قضية الانفتاح والاستثمارات الأجنبية ؟ إنك ، كما قلت فى تعقيبى الأول ، لاتكتفين بالتحليل بل تقدمين التوصيات ، وتوصياتك فيما يتعلق بنظام الأسعار وتعيين الخريجين ، توصيات كاسحة وشبه مطلقة ، فكيف نقبل أن تصفى نفسك بالحياد ؟

أغلب الظن أن ماتعنيه الدكتورة هبة حندوسة بحيادها فى قضية الانفتاح والاستثمارات الأجنبية أنها تحاول أن تشير إلى خطأ هنا وعيب هناك لمحاولة الاصلاح دون أن تتطرق الى مناقشة النظام فى فلسفته العامة ، وأنها تعتقد أن من الممكن إجراء هذه الاصلاحات بدون الحاجة إلى تغيير هذه الفلسفة من أساسها . فقد ترى مثلا أن من الممكن إصلاح نظام الأسعار والدعم دون العدول عن سياسة الانفتاح نفسها ، وأن مهمة الاقتصادى الفنى (بوصفه اقتصاديا) هى ترشيد أى نظام قائم بالفعل ، دون أن يتطرق بالضرورة إلى مناقشة أسسه . فمن الممكن مثلا أن نتصور الدكتورة هبة نفسها وهى تحاول القيام بنفس العمل فى ظل نظام الستينات ، دون أن تحاول أن تنصح بالعدول عنه إلى سياسة الانفتاح ، وهكذا . ومن ثم من الممكن أن تكون خبرة الدكتورة هبة وعلمها فى خدمة نظام الستينات كما يمكن أن يكون فى خدمة نظام السبعينات أوالثمانينات . هذا هو، فيما يبدو مفهوم الحياد عندها ، والدور الذى تحب ، فيما يبدو، أن تلعبه كاقتصادية مصرية . وهو موقف يمكن انتقاده من منطلق الالتزام أوعدمه ، ولكنى لن أناقشها فى ذلك . كما أن من الممكن انتقاده بالقول بان الحياديين ينتهون فى نهاية الأمر بأن يستخدموا كاداة من جانب الذين يمسكون بمقاليد الأمر، وهم بالضرورة ليسوا محايدين ، ولكنى لن أناقشها فى ذلك أيضا . وإنما ساقصر نقاشى فى هذه النقطة على محاولة نفى هذا الحياد المزعوم من أساسه . فإنى أزعم مثلا أن بحث الدكتورة هبة ، الذى أثار كل هذا الجدل ، ليس محايدا حتى بهذا المعنى .

ذلك أنه مهما حاولت الدكتورة هبة أوغيرها أن تقدم تعريفا لحدود الانفتاح الذى تريد أن تعامله كمسلمة من المسلمات ، فلن تستطيع ذلك . فما هى مثلا الحدود التى يمكن أن تصل إليها الضرائب على الدخل دون أن نضحى بمفهوم الانفتاح ؟ وما هى درجة التساهل التى يجب افتراضها مع المستثمر الأجنبى والانكون قد ضحينا بمبدأ الانفتاح ؟ لن يستطيع أحد أن يقدم حدودا حاسمة لهذا الأمر أوذاك . ومعنى هذا أن الباحث الذى يزعم انه يعامل الانفتاح كمسلمة من المسلمات ، مازال يتمتع بحرية واسعة فى تحديد حدوده كما يشاء ، ومن ثم قد يقبل مدى واسعا للغاية للاعفاءات الضريبية وكأنها « من مسلمات الانفتاح » أودورا واسعا للغاية للقطاع الخاص ، أوتهاونا شديدا مع المستثمر الأجنبى . فإذا انتقده أحد بسبب ذلك كان رده جاهزا :

« أنا مجرد اقتصادى فنى لاأريد أن أناقش المسلمات التى تحددها السلطات العليا ! » ومن ثم فحينما يأتى الباحث الاقتصادى ، بزعم أنه محايد ، ويقدم بحثا عن « صنع السياسات الاقتصادية فى مصر » ويحاول تقديم النصح بما يجب عمله لسد عجز الموازنة العامة ولا يتطرق إطلاقا لموضوع الضرائب المباشرة ، وإنما يكتفى بصب هجومه على نظام الدعم ، كيف تقبل زعمه فى هذه الحالة بأنه محايد ؟

على أن من الشائع الظن بأن التحليل الرقمى هو تحليل محايد بالضرورة ، مادام الرقم أوالمعادلة محايدين . والدكتورة هبة ، فيما يبدو ، تعتقد ذلك . فهى بعد أن تعبر عن أسفها على « ضياع الموضوعية من

مناقشة زملائها الاقتصاديين » تختم تعقيبها بقولها « إنها تتكلم بلغة الأرقام وليس بلغة العواطف » ، قاصدة من ذلك أن أرقامها حاسمة فى التدليل على صحة ماذهبت اليه . ولابد أن الدكتورة هبة سوف تتفق معى على أن العواطف فى حد ذاتها ليست شرا ، حتى فى الكتابة عن الاقتصاد المصرى ، اللهم الاحينا تضلل الكاتب وتدفعه إلى التحيز وإخفاء الحقائق . والأرقام والعاطفة ليسا ضدين يستحيل اجتماعهما . فالرقم قد يستثير عاطفتك بأكثر مما تستثيره القصيدة الشعرية ، كمالو تعلق بتوزيع الدخل فى مصر مثلا ، والعاطفة من ناحية أخرى قد تستحثك على البحث عن رقم تدلل به على صدقك اوعلى معالجة الموضوع المحبب إلى قلبك . على أن الأمر فى الحقيقة أخطر من ذلك . فالتعبير الكمى ليس هو الشرط الضرورى ولا الكافى ليكون الباحث موضوعيا . فهو ليس شرطا كافيا ، لأن استخدام الأرقام فى إعطاء صورة زائفة عن الواقع هو أشهر من أن يحتاج الى دليل ، وهو ليس شرطا ضروريا لأن هناك الكثير من صور نقل المعرفة الصادقة التى يعوزها الدليل الرقمى .

حينما أقول للدكتورة هبة مثلا أن عدد المليونيرات فى مصر قد زاد خلال العشر سنوات الماضية زيادة فاحشة على نحو لايمكن أن يكون مقبولا فى مواجهة متوسط الدخل المنخفض فى مصر ، ولا أقدم لها رقما لعدد المليونيرات معولا على ملاحظاتى وملاحظاتها اليومية للملكية ودخول ونمط الانفاق لفئات الدخل العليا فى مصر ، هل يجوز لها أن تعتبر هذا الكلام « غير موضوعى وكلاما عاطفيا » لمجرد أن تقارير البنك الدولى وصندوق النقد لم يرد فيها رقم يدل على ذلك ، أولاً أن الاحصاءات

الرسمية تخفيه أولا تبحث عنه ؟ وهل يظل الباحث المصرى صامتا لايتحدث عن توزيع الدخل فى مصر حتى يتم نشر البيانات الخاصة بالمليونيرات المصريين من جهة رسمية أودولية موثوق بجداولها ؟

وحينما أقول لها فى تعقيبى «أن التمويل بالعجز لايرجع فقط إلى مايتلقاه المستهلك المصرى من دعم ، فهناك الدعم الذى تتلقاه المشروعات الأجنبية فى صورة إعفائها من الضرائب ، وهناك الدعم الذى يتلقاه المستثمر الأجنبى فى صورة الانفاق على خدمات موجهة لخدمته ، وهناك الدعم الذى يحصل عليه القادرون على الدفع بسبب تهاون الدولة أمام التهرب من الضرائب ، وهناك أعباء خدمة القروض التى ماكنا بحاجة اليها لوزدنا من حصيلة الضرائب المباشرة .. الخ » فابننى وإن كنت لم أدلل على ذلك رقيا فإن هذا لا يجعل هذا الكلام « غير موضوعى » وتأييد هذه الحجة بالأرقام ، لوكان هذا ممكنا ، مفيد وضرورى ، ولكننى أزعم أن بعضا من أهم الأرقام والبيانات التى قد تحسم هذه القضية فى اتجاه دون اخر غير متاح إطلاقا . فما هو بالضبط حجم ماتفقده الخزانة العامة من التهرب الضريبى ؟ كيف يمكن أن نقدر هذا الرقم تقديرا يقرب من الصحة فى غياب أى بيانات عن التوزيع الشخصى للدخل خلال السبع سنوات الأخيرة على الأقل (أى منذ بدأ أرتفاع معدل النمو فى مصر) وفى غياب أى بيانات تدل على عدد وثروة ودخول المليونيرات فى مصر ، وحجم الأرباح والصفقات غير المشروعة ؟ إذا كانت الدكتورة هبة تريد الأنتظار ، قبل أن تبت بقرار فى الأمر ، حتى يتم حصر هذه الأرباح والصفقات وعدد المتهربين

وحجم التهرب من الضريبة فسوف يطول انتظارها . وإذا لم تكن تريد أن تعول على الحس السليم لادراك حجم ماتفقده الخزانة من وراء ذلك ، من قراءة حيثيات الأحكام فى قضايا الفساد مثلا ، فهذا شأنها . فإذا انتقلنا إلى القروض ، فلتدلنى الدكتورة هبة على بيانات منشورة عن عدد وقيمة القروض التى فرضت على مصر ولم تسع إليها ، واستفاد منها المقرض ، أكثر مما استفاد المقترض ، وعدد وقيمة القروض التى ضاعت على مصر بسبب احتجاج دولة أجنبية على ذلك . هنا أيضا علينا الاعتماد على قراءتنا اليومية للأحداث وخبرات الدول المماثلة ، وطريقة الهيئات الدولية والدول المقدمة للمعونة فى معاملتنا .. الخ أنا لست ضد التعامل مع الأرقام ولكنى ضد الشعوذة بها ، وضد استخدام قدر كبير منها للايهام بأنها تعكس الحقيقة كلها . فاذا كان المنشور والمتوفر من الأرقام لايضىء لنا الاركنا صغيرا جدا من حجرة مظلمة فكيف نسول لأنفسنا أن نظن أن هذا الركن الصغير المضىء هو الحجرة باكملها ؟ وكيف نمنع أنفسنا من استخدام كل وسائل المعرفة الأخرى ، حتى ولو لم تكن رقمية ، من معلوماتنا السياسية إلى مشاهداتنا اليومية بل وحتى من تأملنا لتصرفات الحاكم ونوع سلوكه ، لمحاولة الاقتراب من الحقيقة ، ولوبطريقة غير دقيقة دقة تامة ؟ بعبارة أخرى ان الدقة الموهومة التى قد يعطيها لك عدد محدود جدا من الأرقام ، قد تكون فى بعض الأحيان أسوا مائة مرة ، كطريقة للوصول الى الحقيقة من الاعتماد على كل وسائل المعرفة الأخرى بطريقة تقريبية بحتة .

مراقبة الاسعار: هل هى حقا مسئولية المستهلكين ؟

وردت هذه القصة مرتين خلال الأسبوعين الماضيين : مرة على لسان الرئيس حسنى مبارك فى خطابه يوم ٢٦ يوليو ١٩٨١ ، ومرة على لسان الدكتور صلاح حامد وزير المالية فى حديث لجريدة الأهرام، اثناء تعرضها لموضوع ارتفاع الأسعار فى مصر.

والقصة تتعلق بموقف ربات البيوت فى انجلترا عندما رفع تجار السمك اسعاره ارتفاعا فاحشا فامتنعت ربات البيوت عن الشراء حتى اضطر التجار الى تخفيض الأسعار. وقدمت القصة كمثال يدلل على ان مراقبة الأسعار ليست فقط مسئولية الحكومة بل هى مسئولية الشعب ايضا - وذهب السيد وزير المالية إلى حد القول بأنه «يحمل المستهلك العبء الأكبر فى الرقابة على الأسعار» وهذا

بالضبط هو ما نريد الان مناقشته ، إذ أن لدينا سبعة أسباب على الاقل تدعونا إلى القول بعكسه .

فأولا : نحن جميعا نعرف أن تضامن المستهلكين فيما بينهم لحماية حقوقهم هو أمر من أصعب الأمور ، فى أى بلد ، لأسباب كثيرة منها كثرة عددهم ، بالمقارنة بالتجار ، وتشتتهم وصعوبة جمعهم للاتفاق على موقف بعينه ، وعدم وضوح شخصية « الخصم » الذى يتجهون بسلاحهم ضده ، ولأنه يندر أن تكون هناك سلعة واحدة يشكل الانفاق عليها نسبة كبيرة من دخل كل منهم ، إلى غير ذلك من العوامل التى تجعل نجاح أى حركة للتضامن بين المستهلكين أكثر صعوبة بكثير حتى من نجاح الحركات العمالية التى تطالب برفع الأجور وتحسين ظروف العمل ، حيث يتجمع عمال المصنع الواحد فى مكان واحد ، وتتحد مصلحتهم اتحادا بالغ الوضوح فى أمر يتعلق بمصدر دخلهم الأساسى أو الوحيد . والحركات التى قامت لحماية المستهلكين ، بوصفهم مستهلكين فقط ، هى حركات حديثة العهد نسبيا ، حتى فى الدول الصناعية ، ولم تحقق الانجاحا محدودا للغاية . وأمامنا مثال الحركة التى يقودها « رالف نادر » فى الولايات المتحدة ، التى قامت لحماية المستهلك كمستهلك من خداع واستغلال المنتجين ، ولم تحرز الانجاحا محدودا رغم أن الظروف المواتية لهذا النجاح أكثر تحققا فى دولة كالولايات المتحدة منها فى دولة كمصر . وفى غياب هذه الحركات لايصبح أمام المستهلك الا أن يواجه البائع بمفرده ، بأن يصر على أن يحصل على السلعة بثمنها « الحقيقى »

وليس من الصعب علينا أن نتصور من الذى لابد أن يفوز فى النهاية إذا تخلت الحكومة عن مسئوليتها فى رقابة الأسعار.

ثانيا: إن إصرار المستهلك وتمسكه بألا يدفع أكثر من « الثمن الحقيقى » للسلعة يفترض أن هذا الثمن معروف للكافة، وهو أمر نادر الحدوث فى مصر إلا فيما يتعلق بعدد من السلع التى تسعرها الحكومة. وفيما يتعلق بهذه السلع تصبح مطالبة المستهلك بالتمسك بحقوقه بمثابة مطالبته بأن يجبر البائع على أن يخرج له الأقفاص المخبأة وأن يعلن له عما يحوزه من سلع بل وأن يجبر البائع على البيع حين يكون البائع غير راغب فيه. وهو أمر لا يتصور حدوثه فى غياب تدخل الحكومة.

ثالثا: أن نجاح المستهلك فى تخفيض السعر فى حالة إصراره على حقوقه، وفى غياب دور الحكومة، يفترض وجود البديل. ففى القصة المشار إليها لم يكن يتصور أن تنجح ربات البيوت الانجليزيات فى إجبار بائعى السمك من تخفيض سعره إذا لم يكن باستطاعتهن التحول لعدة أيام أو إسابيع من السمك إلى اللحم اوالدجاج. فاذا كان المستهلك مواجها بإرتفاع عام فى أسعار كافة البدائل فالى اين يمكنه الهرب؟ وكيف يمكنه الضغط على بائع بسلعة بعينها؟

رابعا: ان نجاح المستهلكين فى مراقبة الاسعار يفترض وجود درجة عالية من التجانس فيما بينهم، واقصد بالتجانس فى الأساس تقارب مستويات الدخل. فالحمل لايمكن ان يتفق مع الذئب فى مواجهة الأسد، والأرجح ان يتفق الذئب والاسد ضده. الذى أعنيه هو أنه فى ظل تفاوت صارخ فى الدخول ووجود عدد كاف من المستهلكين

القادرين على الشراء بأسعار بالغة الارتفاع، بحيث يكفى الطلب لاستيعاب المعروض، لايمكن أن ينجح المستهلك الفقير فى أن يحقق مقصده بالضغط على البائع، إذأن هناك دائما من يعرض على البائع الثمن الذى يريده. فإذا عدنا الى مثال ربات البيوت الانجليزيات فإن الأرجح ان يكون هذا المثال قدوقع فى بلدة صغيرة تتقارب فيها الدخول، اوعلى الأقل لايوجد فيها عدد من المليونيرات يكفى لاستهلاك كافة السمك المعروض بالسعر المرتفع.

خامسا: فى ظروف التضخم الجامح حيث تزيد أسعار مختلف السلع بمعدل مرتفع عاما بعد عام، يصبح من أصعب الأمور على المستهلك أن يتابع و يراقب و يدقق فيما يجب عليه دفعه بالضبط، و يصبح من أسهل الأمور على البائع أن يخدع المستهلك بأن يدعى أن السعر قد ارتفع بهذا القدر «كما ارتفع غيره من الأسعار» بل إنه فى ظل التضخم الجامح يصبح المستهلك أكثر استعدادا لدفع ثمن أعلى من القيمة الحقيقية للسلعة خوفا من مزيد من الارتفاع غدا.

سادسا: فى ظل احتكار عدد قليل من تجار الجملة لتوزيع سلعة مالايصبح للمستهلك حيلة أومهرب فى التحول من تاجر إلى أخر، وإنما يكون للمستهلكين بعض القدرة على المناورة إذا كانت هناك منافسة حقيقية بين التجار. فإذا سيطر تاجر كبير واحد على استيراد السلعة أصبح المستهلك الذى يحاول التحول من تاجر تجزئة إلى آخر كالمستجير من الرمضاء بالنار.

سابعا : فى مناخ اقتصادى واجتماعى وثقافى كالذى تشيعه سياسة الانفتاح الاقتصادى يصبح من أصعب الأمور مطالبة التجار والحرفيين « بالتعقل » والمستهلكين « بالاصرار على حقوقهم » . ففى ظل هذه السياسة تشيع قيم تدور حول محاولة الاثراء فى اقصر وقت ممكن ، وتشجع فى نفس الوقت على التباهى بحيازة السلع الجديدة ، وتطلق حرية التطلع إلى مستويات الاستهلاك العليا بلاحدود ، وتشجع وسائل الاعلام المستهلك على تقليد جاره وتشعره بالعجز إذا فشل فى حيازة آخر طراز من السيارات أوأجهزة الڤيديو فى مثل هذا المناخ لماذا نستغرب أن يحاول البائع أن يحقق أقصى ربح ممكن أوأن يرضخ المستهلك لمطالب البائعين ؟ وكيف نطالب المستهلك بالاصرار على حقه فى جو تعمل فيه قوى لانهاية لها ، مادية ومعنوية ، على كل مامن شأنه إضعاف إرادته فى مواجهة البائع ؟

إن تلك القيم التى قد تدفع ربات البيوت الانجليزيات إلى الاصرار على حقوقهن وتدفع التجار إلى الرضوخ لهن ، هى أقرب الى التحقق فى مجتمع أكثر استقرارا ، وفى مناخ اقتصادى أقل تشجيعا على التسابق على تحقيق المزيد ، فضلا عن أن نجاح موقفهن مرهون بوجود قدر أكبر من المنافسة ودرجة أقل من التفاوت فى الدخول .

ليس الأمر إذن هو أن « أخلاقيات المصريين » هى دون « أخلاقيات الانجليز» بل الأقرب الى الحقيقة هى أن كلا من المصرى والانجليزى يتصرف التصرف المتفق مع ظروفه الاجتماعية والمناخ الاقتصادى السائد فى وقت معين . فحينما تكون الظروف الاقتصادية

والاجتماعية مواتية للتعاون والتضامن بين المستهلكين تعاونوا وتضامنوا ، وإذا كان القانون السائد أقرب إلى قوانين الغابة ، التى يأكل فيها القوى الضعيف ، تدافعوا وتسابقوا وقفز بعضهم فوق بعض ، دفاعا عن النفس ، أوطمعا فى مجرد البقاء .

عن الخطة الخمسية .. وانجازات السنة الأولى (١٩٨٣/٨٢)

فى نوفمبر ١٩٨٢ أصدرت الحكومة المصرية خطتها الخمسية للتنمية ٨٢/٨٣ـ ٨٦/١٩٨٧ . وعلى الرغم من الضجة الشديدة التى أحاطت بها الحكومة اصدار هذه الخطة ، ومحاولتها اثارة حماس الناس واهتمامهم بها ، فانى أعترف بأن حماسى واهتمامى بها ، رغم انى اقتصادي مصرى ، لم يكن يتناسب على الاطلاق مع حماس الحكومة لها . والسبب هو اننى كنت ولازلت اعتقد ان السياسة الاقتصادية لأى بلد ليست الا جزءا من سياستها العامة ، وان الحكومة الرشيدة فى السياسة رشيدة ايضا فى الاقتصاد والعكس بالعكس .

فاهداف الخطة ، اية خطة ، لابد لتحقيقها من وسائل بعضها فنى و بعضها سياسى ولايمكن لاية حكومة ان تزعم انها تنوى اتخاذ ألوسائل الكفيلة لتحقيق الخطة الاقتصادية وهى محرومة لاسباب مختلفة ، خارجية وداخلية ، من حرية التصرف فى مجالات على درجة عانية من الاهمية ، ومن اتخاذ بعض الاجراءات التى لايمكن تصور تحقيق الاهداف بدونها . فاذا زعمت الحكومة انها ستعمل جاهدة لتنفيذ اهداف الخطة فانه لايمكن ان ناخذ زعمها ماخذ الجد مالم نشاهد من البوادر ما يدل على محاولتها تحرير ارادتها السياسية والاقتصادية ، من الضغوط الخارجية من ناحية ، ومن سيطرة حفنة فى الداخل من المستفيدين من السياسة المعاكسة تماما .

وعلى سبيل المثال : اذا زعمت الحكومة ، كما زعمت بالفعل ، ان من اهداف الخطة تحقيق عدالة اكبر فى توزيع الدخل ، وتخفيض العجز فى الموازنة العامة دون الاضرار بالفقراء ثم راينا وزير المالية ، فى تصريح اثر تصريح ، يتكلم عن التهرب من الضريبة وكأنه يتكلم عن ظاهرة يستحيل السيطرة عليها . وكأننا مثلا بصدد بركان أوزلزال من فعل قوى خفية ، أورأيناه يعبر عن آمال غامضة فى أن يستجيب الممولون لدعوته النبيلة الى دفع المتأخر عليهم من الضرائب استنادا الى حبهم لمصر مثلا ، وكأن الحكومة ليس لديها وسائل لاجبارهم على الدفع ، اذا رأينا ذلك فان من حقنا الا نأخذ زعم الحكومة بتصحيح الاختلال فى توزيع الدخل مأخذ الجد .

كذلك اذا زعمت الحكومة انها تستهدف حل مشكلة الاسكان حلا جذريا ، وهذا يعنى بالطبع زيادة المساكن الشعبية لا المساكن

الفاخرة ، ثم رأيناها « تخطط » أن يقوم القطاع الخاص بما لايقل عن ٩٤٪ من اجمالى الاستثمارات فى قطاع الاسكان ، وكان القطاع الخاص ، فى اى بلد من البلاد ، يمكن أن يضحى بمعدل الربح المرتفع فى الاسكان الفاخر و يتجه الى الاسكان الشعبى لمجرد أن يحوز برضا وز ير التخطيط ، اذا كان الامر كذلك فإن من حقنا أن يفتر حماسنا للخطة وأن نقول لانفسنا « أن أمامنا خمس سنوات قادمة لاتختلف اختلافا جذر يا عن السنوات الخمس السابقة » .

لهذا السبب ، وعلى الرغم من أن بعض كتاب المعارضة قد بذل جهدا مشكورا فى مناقشة الخطة الخمسية . انصرف الجزء الاكبر لكتاب المعارضة خلال العامين الماضيين الى التنبيه الى ماذكرته حالا ، أى الى وجوه الاصلاح التى يعتبر تنفيذها شرطا اوليا لنجاح أية خطة على الاطلاق ، كمحاربة الفساد مثلا ، وتطهير الحكم من المستفيدين منه والمتستر ين عليه ، ووضع حد للعبث بالمال العام والتهرب الضر يبى ، واعادة النظر فى موقف الحكومة من نصائح (أوبالاحرى ضغوط) الهيئات الدولية ومقدمى القروض ، وفى المناخ الاستهلاكى الذى تروج له وسائل الاعلام مما يتعارض اصلا مع اهداف اية خطة جادة للتنمية .. الخ .

وجرت الدعوة الى كل ذلك تحت شعار واحد هو « التغيير » ، على أساس أنه اذا كانت السلطة الجديدة التى تولت الحكم منذ عامين جادة حقا فى دفع الاقتصاد المصرى فى اتجاهه طوال العشر سنوات السابقة ، فان عليها ان تفعل ذلك اولا .

على انه قد انقضى عامان على بداية هذه الدعوة الى «التغيير» ، ظهر فى نهايتها أننا كنا متفائلين أكثر من اللازم ، وأننا كنا ، ونحن نتكلم الى السلطة الجديدة ، كما لو كنا نتكلم بالصينية أواليابانية ، وأن التغيير الذى كنا نتكلم عنه لم يكن واردا اصلا فى قاموس هذه السلطة. ومن ثم جاءت الردود الرسمية على ما كنا نطالب به ، وكأننا كنا نثير قضايا تتعلق بدول فى أمر يكا اللاتينية أوغرب أفر يقيا. فأيا كانت القضية التى تثيرها المعارضة :

ملايين متكدسة فى جانب وصعوبات شديدة فى الحياة اليومية فى جانب آخر ، أونجاح طالب فى كلية الهندسة بدون وجه حق بمساعدة رئيس مجلس الشعب الحالى ، أوالاستيلاء على محتو يات قصر من قصور الدولة من جانب عائلة لم تعد لها صفة رسمية ، أواستخدام شركة اجنبية لفلاحين مصر يين لاجراء تجارب للمبيدات الحشر ية ، أوالظلم الواقع على المعارضة من جراء اشتراط نسبة معينة لتمثيلها فى مجلس الشعب ، أومن جراء منعها من تكو ين احزاب جديدة.. الخ كانت الاجابة تجيء دائما بآخر اخبار الخطة الخمسية!

حسن اذن ، فلنتكلم باللغة التى تتكلمون بها ، اذ لايمكن أن نستمر الى الابد فى الحديث بلغة لاتر يد الحكومة التحدث بها والا أصابنا مرض نفسى أواختلال عقلى ، وسوف نبين لكم أن هذه الخطة التى مازلتم مصر ين على اعتبارها معيار الحكم على كفاءة أدائكم ، لاتحمل فى ذاتها أى امل حقيقى فى تحسين أحوال الناس فى المستقبل ، أوفى وضع مصر فى اتجاه الاصلاح الاقتصادى الحقيقى ، وانها خطة تفتقر الى اية درجة

معقولة من الطموح الواجب ، وان انجازاتكم المزعومة فى السنة الماضية هى ، فى الجزء الاكبر منها ، اما انجازات وهمية أوشديدة التواضع لاترقى حتى الى تحقيق تلك الدرجة المتواضعة جدا من الطموح التى تضمنتها الخطة ، وان النسب العالية التى تزعم التصريحات الرسمية انها تحققت فى انجاز اهداف الخطة ، والتى تتجاوز فى معظمها نسبة ٩٥٪ ، هى شبية الى حد كبير بالنتائج المعلنة لاستفتاءات السبعينات وانتخابات مجلس الشعب ، من حيث خلوها من اى دليل حقيقى على الانجاز ، كما كانت نسبة الـ ٩٩,٩٪ المشهورة خالية من اى دليل حقيقى على التأيد الشعبى .

على أننى قبل ان اشرع فى تناول الجوانب المختلفة لما يسمى بانجازات السنة الاولى من سنوات الخطة ، أريد أن أعبر عن الانطباع العام الذى يخرج به من يطالع التقرير الصادر عن وزارة التخطيط فى أغسطس الماضى بعنوان :

« التقرير المبدئى عن الاداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الاولى (١٩٨٣/٨٢) من الخطة الخمسية » . فالقارىء لهذا التقرير يشعر لدى مطالعته بأنه ازاء بيان سياسى الهدف منه ليس هو الكشف عن أوجه النجاح والفشل ، تمهيدا للبحث عن وسائل علاج ما ظهر من اختلالات أواختناقات ، بل الهدف منه رسم صورة زاهية للغاية لما تحقق خلال العام ، ورد الفضل فى ذلك لما طبقته الحكومة من سياسات ، والتستر من ناحية اخرى على أوجه القصور . والبحث عن اعذار تعفى الحكومة من المسئولية عن أى خلل قد يضطر التقرير الى الافصاح عنه .

فالتقرير الذى يشغل مائة وستين صفحة يكاد يحتوى على اكثر من فقرتين أوثلاث تتضمن اقرارا بأى نوع من الفشل أوالقصور، وفى كل حالة من هذه الحالات يقترن مثل هذا الاقرار بتقديم تبرير الغرض منه اعفاء الحكومة من المسئولية.

وطابع « الانتقاء » فيما يورده التقرير من أرقام ومالا يورده واضح بدرجة مذهلة ، فتكاد الارقام الواردة فيه كلها تفصح عن « زيادة » فى شىء ما ، وكأن لاشىء « ينخفض » أبدا ، وبصرف النظر عن الاهمية النسبية لما زاد حجمه . فاذا ذكر ذلك دون ذكر للأشياء التى انخفضت قيمتها استقر فى الذهن بالطبع أن « الامور تسير على مايرام » . ففى الجزء الخاص بالزراعة مثلا أوبالصناعة ، يطالع القارىء فقرات أو جداول تحمل عناوين مثل « بعض المنتجات الزراعية » أو« أهم المنتجات الصناعية » ، ولا يذكر تحتها منتج زراعى أوصناعى واحد انخفض انتاجه عن السنة السابقة ، فيذكر القمح والعدس مثلا ولا يذكر القطن أوالذرة الشامية أوالذرة الرفيعة فى المقارنة بين انتاج هذه العام وانتاج العام الذى سبقه . وفى الصناعة يحتوى التقرير على فقرة بعنوان « التطور الكمى لاهم السلع الصناعية » (ص٩٦ ـــ ٩٧) تحتوى على ارقام تتعلق بأحد عشرة سلعة صناعية ، يكتشف القارىء أن الذى يجمع بينها كلها هو أنها كلها حققت ، طبقا للتقرير ، زيادات فى الانتاج ولكنها ليست على الاطلاق « أهم » السلع الصناعية ، اذ انها تتضمن مثلا الصودا الكاوية والسجاير ولكنها لا تتضمن المنتجات الجلدية أوالادوية ، وتتضمن الاسمدة الفوسفاتية ولكنها لا تتضمن

الاسمدة الازوتية . على الرغم من أن انتاج الاخيرة فى العام السابق على الخطة كان نحو ثمانية امثال الاسمدة الفوسفاتية . كما لايضم الجدول اهم منتجاتنا الصناعية على الاطلاق وهى المنسوجات .

والتقرير فى تقييمه للاداء لايطبق معيارا ثابتا ، أوطريقة واحدة ، وانما يختار دائما المعيار أوالطريقة التى تبرز الاداء على أحسن وجه ممكن . فالارقام المتحققة خلال السنة تقارن مرة بأرقام السنة السابقة عليها ، ومرة بالرقم المستهدف فى الخطة ، وتذكر القيمة النقدية مرة والكميات العينية مرة اخرى ، طبقا لمبدأ « أيهما أفضل للحكومة » ! و يغفل التقرير احيانا عن ذكر نسب على قدر كبير من الاهمية و يذكر احيانا نسبا تافهة لايهم أحد معرفتها ، فى الوقت الذى يتجاهل فيه التقرير تجاهلا تاما الحديث عن امور غاية فى الاهمية لتقييم الاداء . فليس فى التقرير اى شىء على الاطلاق عن حجم الاستثمارات الاجنبية المتحققة خلال العام (ناهيك عن توزيعها على القطاعات) . أوعما حدث لحجم الاستهلاك الحكومى ، أوحجم الديون الاجنبية ، أومعدل التضخم .. الخ .

هذه الطريقة فى عرض ماتم انجازه خلال العام لا تصلح فى رايى حتى للنشر فى الجرائد اليومية الجادة . ولا للعرض فى الاذاعة أوالتليفزيون ، فما بالك باتباعها فى تقرير رسمى صادر عن وزارة التخطيط ، لعله هو ايضا الذى تم عرضه ومناقشته فى مجلس الوزراء ؟

على أن من الواجب الاعتراف بأن هذا التقرير ، اذا قورن بما ينشر و يذاع عن منجزات السنة الماضية فى الجرائد اليومية و وسائل الاعلام

الاخرى ، يعتبر مثالا فريدا للدقة والامانة العلمية . ففى جريدة الاهرام مثلا (عدد ٢٥ اغسطس ١٩٨٣) خصصت صفحة كاملة لعرض « الاداء الاقتصادى والاجتماعى للسنة الاولى من الخطة » تضمنت العبارة الآتية عن معدلات النمو فى الزراعة والصناعة :

« بلغت الزيادة المحققة فى نمو الانتاج الزراعى ٥,٨ ٪ مقابل ٣,٩ ٪ زيادة مستهدفة . وبلغت الزيادة المحققة فى الانتاج الصناعى ٣٦,٨ ٪ مقابل ٢٨,٩ ٪ زيادة مستهدفة » .

هذه العبارة تنسب للاقتصاد المصرى معدلات للنمو لايكاد يعرفها اى بلد فى العالم فى اى وقت من الاوقات . ففيما يتعلق بالانتاج الزراعى ، تزعم الجريدة معدلا للنمو فى العام الماضى لم تعرفه مصر حتى فى ايام ثورتها الزراعية الكبرى فى عصر محمد على . وفيما يتعلق بالانتاج الصناعى ، تكفى عملية حسابية سريعة لبيان انه لوكان المعدل المذكور صحيحا للحقت الصناعة المصرية بالصناعة الامريكية ، فى حجم انتاجها ، خلال اربع أوخمس خطط خمسية من هذا النوع :

من اين أتت جريدة الاهرام اذن بهذه المعدلات ؟ وكيف يمكن أن نجدلها العذر؟ الحقيقة أن الجريدة اعتمدت على قراءة سريعة لصفحات غاية فى السوء تضمنها التقرير المبدئى المشار اليه . وأقول انها صفحات غاية فى السوء لانها مكتوبة لابغرض الكشف عن حقائق بل بغرض اخفائها وهو ما اقوم الأن بتوضيحه .

فى الصفحة ٦ من التقرير المبدئى وردت هذه العبارة :

« ان الهيكل (أى الهيكل الانتاجى) قد أظهر تحيزا فى الفترة الماضية (أى الفترة السابقة على الخطة) للخدمات ، بينما كان التركيز خلال هذه المرحلة (أى فى ظل الخطة الجديدة) على الانتاج السلعى . وتدل البيانات المبدئية لمتابعة تنفيذ خطة ٨٢ / ٨٣ على أن ثمة تحسنا فى هذا المجال . فقد ارتفع نصيب قطاعى الزراعة والصناعة فى هيكل الزيادة فى الانتاج الى ٥,٨ ٪ و٣٦,٥٪ على التوالى ، كما ارتفع نصيب قطاعى التشييد والكهرباء الى ٩,٣٪ و٨, ٪ على التوالى ، وذلك كما يتضح من الجدول (١) »

ان كاتب هذه الفقرة يريد بهذه النسب أن يوحى بحدوث تحسن فى الهيكل الانتاجى لصالح قطاعى الزراعة والصناعة . ولكن هذه النسب فى الواقع لا تدل على شىء على الاطلاق يتعلق بتحسن أوتدهور هيكل الانتاج . فهذه النسب (٥,٨٪ و٣٦,٥٪ .. الخ) لا تشير الى معدلات للنمو. كما فهم الكاتب بجريدة الاهرام ، ولا الى ارتفاع نصيب هذا القطاع أوذاك فى الانتاج ، وانما تشير الى توزيع الزيادة فى الانتاج بين القطاعات المختلفة ، ومعناها ان فى سنة ٨٢/١٩٨٣ كان نصيب الزراعة فى الزيادة الحادثة فى الانتاج هو٥,٨٪ بعد ان كان مخططا له ٥,٣٪ فقط . وان نصيب الصناعة فى الزيادة الحادثة فى الانتاج هو ٣٦,٥٪ بعد أن كان مخططا له ٢٨,٩٪ فقط .. الخ . ولكن قارىء الجدول الذى تحيل اليه هذه الفقرة سوف يتبين على الفور ان سبب هذا الارتفاع فى نصيب هذه القطاعات فى زيادة الانتاج لم يكن له سبب الا ان نصيب البترول فى الزيادة قد انخفض من ٢٦,٨٪ الى ٨,٦٪

وحيث ان مجموع الانصبة لابد ان يكون فى النهاية ١٠٠٪ ، فان انخفاض نصيب البترول فى الزيادة كان لابد ان يصاحبه ارتفاع فى نصيب غيره من القطاعات ، اللهم الا تلك القطاعات التى كان حجم الفشل فيها اكبر من حجم الفشل فى قطاع البترول . وبالفعل نجد من مطالعة ذلك الجدول ، ان قطاعى الزراعة والصناعة لا يتميزان بشىء فى هذا عن سائر القطاعات ، فليس هناك قطاع واحد من كل قطاعات الاقتصاد القومى لم يرتفع نصيبه فى هذه الزيادة عما كان مخططا له (باستثناء قطاع التأمين الذى انخفض نصيبه وقطاع المرافق العامة التى بقى نصيبه كما هو)

كل ما فى الامر اذن أن كاتب التقرير المبدئى أختار للقارىء تلك القطاعات «حسنة السمعة» كالزراعة والصناعة ، وتكلم عن زيادة ماحدثت لها ، وسكت عن الزيادة التى حدثت (بالضرورة) فى كل القطاعات الاخرى ، حسنة السمعة كانت أوسيئتها ، لاعطاء انطباع وهمى بأن ماحدث يدل على تحسين فى الهيكل الانتاجى لصالح القطاعات السلعية وهو مالم يحدث ، **بعبارة اخرى ان كل مايستدل عليه من هذه النسب التى أوردها التقرير هو ان الانتاج الزراعى والصناعى لم يحققا نفس الدرجة من الفشل ، فى تحقيق اهدافهما ، كتلك التى حققها قطاع البترول .**

على ان هذا المثل ليس الا واحدا من أمثلة عديدة امتلأ بها التقرير المبدئى ، وتتضمن تلاعبا غريبا بالارقام بهدف اعطاء صورة مخالفة للحقيقة عن اداء الاقتصاد المصرى خلال العام المنصرم . وليس هذا

كمثال باكثر الامثلة استحفافا بعقل القارىء . فلنأخذ مثالا صارخا آخر يتعلق بالعمالة .

فى صفحة ١٠ يزعم التقرير ان اهداف الخطة لسنة ٨٢/٨٣ فيما يتعلق بالعمالة قد تحققت بنسب بالغة الارتفاع : ٩٩,٩٪ فى القطاعات السلعية و٩٩,٦٪ فى قطاعات الخدمات الانتاجية و٩٩,٥٪ فى قطاعات الخدمات الاجتماعية . هذه النسب ليست الا نتيجة تلاعب صرف بالارقام ولا تعكس الحقيقة على الاطلاق .

ذلك انك اذا قرأت صفحة ٤٥ من نفس التقرير تجده يقول ان المتحقق من العمالة الجديدة كان اقل من المستهدف بنحو ٣٩ الف مشتغل ، اى بنسبة عشرة بالمائة . كيف يتفق هذا اذن مع نسب الـ ٩٩٪ الواردة فى صفحة ١٠ ؟

لتفسير ذلك ساضرب للقارىء مثالا بسيطا :

لنفرض مثلا انك ورثت من ابيك عشرة آلاف جنيه وزعمت لمن حولك انك لن تمس هذا المبلغ وان خطتك للعام المقبل ان تعمل بعرق جبينك وتكسب ألف جنيه تنفق منها خمسمائة وتضيف الخمسمائة الباقية الى ماورثته . ثم فلنفرض انك فشلت فشلا ذريعا فى ذلك فلم تعمل بعرق جبينك ولم تكسب خلال العام مليما واحدا بل سحبت خمسمائة جنيه من التركة وأنفقتها خلال العام فتبقى معك ٩٥٠٠ جنيه بدلا من المبلغ المخطط وقدره ١٠٥٠٠ جنيه . اذا اتبعت طريقة التقرير المبدئى فى الحساب يمكنك الآن أن تزعم إنك حققت الخطة بنسبة ٩٠٪

وهى نسبه ماتبقى معك من نقود الى المبلغ الذى كان مخططا ان يبقى معك . رغم أن نسبة انجازك للهدف كانت صفرا اوحتى سالبة !

ان هذا هو بالضبط مافعله التقرير المبدئى فيما يتعلق بالعمالة فقد كان اجمالى العمالة فى مصر . فى ٨١/٨٢ هو ١١,٧ مليون شخص ، وكان المستهدف طبقا للخطة اضافة ٣٨٦ ألف مشتغل جديد فى السنة التالية (٨٢/٨٣) ليصبح اجمالى العمالة ١٢,١ مليون شخص . ولكن العمالة الجديدة المتحققة بالفعل خلال ٨٢/٨٣ كانت فقط ٣٤٧ألف مشتغل ، (طبقا للتقرير) ومن ثم اصبح اجمالى العمالة فى ٨١/٨٣ هو ١٢,٠ مليون مشتغل أى بنسبة ٩٩٪ من المستهدف !

هذه الطريقة فى الحساب يصعب على المرء ان يتصور طريقة اكثر تضليلا منها ، اذ لو كانت الحكومة قد عجزت عن خلق اى فرصة عمل جديدة خلال السنة ، اى كانت نسبة الانجاز صفرا . لن يمنع ذلك من ان تظهر هذه الطريقة السقيمة ان نسبة تنفيذ الاهداف هى ٩٧٪ .

لن يمنعنا كل ذلك من مناقشة انجازات السنة الماضية ، قطاعا قطاعا وهو ما سوف نقوم به الآن ، محاولين قدر الامكان تجنب الاثارة ، على الرغم من أن التقرير المبدئى نفسه يحمل فى طياته كل عناصر الاثارة لمن كان يظن أنه سوف يلقى ضوءا على حقيقة الانجاز فى السنة الاولى من سنوات الخطة .

١ ــ هيكل الاقتصاد المصرى :

حينما كنا ، طوال العشر سنوات الماضية ، نتكلم عن الاصلاح الاقتصادى فى مصر. وعن مشاكل مصر الاقتصادية . لم تكن انتقاداتنا موجهة على الاطلاق الى معدل النمو فى الناتج القومى ، ولم يقل احد ان هذا المعدل كان اقل مما يجب . فطوال السبعينات (٦٩/ ٧٠ــ ١٩٨٢/٨١) كان معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى ٧٪ سنويا فى المتوسط ، وكان فى السنوات الخمس السابقة مباشرة على الخطة الراهنة ٨,٥٪ ، وكلا المعدلين من اعلى المعدلات التى تحققت فى العالم خلال هذه الفترة .

بل ان وثيقة الخطة الخمسيه الاخيرة نفسها ، عبرت عن عدم رضاها عن الاداء الاقتصادى طوال السبعينات ، رغم ارتفاع معدل النمو، وقدمت العديد من الانتقادات للاداء الاقتصادى خلال السبعينات بناء على اعتبارات مختلفة تماما .

ليس من اجل رفع معدل النمو اذن علت الشكوى من (ازمة) الاقتصاد المصرى ، وافردت الجرائد والمجلات الصفحات تلو الصفحات لمناقشتها ودعا رئيس الجمهورية الى عقد المؤتمرات الاقتصادية ، وتغير وزراء الاقتصاد والمسئولون عن السياسة الاقتصادية اكثر من مرة . انما كانت الشكوى تنصب على الاختلال الهيكلى للاقتصاد (أى الافراط فى اعتماده على الخدمات بدلا من القطاعات السلعية) وبطء نمو الزراعة والصناعة ، والعجز المستديم فى ميزان المدفوعات ، وتراخى النمو فى الصادرات بالمقارنة بالواردات ، واعتماد الصادرات اعتمادا مفرطا على

مصادر غير مأمونة أو مضمونة الاستمرار (كالبترول والسياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج) وتضخم حجم الديون الخارجيه وتزايد اعباء خدمتها ، والعجز المستديم في الموازنة العامة ، وارتفاع معدل التضخم ، والاعتماد المفرط على استيراد الغذاء ، فضلا ، بالطبع ، عن سوء توزيع الدخل .

لايجوز للمسئولين عن السياسة الاقتصادية اذن ان يبالغوا في الزهو بان السنة الاولى من سنوات الخطة قد حققت معدلا للنمو في الناتج المحلى الحقيقي قدره ٧,١٪ بل الاجدر أن يذكروه بعجل وعلى استحياء ، وليس لانه أقل مما نريد ، أوأقل مما استهدفته الخطة ، مع انه فعلا كذلك ، بل لانه ، بفرض صحته ، لايزيد عن المعدل المتحقق طوال سنوات السبعينات العجاف ، ولانه أقل بدرجة ملحوظة من معدل النمو في السنوات الخمس السابقة مباشرة على الخطة ، التى أتت الخطة لتصحيح مسارها .

لن نطيل الحديث اذن عن معدل نمو الناتج ، وانما نكتفي بصدده بالقول ان لدينا اكثر من سبب للشك في صحة المعدل الوارد بالتقرير المبدئي الصادر من وزارة التخطيط . واهم هذه الاسباب ان التقرير لايذكر لنا شيئا على الاطلاق عن معدل التضخم الذى ساد في تلك السنة ، والذى جرى استخدامه لتحويل الزيادة في الناتج بالاسعار الجارية الى زيادة في الناتج الحقيقي ، بل يكتفي التقرير منذ صفحاته الاولى بالكلام عما حدث للناتج بالاسعار الثابتة ، مما يجعل من العسير جدا على أى باحث الحكم على مدى صحة المعدلات المذكورة للنمو

الحقيقى ، و يثير شكا مشروعا فى ان التقرير قد اعتمد معدلا للتضخم أقل بكثير من الحقيقة .

وانما الذى نريد مناقشته هنا هو الى أى مدى يمكن أن نعتبر ماتم خلال السنة المنصرمة ، كما يزعم التقرير « خطوة فى اتجاه تصحيحى » لهيكل الاقتصاد المصرى . والذى سنزعمه نحن هو أن هذه السنة لم تشهد أية خطوة جدية فى اتجاه هذا التصحيح ، بل على العكس زاد الهيكل الاقتصادى سوءا خلال السنة اذا كان للارقام الواردة بالتقرير أية دلالة على الاطلاق .

ونود أن نلفت نظر القارىء ابتداء أن الخطة الخمسية نفسها ، بصرف النظر عما تحقق من أهدافها ومالم يتحقق ، كانت خطة قليلة الطموح لدرجة بالغة ، فى هذا الامر الذى نحن بصدده ، أى فيما يتعلق بتصحيح الهيكل الانتاجى . فعلى الرغم من العبارات الانشائية التى أوردتها الصفحات الاولى من وثيقة الخطة عن ضرورة هذا التصحيح ، نجد أن الأرقام الواردة فى صلب الخطة لم تطمح الا الى زيادة نصيب القطاعات السلعية (زراعة وصناعة وتعدين و بترول وكهرباء وتشييد) من ٥٣,٧٪ فى ٨١/٨٢ الى ٥٤,٨٪ فى ٨٦/١٩٨٧ وهى زيادة ضئيلة للغاية لاتسمح ، بفرض تحققها ، بالكلام عن « تصحيح » فى الهيكل الانتاجى ومن ثم كان الهدف للسنة الاولى من سنوات الخطة متواضعا بدوره ، بحيث لم يتعد زيادة هذا النصيب من ٥٣,٧٪ الى ٥٤,٣٪ (المجلد الاول من الخطة ، طبعة نوفمبر ص١٠٤)

على انه حتى هذا الهدف البالغ التواضع لم يتحقق . فطبقا للتقرير المبدئى (ص٤٢) انخفض نصيب القطاعات السلعية من ٥٣,٥٪ الى ٥٢,٧٪ (بما فى ذلك البترول)، ومن ٤٥,١٪ الى ٤٤,٦٪ بدون البترول . (لاحظ الفرق بين ما اوردته الخطة وما جاء فى التقرير المبدئى فيما يتعلق بسنة ٨٢/٨١ ولكننا سنخض البصر عنه) .

لاصحة اذن لما ذكره التقرير فى مقدمته (ص٦) عن حدوث تحسن فى الهيكل الانتاجى خلال السنة، طبقا للارقام الواردة فى التقرير نفسه، وكل ما قد تجده فى التقرير مما قد يعطى الانطباع بأنه قد حدث «تحسن ما» فى هذا الصدد هو ما لجأ اليه التقرير فى مكان آخر من مقارنة نصيب الزراعه والصناعة فى مجموع الانتاج، لا بما كان عليه الحال فى السنة السابقة بل بالمستهدف، فإذا بنا نجد أن نصيب الزراعة والصناعة فى مجموع الانتاج كان مستهدفا له ٤٣٪ فأصبح ٤٣,١٪ وبغض النظر عن أن هذه «الزيادة» التافهة لا يمكن التعويل عليها فى ظل وجود درجة عالية من «التقدير» البعيد عن اليقين (كما يقول التقرير نفسه فى صفحة ٢) فان هذا «الارتفاع» اذا جاز تسميته بذلك، فى نصيب قطاعى الزراعة والصناعة، عما كان مستهدفا لهما يجد تفسيره الوحيد فى الانخفاض غير المتوقع وغير المستهدف فى نصيب قطاع البترول، بحيث اننا اذا اضفنا البترول نجد ان نصيب مجموع القطاعات السلعية قد انخفض ايضا عن المستهدف (من ٦٢,٠٪ الى ٦١,٣٪) .

وحديث التقرير عما حدث لقطاع البترول خلال السنة الماضية حديث «اعتذارى» غير مقبول، اذ يحاول أن يصور تطورا حدث رغما عن ارادة المخطط وكأنه كان جزءا من ارادته وأهدافه، كما يحاول ان ينسب للمخطط اهدافا تتعارض تعارضا صريحا مع الاهداف التى ذكرتها الخطة. ذلك أنه قد ترتب على الانخفاض غير المتوقع فى اسعار البترول الى انخفاض مساهمة البترول المصرى فى زيادة الانتاج بما لايتجاوز ٨,٦٪. ونحن بالطبع لانلوم المخطط أوالقائمين بالسياسة الاقتصادية المصرية على ذلك. ولكننا نلومهم على التظاهر بأن مثل هذا التطور كان دائما جزءا من أهدافهم. وهو لم يكن كذلك فالتقرير يقول:

«ان الهيكل السلعى لم يكن مقصودا تحسينه عن طريق زيادة غالبة فى البترول، لان الاعتماد على الموارد غير المتجددة ـــ وان كان مطلوبا فى بعض مراحل التنمية ـــ لايمثل تحسنا مستقرا للهيكل السلعى (ص٨).

هذا الكلام الصحيح فيما يتعلق بضرورة عدم الافراط فى الاعتماد على البترول، يتعارض للاسف مع اتجاه السياسة الاقتصادية فى مصر منذ استعادت مصر حقول بترول سيناء، كما يتعارض مع الخطة الخمسية نفسها، فالخطة الخمسية لم تكن تستهدف تخفيض نصيب البترول فى الناتج القومى، ولا فى الانتاج السلعى، بل استهدفت (كما يتضح من صفحة ٧٦ من المجلد الاول من الخطة) رفع نصيب البترول من الناتج المحلى من ١١٪ فى ٨١/٨٢ الى ١٣,٢٪ فى نهاية سنوات

الخطة ، ورفع نصيبه من الانتاج السلعى من ١٧,٨٪ الى ٢١,٠٪ . فاذا كان قد حدث أن انخفض نصيب البترول فى الناتج ، أى سار هذا النصيب فى الاتجاه الصحيح ، لاسباب خارجة عن ارادة المخطط ، فلا يجوز للمخطط أن ينسب لنفسه أى فضل فى ذلك .

فاذا انتقلنا الى هيكل العمالة اى توزيعها بين القطاعات المختلفه ، نجد ان وثيقة الخطة وجهت نقدا شديدا للسنوات الخمس السابقة عليها (٧٧ ــ ٨١/٨٢) لا من حيث ضآلة حجم ما وفرته من فرص العمالة ، بل من حيث توزيع العمالة المتحققة على القطاعات المختلفة ، فقالت الخطة ان :

« قطاعات الخدمات الاجتماعية اكثر استقبالا للزيادة فى حجم التوظف ، اذ بلغ معدل الزيادة السنوية فى هذه القطاعات نحو ٨٪ واحتلت بذلك نسبة ٥٥,٦٪ من مجموع الزيادة فى عدد المشتغلين .. بينما أسهمت القطاعات السلعية بمعدل زيادة سنوى قدره ٢,٢٪ وحققت بذلك فرص عمل بلغت نسبتها ٣٣٪ من مجموع الزيادة المتحققة (ص ٢٤) .. ثم اضافت :

« لذا فان من مهام الخطة ان تعمل على تصحيح هذا الهيكل لصالح القطاعات الانتاجية ، تلك القطاعات التى تتميز بقدرتها على دفع النمو المتزايد ، وان تكون الزيادة فى العمالة فى قطاعات الخدمات فى حدود العمالة المنتجة التى لا تنطوى فى الواقع على بطالة مقنعة (ص ٢٦) وحددت الخطة لنفسها الهدف التالى :

زيادة فرص العماله فى مجموعة القطاعات السلعية بما يستوعب ٥١,٧٪ وفى قطاعات الخدمات الانتاجية بنحو ١٨,٢٪ من جملة الزيادة المستهدفة فى فرص العمل. والباقى ونسبته ٢٤,٧٪ من الزيادة يتوفر فى قطاعات الخدمات الاجتماعية (ص١٨٨) فما الذى تحقق من هذا الهدف خلال السنة الاولى؟ طبقا لارقام التقرير المبدئى (ص٤٥) كان توزيع الزيادة فى العمالة على القطاعات المختلفة على النحو التالى:

٣٦,١٪ للقطاعات السلعية.

١٧,٤٪ لقطاعات الخدمات الانتاجية.

٤٦,٥٪ لقطاعات الخدمات الاجتماعية.

ولا ادرى أى فشل اكبر من هذا يمكن ان يتحقق فى توزيع العمالة على القطاعات المختلفة، بأن تحظى الخدمات الاجتماعية (التى تضم اكبر نسبة من البطالة المقنعة فى مصر) بنحو ضعف النصيب المخطط لها فى سنوات الخطة الخمس، بينما لا تعطى القطاعات السلعية باكثر من ٦٩,٨٪ من النصيب المخطط لها فى سنوات الخطة.

فاذا كانت السنوات التالية ستشهد نفس الاداء من حيث توزيع العمالة على القطاعات، فان هيكل العمالة سيكون فى نهاية الخطة أسوا بكثير مما كان قبلها، حيث تستوعب معظم العمالة فى القطاعات منخفضة الانتاجية.

والواقع ان هذا هو الذى حدث خلال السنة الماضية، فانخفض نصيب القطاعات السلعية من اجمالى العمالة من ٥٥,١٪ الى ٥٤,٥٪ خلال العام، وارتفع نصيب القطاعات الاخرى بنفس النسبة.

ولكن كاتب التقرير المبدئى لم يشأ أن يقوم بحساب هذه النسب من الارقام التى أوردها هو نفسه بصفحة ٤٥ ، واكتفى بحساب نصيب كل قطاع «فى هيكل الزيادة» ، على النحو الذى فعله من قبل فى هيكل الانتاج واشرنا اليه فيما سبق .

لاعجب ايضا أن التقرير لايحتوى على اى أرقام تدل على ما حدث للعمالة فى قطاع الصناعة التحويلية على حدة ، وهو اكثر التغيرات دلالة عما اذا كان هيكل العمالة فى مصر يتغير فى اتجاه الصحيح ام لا ، كما لا يحتوى التقرير على اية اشارة الى ماتم ، أولم يتم ، فى مجال التدريب أواعادة التدريب . خاصة فيما يتعلق بالعمالة الزائده فى قطاع الحكومة .

نخلص من كل ذلك انه طبقا لكل المؤشرات الممكنة لايمكن القول بان السنة الاولى من سنوات الخطه قد اسفرت عن اى تحسن فى هيكل الانتاج اوفى هيكل العمالة .

٢ ـ العمالة :

تعرضت فيما سبق للتلاعب بالأرقام الذى لجأ إليه التقرير المبدئى لوزارة التخطيط فيما يتعلق بتحقيق أهداف العمالة ، وأريد الأن أن أضيف ، بصرف النظر عن هذا التلاعب ، أن ماتحقق فى مجال خلق فرص عمل جديدة ، كان ، طبقا لأرقام التقرير نفسه ، شديد التواضع .

فالهدف الذى حددته الخطة فى مجال العمالة كان هو خلق ٣٨٦ ألف فرصة عمل جديدة ، أى زيادة العمالة بنسبة ٣,٣٪ . وهو هدف متواضع فى حدذاته بالنظر إلى أنه خلال الخمس سنوات السابقة

على الخطة زادت العمالة بمتوسط سنوى قدره ٤٠٩ ألف مشتغل ، أى بمعدل زيادة سنوى قدره ٣,٩٪ .(راجع المجلد الأول من الخطة ص ٢٤) . معنى هذا أن الهدف المحدد للسنة الأولى كان يقل عن المتحقق بالفعل خلال الخمس سنوات السابقه عليها بنسبة ١٥٪ . فما الذى حققته السنة الأولى بالفعل ؟

بدلا من ٣٨٦ ألف فرص عمل جديدة مستهدفة ، كان المتحقق بالفعل طبقا للتقرير ٣٤٧ ألفا ، أى كانت الزيادة فى اجمالى العمالة تقل عن المتوسط السنوى المتحقق بالفعل خلال الخمس سنوات السابقة على الخطة بنسبة ٢٤٪ . فإذا أضفنا إلى هذا ماسبق لنا ملاحظته فى مقال سابق عن تدهور هيكل العمالة بدلا من تحسنه ، يصبح من الصعب علينا أن نجد سببا واحدا يسمح بالزهو فيما يتعلق بخطة العمالة .

٣ـ القطاع الصناعى :

لوصح مايقوله تقرير وزارة التخطيط عن معدل نمو قطاع الصناعة خلال السنة الماضية لاستحقت الحكومة منا التهنئة ، وإن كانت تهنئة مقرونة ببعض التحفظات الهامة . فطبقا لهذا التقرير زاد الناتج الصناعى بمعدل ١٠٪ وهو معدل يفوق المستهدف (٩٪) و يفوق بدرجة ملحوظة معدل نمو الصناعة خلال الخمس سنوات السابقة على الخطة (٦٪) .

ولكن الواقع هو أن لدينا أكثر من سبب للشك فى صحة هذا المعدل :

الأول : هو ذلك السبب الذى ينطبق على الصناعة كما ينطبق على غيرها من القطاعات وهو أن التقرير لايمدنا بأى بيانات تمكننا من الحكم على صحة معدل التضخم الذى استخدم فى تحويل الزيادة بالأسعار الجارية إلى الزيادة الحقيقية . إذ يتجنب التقرير ذكر معدل التضخم أصلا ، و يتجنب ذكر معدل الزيادة بالأسعار الجارية .

والثانى : تضارب التصريحات الخاصة باداء القطاع الصناعى مع ماورد فى تقرير وزارة التخطيط . فعلى سبيل المثال نشرت جريدة مايو فى عدد ١٠ أكتوبر ١٩٨٣ ، تصريحا لوزير الصناعة عن معدل النمو فى العام الماضى فى انتاج الصناعات التابعة للوزارة يحدده بـ١٣٪ بينما يذكر تقرير وزارة التخطيط الذى لم يمض على صدوره أكثر من شهر ونصف معدل ٧,٣٪ لنفس المشروعات (انظر ص٩٦ من التقرير) أى نحو نصف المعدل الذى يذكره وزير الصناعة . و يتكلم الوزير فى نفس التصريح عن نمو صناعة الغزل والنسيج بمعدل ٤٪ بينما يذكر التقرير نقصا عن العام الماضى بنسبة أو٠ ٪ وهكذا .

والثالث : أن هناك تضاربا بين بعض الأرقام الواردة فى وثيقة الخطة مع الأرقام المقابلة لها فى التقرير الأخير لوزارة التخطيط ، فيما يتعلق بحجم الانتاج فى سنة ١٩٨٢/٨١ . فانتاج الأسمنت طبقا لوثيقة الخطة كان أربعة ملايين طن فى ٨٢/٨١ (ص ٢٠١ من المجلد الأول) فأصبح طبقا للتقرير المبدئى ٣,٨ مليون طن فى ٨٣/٨٢ (ص٩٧) ومعنى هذا انخفاض فى انتاج الأسمنت بنسبة ٥٪ خلال العام الماضى . ولكن التقرير المبدئى أجرى تعديلا على حجم انتاج العام السابق على الخطة

فأصبح ٣,٦ مليون طن ، الأمر الذى يسمح للتقرير بأن يذكر زيادة قدرها ٤,٦ ٪ . قد يكون سبب التعديل هو وصول بيانات اكثر دقة لوزارة التخطيط عما كان عليه انتاج الأسمنت فى ٨١/٨٢ ، ولكن من المحتمل أيضا أن يكون السبب غير ذلك . والذى يرجح جانب الشك تلك اللهجة التبريرية التى كتب بها التقرير باكمله ، وكثرة التعديلات التى تجرى على الأرقام الأصلية الواردة بالخطة لصالح الحكومة ، كما سيأتى حالا .

والسبب الرابع : أن الأرقام الواردة فى التقرير عن قطاع الصناعة وردت على نحو مجمل للغاية يحرم الباحث من أى وسيلة للتحقق من صحتها . فلا يذكر التقرير معدلات النمو فى مختلف فروع الصناعة ، مما كان يمكن أن يسمح بالتحقق من صدق الرقم الاجمالى ، وإنما يكتفى باختيار بعض السلع القليلة للغاية التى زاد انتاجها ، و بإيراد جدول مختصر جدا للصناعات التابعة لوزارة الصناعة دون أى تفصيل لما تم للصناعات المختلفة داخل القطاع الخاص أوصناعات القطاع العام التابعة لوزارة الصناعة ، كمضارب الأرز مثلا أوالمطاحن أوالمخابز التابعة لوزارة التموين ، اوالصناعات التابعة لوزارة المواصلات اووزارة الكهرباء ... الخ .

هذا الإجمال المخلّ فى أرقام التقرير لايمكن التعلل بشأنه بأن هذا هو مجرد تقرير « مبدئى » ، فالأرقام الاجمالية لايمكن التوصل إليها إلاّ بجمع أرقام تفصيلية ، اللهم إلا إذا كان الرقم الاجمالى يتم وضعه قبل الحصول على البيانات الخاصة بكل صناعة على حدة ، والأمر فى هذه الحالة يشبه إعلان نتائج التلاميذ قبل تصحيح أوراقهم !

والذى يزيد من شكوكنا قوة فى أن الغرض من هذا الإجمالى المبهم هو إخفاء المعلومات وليس مجرد الاختصار، إن إجراء مقارنة بين الصناعات التى تكلمت عنها وثيقة الخطة منذ عام، حينما كانت الحكومة تتكلم عن «الأهداف»، وبين الصناعات التى اختار تقرير وزارة التخطيط الحديث عنها منذ شهر ونصف، عندما جاء وقت الحديث عن «الانجازات» فحينما كانت الخطة تتكلم عن الأهداف الخاصة بقطاع الصناعة، ذكرت بالتحديد أهداف الانتاج لستة عشر سلعة (ص٨٦ ـ ٨٧ من المجلد الأول للخطة) لم يكن هناك سبب بالطبع لتخصصها بالحديث الإ أهميتها.

فإذا بنا نجد أنه من بين هذه الـ١٦ سلعة لم يرد فى التقرير الأخير ذكر على الإطلاق لثمانية منها. فليس هناك ذكر فى التقرير لما حدث للمنسوجات القطنية والملابس الجاهزة أوالاحذية الجلدية أوالأرز المضروب أوالأحذية أوالأسمدة الآزوتية أوالأدوية أوسيارات الركوب.

لنفرض الآن، مع ذلك، أن معدل النمو لاجمالى الناتج الصناعى الذى يذكره التقرير صحيحا. نجد أن التقرير يذكر معدلا للنمو فى القطاع الخاص الصناعى قدره ١٢,٣٪ وللقطاع العام ٩٪. أى أن القطاع الخاص فى الصناعة نما بسرعة تزيد بنحو ٣٧٪ عن معدل نمو القطاع العام. وهو أمر يتفق بالطبع مع الفلسفة العامة للحكومة وما كنا لنثيره لوكان تقرير وزارة التخطيط قد أفصح لنا عن تلك الفروع التى اتجه اليها القطاع الخاص وبين لنا أنها فروع يحتاجها الاقتصاد القومى

وتباركها وزارة التخطيط . على ان هذا الأمر يلتزم إزاءه التقرير صمتاً كاملا ، ممايثير لدينا شكا مشروعا فى أن الاتجاه الذى ساد خلال السنوات السابقة للخطة من حيث اتجاه القطاع الخاص إلى فروع غير مرغوب فيها ، قد ساد أيضا فى السنة الماضية .

لقد عبر المخطط عن سخطه على أنه « من المشروعات التى نفذت حتى نهاية عام ١٩٨١ كان اكثر من ٣٠٪ من مشروعات الصناعات الغذائية هى مشروعات لانتاج المياه الغازية أوالمعدنية » (ص ٢٥٢ من المجلد الأول للخطة) . وعلى الرغم من أن التقرير الأخير لايقول لنا شيئا عن نصيب المياه الغازية أوغيرها من الزيادة التى حققها القطاع الخاص فى السنة الماضية الا أنه يحتوى على جدول بعنوان « الانتاج الكمى المحقق لبعض السلع الصناعية » (ص ٣٢) يظهر منه أن المياه الغازية قد زاد انتاجها بنسبة ٢٨٪ فى السنة الماضية وحدها وهو اكبر معدل نمو على الاطلاق تحققه أى سلعة من بين السبعة عشر سلعة صناعة التى يحتويها الجدول .

٤ ـ القطاع الزراعى :

على أن من اكثر ما يثير الغضب فى تقرير وزارة التخطيط هو ماتعلق منه بقطاع الزراعة . فأنت إذا استدعيت أى تلميذ فى المدرسة الإعدادية ولم تعطه من الأرقام الإ ماصدر عن وزارة التخطيط نفسها لاكتشف أن نسبة تحقيق الأهداف فى قطاع الزراعة لم تزد خلال العام الأول من

الخطة عن ٤٪ . ولكن هناك شخصا ما فى وزارة التخطيط عهد إليه بحساب الانجاز فى العام الماضى وتمكن ، باتباع طريقة غاية فى التضليل ، من رفع هذه النسبة الى ٩٧,٤٪ واليك توضيح الأمر.

فى صفحة ١٠٤ من المجلد الأول من الخطة جاء أن حجم الناتج المحلى فى القطاع الزراعى بلغ ٣٨٩١ مليون جنيه فى ٨١/ ٨٢ وأن المستهدف هو زيادته فى العام الأول من الخطة الى ٤٠٠٠ مليون أى أن المستهدف زيادة الناتج الزراعى بنسبة ٢,٨٪ .

ثم جاء التقرير المبدئى الصادر فى أغسطس الماضى فقال بالحرف الواحد . « وفيما يتعلق بالناتج الزراعى المحقق والمتولد عن الانتاج المشار اليه فإنه يبلغ نحو ٣٨٩٥ مليون جنيه يمثل نحو ٩٧,٤٪ من الناتج المستهدف فى خطة تلك السنة والمقدر بنحو ٤٠٠٠ مليون جنيه » (ص٨٧) فإذا حسبنا مايمثله مبلغ ٣٨٩٥ مليون جنيه (المتحقق فى ٨٢/ ٨٣)بالنسبة لمبلغ ٣٨٩١ مليون (المتحقق فى ٨١/ ٨٢) نجد الزيادة لا تتعدى واحدا من عشرة بالمائة ، وأن نسبة الزيادة المتحققة (٤ ملايين جنيه) إلى الزيادة المستهدفة (١٠٩ مليون تجعل نسبة الانجاز فى تحقيق المستهدف أقل من ٤٪ كيف تسنى لتقرير وزارة التخطيط إذن أن يتكلم عن نسبة ٩٧,٤٪ فى تحقيق الأهداف ؟ الجواب هو أنه اتبع نفس الطريقة السقيمة التى أشرنا إليها فى مقال سابق عن تحقيق أهداف العمالة . فقد نسب التقرير قيمة الانتاج الكلى المتحقق فى ٨٢/ ٨٣ (٣٨٩٥ مليون) إلى قيمة الانتاج الكلى المستهدف (٤٠٠٠ مليون) فوجدها ٩٧,٤٪ .

بعبارة أخرى إن ركودا شبه تام فى الانتاج الزراعى طبقا لأرقام وزارة التخطيط نفسها ، قد تحول بهذه الطريقة إلى نجاح شبه مطلق فى تحقيق الأهداف !

لايفيدنا كثيرا بعد هذا أن نتحدث عن ألعاب بهلوانية صغيرة لجأ إليها كاتب هذا الجزء من التقرير ، عمد بمقتضاها إلى **تخفيض** قيمة إنتاج ٨٢/٨١ من ٣٨٩١ مليون جنيه (الواردة بالخطة ص ١٠٤) الى ٣٧٨٢ مليون (ص ٨٧ من التقرير المبدئى) حتى يزيد من كفاءة الأداء فى السنة الماضية . فحتى بفرض صحة الرقم الأخير نجد أن نسبة تحقيق الأهداف لم تتجاوز ٥٢ ٪ . على أن كاتب التقرير نسى ، فى غمار حماسه ، أن يعدل أيضا الرقم المستهدف لسنة ٨٣/٨٢ ، لينسجم مع الرقم المنخفض الجديد الذى أورده لانتاج ٨٢/٨١ ، فبقى الرقم المستهدف على حاله كما كان فى الخطة ، وهو ٤٠٠٠ مليون جنيه ، ومعنى هذا أن الهدف كان هو زيادة الناتج الزراعى بنسبة ٥,٧ ٪ وهو مالم يتحقق قط فى تاريخ الزراعة المصرية المعروف ، ولم تزعم وزارة التخطيط أووزارة الزراعة قط أنها تحلم بمثله !

حينما يقول لنا التقرير بعد ذلك أن الناتج الزراعى زاد بنسبة ٣ ٪ فى العام الماضى فإننا نصاب بحيرة شديدة . فالمطلوب منا ، لتصديق ذلك ، أن نثق فى تقرير يعطينا فى كل صفحة سببا لفقدان الثقة فيه ، وأن نصدقه حين يذكر لنا مامعناه :

« أن الخطة قد أخطأت فى تقدير قيمة الناتج الزراعى لسنة ٨٢/٨١ ، وأن الصحيح هو ما نقوله لك الآن . ولتغفر لنا تضخيمنا

لحجم الانجاز بالنسبة للمستهدف فقد خاننا التعبير فحسب ، وكان المفروض أن نقول إن نسبة الانجاز هى ٥٢ ٪ وليست ٩٧,٤ ٪ . ولكن الناتج الزراعى زاد على أى حال بمعدل مرتفع هو «٣٪» فماذا وراء هذا المعدل ؟

ينقسم الانتاج الزراعى الى انتاج نباتى وانتاج حيوانى ، وتبلغ قيمة الانتاج النباتى فى مصر أكثر من ضعف الانتاج الحيوانى . فماذا حدث لكل منهما ؟ لم يزد الانتاج النباتى طبقا للتقرير ، الا بنسبة ١,٨ ٪ خلال العام الماضى (ص٨٦) ، وهو معدل متواضع للغاية ، إذ يقل بدرجة ملحوظة عن معدل النمو فى السكان (٢,٨ ٪) . الفضل إذن فى المعدل المرتفع الذى يذكره التقرير بفرض صحته (٣٪ للناتج و٢,٨ ٪ للانتاج الزراعى) إنما يعود للانتاج الحيوانى . فإذا تأملنا بنود الانتاج الحيوانى نجد أننا لو استبعدنا بندا واحدا فقط ، هو لحوم الدواجن ، لانخفض معدل نمو الناتج الزراعى فى العام الماضى إلى ٢,١ ٪ فقط ، وهو معدل يقل بدوره بدرجة ملحوظه ، عن معدل نمو السكان ، بل و يقل عن معدل النمو فى الزراعة فى الخمس سنوات السابقة على الخطة (٢,٣ ٪) .

بعبارة أخرى إن كل الكلام عن إنجازات باهرة للقطاع الزراعى يظهر عند التمحيص بما لا يزيد عن إنجاز باهر فى قطاع الدواجن ، التى زاد انتاج لحومها بنسبة ٢٠ ٪ فى عام واحد . وهو أمر نبتهج له بالطبع ، ولكن الكلام عن زيادة لحوم الدواجن شىء ، والكلام عن انجازات باهرة فى القطاع الزراعى شىء مختلف تماما . فغنى عن البيان أنه ليس بجهود الدواجن وحدها تتحقق التنمية الزراعية فى مصر .

٥ ــ السياسة المالية :

لم يجادل أحد قط ، لا من مؤيدى سياسة الحكومة ولا من منتقديها ، فى أن عجز الموازنة العامة يجب تخفيضه . فالجميع متفقون على ذلك . وإنما انحصر الجدل فى طريقة هذا التخفيض . والذى كان ينادى به دعاة الاصلاح ، ولايزالون ، هو ألا يكون هذا التخفيض على حساب محدودى الدخل ، بل عن طريق زيادة الضرائب المباشرة على أصحاب الدخول الكبيرة ، ووضع حد للتهرب الضريبى ، وزيادة الضرائب غير المباشرة على السلع الترفية ، وتخفيض الانفاق على مالاينفع ، والقضاء على مظاهر التبديد والاسراف الحكومى .

حينما يأتى إذن تقرير وزارة التخطيط ويقول لنا (ص١٦ ــ ١٧) ، أنه قد حدث تحسن فى الموازنة العامة إذ بلغ العجز ١٣٧٥,٧ مليون جنيه خلال ٨٢/٨٣ مقابل عجز قدره ٢٦٠٨,٨ مليون فى السنة السابقة (٨١/٨٢) ومقابل عجز مخطط قدره ١٥٠٠ مليون جنيه ، أى أن العجز قد انخفض بنحو النصف ، حينما يقول لنا ذلك فإنه لايمكن أن تصيبنا نوبة حماس وتصفيق بل نقول إننا نريد أن نعرف كيف تم هذا التخفيض ومن الذى تحمل عبئه . ففى عهد الخديو اسماعيل مثلا وقف وزير ماليته يوما يفاخر بأنه جمع من الإيرادات الحكومية فى عام واحد مايبلغ ١٥ مليون جنيه ، ولكن التاريخ لم يسجل هذا كحسنة من حسنات ذلك العهد ، إذ أن الفلاحين كانوا خلاله يضربون بالكرباج إذا عجزوا عن دفع متأخرات الضرائب حينما كانت الحكومة تبنى القصور على شاطىء النيل لاستقبال ملوك وملكات أوربا . لايمكن إذن الحكم

على مدى نجاح السياسة المالية للحكومة الإبفحص ماطرأ على بنود الإيراد و بنود الانفاق ، لنعرف من الذى تحمل عبء ز يادة الايرادات ومن الذى أفاد من الانفاق . وهنا نجد أن تقر ير وزارة التخطيط يحجم إحجاما غر يبا عن ذكر التفاصيل المفيدة ، و يلجأ الى الأساليب المعروفة فى إخفاء مايشوقنا حقا معرفته .

فالأرقام التى يذكرها التقر ير عن الإيرادات أرقام مجملة لايمكن بأية حال أن نعرف منها توز يع عبء الضرائب على مختلف فئات الشعب . و ينهال علينا التقر ير مرة أخرى بالنسب الاجمالية التى تز يد على ٩٠٪ . فالضرائب المباشره « بلغت نسبة التحصيل فيها نحو ٩٠,٥٪ من المستهدف » والضرائب على الدخول والأر باح بلغت « نسبة ٩١,٧٪ من المستهدف » .. وهكذا . ولكننا نعرف جميعا أن مايحدث للضرائب المباشرة فى مجملها ومايحدث للضرائب على « الدخول والأر باح » فى مجملها لايفيد شيئا فيا نر يد معرفته . فالضرائب المباشرة تمس الكبير والصغير ، الغنى والفقير ، والضرائب على الدخول والأر باح لا تشمل فقط أر باح التجار والسماسرة والمضار بين بل تشمل ايضا وفى الأساس ماتحصله الحكومة من قطاع البترول وقناة السو يس ، وتسمية هذا الإيرادات الأخيرة « بالضرائب » هى من قبيل التجاوز ، لأنها ليست إلا مبالغ تأخذها الحكومة من نفسها ، فلا ز يادة هذه البنود بدليل على كفاءة باهرة فى تحصيل الضرائب ولا هى تعنى التقدم قيد أنملة نحو مز يد من مكافحة التهرب الضر يبى أوفى تخفيض الفوارق بين الدخول .

وقل مثل ذلك على ما احتواه التقرير عن الضرائب غير المباشرة . فنسبة الإنجاز التى يذكرها التقرير هنا (٨٣,٢٪) لا تدلنا على شىء فيما يتعلق بهيكل الضرائب غير المباشرة ، أى إلى أى حد زادت حصيلة الضرائب غير المباشرة على الكماليات وعلى السلع الترفية بالمقارنة برسوم التمغة مثلا أورسوم الانتاج على الضروريات .

نحن إذن ، إذا حاولنا تقييم الأداء فيما يتعلق بإيرادات الموازنة العامة ، نواجه ظلاما دامسا ، لولا بعض التصريحات الصريحة التى يدلى بها من حين لآخر وزير المالية . وهو وزير لانشك فى إخلاصه أونزاهته ، ولكنه يروغنا من حين لآخر بقلة حيلته ، لابسبب نقص فى كفاءته أونشاطه ، ولكن بسبب الإطار العام للسياسة الاقتصادية الذى قبل أن يعمل فى ظله .

ففى حديث له لمجلة روزاليوسف لم يمض عليه أكثر من شهرين ، أى بعد انقضاء السنة الأولى للخطة (٨٣/٩/١٩) يقول وزير المالية إنه :

« بالرغم من أننا فى عام ٨٣ مازلنا نفحص ملفات١٩٧٨ »

و يقول فى نفس الحديث إن « ٩٩٪ من الفواتير المقدمة للجمارك غير صحيحة » . وفى حديث له منشور بجريدة الأهرام فى ٨٣/٩/٩ يقول بلهجة مذهلة من فرط حسن نيتها :

« إننا عندما خفضنا سعر الضريبة عام ٨١ ووجهنا الدعوة إلى المصالحة الضريبية مع الممولين توقعنا أن يبادر الممولون بسداد حق الوطن

فى الضرائب ، وأن تقل نسبة التهرب من الضريبة ، لكن أحداً لم يبادر بالتقدم لنا عن أرباحه الحقيقية ، كما أن التهرب لم يتوقف » . و يضيف أنه :

« منذ عام ٨٢ وحتى منتصف ٨٣ (أى طوال السنة الأولى للخطة) لم يتقدم لنا أى شخص (للتصالح مع مصلحة الضرائب)) »

ثم يذهب وزير المالية إلى حد القول :

« إن سعر الضريبة (على الأرباح الصناعية) كان أساساً ٤٠ ٪ ، وقيل إن ٤٠ ٪ لوخفضت إلى ٣٢٪ ستأتي بحصيلة أكبر ولكن هذا لم يتحقق . إن حصيلة الضريبة فى ظل الرأسمالية المطلقة كان أكبر منه الآن . فلو أخذنا الفترة بين ٤٠ ـــ ١٩٤٥ كان هناك ضريبة أرباح استثنائية وكانت الضريبة تصل إلى حوالى ٧٥ ٪ والأن لايوجد عندنا سعر الـ ٧٥٪ ولكن ٤٠ ٪ أى نصف السعر القديم منذ ٤٠ عاما . وكانت الضريبة العامة على الإيراد فى ظل الرأسمالية سنة ٤٩ تتراوح بين ٧٥ و ٨٠٪ لكنها الآن لا تتجاوز ٦٥ ٪ على ٢٠٠ ألف جنيه » .

إن الوزير يشكو لنا سوء معاملة المولين للحكومة ، وهو كلام متعاطف معه تماما لولا أنه صادر من وزير المالية ، المخول سلطة تنفيذ القانون ، والمسئول أمامنا عن تنفيذه . وهو بدلا من استخدام سلطاته فى إجبار المتهربين من الدفع على طاعة القوانين ، يحاول إغراءهم بدفع الضريبة عن طريق تخفيض سعرها ثم يعبر عن أسفه من أن هذا أيضا لم ينفع ! وهو حينما يصف فترة ٤٠ ـــ ١٩٤٥ بالرأسمالية المطلقة لايقول ذلك لانتقادها بل للتدليل على أن العصر الزاهر الذى نعيشه الآن قد

تفوق حتى على عصر الرأسمالية المطلقة فى درجة تساهله مع الممولين الكبار! فبأى اسم ياترى ، غير « الرأسمالية المطلقة » يجب وزير المالية أن يسمى عصرنا الراهن ؟

٦ ــ الصحة والتعليم والصرف الصحى :

هذا عن الإيرادات . فإذا انتقلنا إلى جانب النفقات نجد أن التقرير لايحتوى على جملة واحدة أورقم واحد يدل على أن الحكومة قد عملت على ترشيد انفاقها ، فقللت من الانفاق على بنود غيرضرورية أوبنود تتميز بالاسراف أوالتبديد . أما بنود الانفاق الضرورى فإن الأرقام الواردة عن كثير منها لا تدعو قطعا إلى الزهو.

ففى قطاع الصحة مثلا لم تتجاوز نسبة الانفاق العام إلى المستهدف ٥٦,٦٪ ، وكانت الزيادة فى عدد الأسره فى المستشفيات والوحدات الصحية أقل من واحد فى المائة ، وفى عدد الوحدات الصحية الريفية ١,٢٪ . وفى قطاع الصرف الصحى يعترف التقرير بأن مستوى الأداء لم يتجاوز ٥٠٪ (ص ١٤٧) ثم يحاول تبرير ذلك بعذر هو من قبيل العذر الأقبح من الذنب إذ يقول إن ذلك كان : « نتيجة لبعض الصعوبات التى تقابل الأجهزة القائمة على تنفيذ تلك المشروعات والمتعلقة بتصاريح العمل أونزع الملكية أونقص العمالة المدربة وصعوبة الحصول على المواد اللازمة فى المواعيد المناسبة وطبقا للبرامج الموضوعة » . وهو اعتذار لايختلف كثيرا عن اعتذار من يقول « إنه لم ينفذ الخطة لأنه لم يستطع تنفيذها » !

وفى قطاع التعليم لايذكر لنا التقرير بالطبع ماحدث لنسبة الأمية ، لصعوبة الحصول على الأرقام سنة بسنة ، ولكنه لايذكر لنا أيضا ماحدث لنسبة الاستيعاب وهو أمر كان من السهل حسابه .

٧ ــ قطاع الاسكان :

أما عن قطاع الإسكان فإن القارىء يصاب بحيرة شديدة إذا حاول تقييم إنجاز الحكومة بشأنه . فالتقرير يزعم أن أهداف الخطة فى قطاع الإسكان قد تحققت وزيادة ، إذبينما كان المستهدف ١٣٠ ألف وحدة سكنية كان المتحقق ١٦٢ ألف وحدة نصفها من المستوى الاقتصادى . ولكن قارىء التقرير يحار أولا فيما إذا كان هذا الذى تحقق فى ٨٢/٨٣ يفوق ماتحقق فى العام السابق عليه ٨١/٨٢ . فالتقرير يصف ماتحقق فى ٨٢/٨٣ بلفظ « استكمال » ١٦٢ ألف وحدة سكنية ، وبينما يصف انجاز العام السابق عليه بلفظ مختلف وهو « المتحقق » ، ولاندرى بالضبط ماإذا كان جزءا مما « استكمل » فى ٨٢/٨٣ قد سبق حسابه من بين ما « تحقق » فى العام السابق لذلك . خاصة أن التقرير يقول : « إن نشاط إنشاء هذه الوحدات السكنية مستمر ومتداخل ، ومايتم إنجازه من وحدات فمعظمه بدأ بناؤه قبل عام تسليمه ، كما أن هناك وحدات يبدأ بناؤها خلال العام و يتم تسليمها خلال الأعوام التالية » (ص٣٧ ــ ٣٨)

على أنه بصرف النظر عن الفرق بين الانشاء والاستكمال ، فإن التقرير لايحتوى على ذكر لعدد الوحدات السكنية التى أقامها القطاع

العام وحده، بالمبلغ الضئيل الذى أنفقه (٤٥,٨ مليون جنيه) إذ لو فعل ذلك لأتاح لنا التحقق مما إذا كانت الوحدات المقامة هى فعلا من المستوى الاقتصادى أو من غيره. إنه يذكر لنا فقط الرقم الاجمالى لما أنشأه القطاعان العام والخاص معا، ومنه نتبين ان عدد الوحدات «المنفذة» من المستوى الاقتصادى قد انخفض بمقدار ١٦,٨ ألف مسكن بالمقارنة بالسنة السابقة على الخطة. فإذا كان من حقنا أن نعتبر المعيار الأساسى فى النجاح أو الفشل فى قطاع الإسكان هو ما يتم فى مجال الاسكان الاقتصادى وحده، وليس فى الاسكان بوجه عام، بالنظر إلى أننا لم نسمع عن أحد يشكو من ندرة الشقق الفاخرة، إذا كان من حقنا ذلك فإن من حقنا إذن القول بأن السنة الأولى للخطة قد حققت فشلا ذريعا فى مجال الإسكان.

وبالفعل يأسف التقرير لذلك قائلا، إن هذا «اتجاه يتعارض مع المحتوى الاجتماعى للتنمية» ثم يضيف فى مجال التبرير «وإن خفف منه الطفرة فى عدد المساكن المنفذة من المستوى المتوسط».

ونحن لا نقبل هذا التعبير عن الأسف، لأن المسئول عما حدث هو المخطط نفسه الذى ترك ٩٤٪ من إجمالى استثمارات الاسكان للقطاع الخاص، فلا يجوز له الأن أن يأسف على ما اختاره بإرادته، ونقول له إن الذى يتعارض مع المحتوى الاجتماعى للتنمية هو الفلسفة الاقتصادية التى تقوم عليها الخطة ابتداء، وأن ماحدث للإسكان وإن لم يكن متمشيا مع «المحتوى الاجتماعى للتنمية» فإنه يتمشى تماما مع المحتوى الاجتماعى للخطة.

أما القول بأن الفشل فى قطاع الاسكان الاقتصادى قد خففت منه « الطفرة فى عدد المساكن المنفذه من المستوى المتوسط » فإنه قول لايصح الإعلى الورق فقط ولكنه لاينفع بشىء الباحث عن سكن الذى يجد إيجار المسكن الشعبى نفسه فوق طاقته ، و يستبعد من دائرة اهتمامه أصلا مايسمى فى الجداول « بالمستوى المتوسط » .

ثم فلنفرض جدلا أن المساكن المتوسطة يمكن أن تقوم ، مع شىء من الخيال ، مقام المساكن الاقتصادية . إن مجموع مانفذ من النوعين ، متوسط واقتصادى ، خلال العام ، بلغ طبقا للتقرير ١٣٥,٨ ألف وحدة وهو أقل من مجموع المنفذ من النوعين فى العام السابق على الخطة (١٣٦,٦ ألف وحدة) . فإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا إذن وضعت خطة للاسكان على الاطلاق ؟ ولماذا لم تترك الأمور تسير كما كانت تسير قبلها ؟ وماهو الأمل الذى يمكن أن نتطلع إليه فى حل مشكلة الإسكان حينما تضع الخطة هدفا للاسكان قدره ١٦٢ ألف مسكن (من كافة الأنواع) فى بلد يبلغ عدد عقود الزواج الجديدة فيه كل عام نحو ثلاثة أمثال هذا القدر؟

٨ ـ تخفيض الدعم :

إن النجاح الباهر الحقيقى الذى حققته الحكومة فى مجال الانفاق هو بلاشك نجاحها فى تخفيض الدعم المقدم للسلع الضرورية . والفقرة الواردة فى التقرير عن هذا الموضوع هى فقرة طريفة حقا . فهنا لم يعد من المناسب بالطبع أن يقارن التقرير بين مبلغ الدعم المنفق خلال العام الأول من الخطة بما أنفق فى العام الذى سبقه .

إذ أن هذه المقارنة سوف تكشف بالطبع انخفاض حجم الدعم بنحو ٤٠٠ مليون جنيه وإنما تصبح المقارنة الملائمة هى بين مبلغ الدعم المدفوع بالفعل و بين المبلغ « المستهدف » ، دون إشارة إلى أن المستهدف كان تخفيض الدعم ! وهكذا يذكر التقرير إنه :

« قد نفذت اعتمادات الدعم المستهدفه بموازنة هذا العام بالكامل ، إذبلغت نسبة التنفيذ ١٠٠,٦ ٪ »

وأضاف التقرير الجملة المألوفة :

« وذلك بغرض ضمان تثبيت أسعار السلع الضرورية تخفيفا عن كاهل ذوى الدخل المحدود » . وترجمة هذا الكلام بصريح العبارة هى : « أن الحكومة نفذت بالكامل مخططها الخاص بتخفيض الدعم الذى كان فى الماضى يخفف عن كاهل ذوى الدخل المحدود ، فزاد العبء عليهم طبقا للخطة » !

٩ ـ معدل التضخم ووسائل الدفع :

تكرر فى التصريحات الرسمية للمسئولين عن السياسة الاقتصادية فى اعقاب انتهاء السنة الأول للخطه ، الإشادة بإنجازين ، لوصحا لكانا مبعث سرور حقيقى لكل المهتمين بصحة الاقتصاد المصرى وسلامته . الأول يتعلق بمعدل التضخم والثانى بعجز ميزان المدفوعات .

و يتلخص هذان الانجازان فى :

١ ـ تخفيض كبير فى معدل نمو وسائل الدفع من ٤٤,٣ ٪ فى ٨١ / ٨٢ إلى ٢٦,٢ ٪ فى ٨٢ / ١٩٨٣ ، الأمر الذى يبشر ، طبقا للتصريحات الرسمية ، بانخفاض كبير فى معدل التضخم .

٢ــ تخفيض كبير فى عجز ميزان المعاملات الجارية من ٢٠٦٥ مليون جنيه فى ٨١/٨٢ إلى ١٣١٠ مليون فى ٨٢/٨٣ ، الأمر الذى يبشر ، طبقا لهذه التصريحات أيضا ، ببداية التخلص من العجز المستديم فى ميزان المدفوعات .

وسوف نحاول الآن البحث فى حقيقة هذين الانجازين .

لاجدال فى أن هناك علاقة وثيقة بين كمية وسائل الدفع ومعدل التضخم ، وفى أن تخفيض معدل نمو وسائل الدفع مع افتراض ثبات معدل النمو فى الناتج الحقيقى من السلع والخدمات وثبات سرعة تداول النقود وثبات توزيع وسائل الدفع بين مكوّناتها المختلفة ، لابد أن ينعكس فى تخفيض معدل التضخم . العلاقة القائمة إذن بين وسائل الدفع ومعدل التضخم ليست علاقة مباشرة وبسيطة بحيث نستنتج دائما من انخفاض معدل نمو وسائل الدفع انخفاضا فى معدل التضخم ، بل لابد أن نبحث أيضا فى **مكوّنات** وسائل الدفع وماقد يكون قد طرأ عليها من تغير . ذلك أن وسائل الدفع لها عدة صور منها ماهو شديد الصلة بارتفاع الأسعار ومنها ماليس كذلك . فوسائل الدفع تشمل النقد المتداول (من بنكنوت ومسكوكات) والودائع الجارية (أى الحسابات الجارية بالبنوك) والودائع غير الجارية (أى الحسابات لأجل لدى البنوك أوصناديق التوفير) . والنوع الأول هو أكثر وسائل الدفع صلة بالأسعار خاصة فى بلد كمصر لم تنتشر فيها عادة استعمال الحسابات الجارية فى البيع والشراء بدرجة انتشارها فى البلاد الصناعية . أما الودائع غير الجارية فهى أقل وسائل الدفع صلة بالتضخم ، ولهذا تسمى « بشبه النقود » ، تميزا لها عن النوعين الأولين المكونين « للنقود » .

فإذا كان الأمر كذلك فإن من المهم أن نعرف ماإذا كان النجاح فى تخفيض وسائل الدفع ينصب فى الأساس على النقود أوشبه النقود. وبمطالعة التقرير المبدئى لوزارة التخطيط عن إنجازات السنة الأولى من سنوات الخطة والصادر فى أغسطس الماضى نجد أن الأرقام الواردة به لا تدعو للزهو على الإطلاق. فالنقد المتداول زاد خلال السنة بنسبة قريبة جدا من نسبة الزيادة فى السنة السابقة عليها (٢٧,٣٪ خلال ٨٣/٨٢ بالمقارنة بنسبة ٢٨,١٪ فى ٨٢/٨١) والودائع الجارية زادت بنسبة أكبر بكثير منها فى العام السابق (٢٩,٧٪ بالمقارنة بـ١٩,٩٪ فى ٨٢/٨١) الأمر الذى يجعل انخفاض وسائل الدفع راجعا فقط إلى انخفاض الودائع غير الجارية. هذه الودائع الأخيرة إما بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية. أما الأولى فقد زادت خلال العام بنسبة ٢٢,٤٪ وأما الثانية فقد انخفضت انخفاضا شديدا (بنسبة ٦٢٪). إذن فإن كل الحديث عن انخفاض معدل النمو فى وسائل الدفع، يظهر فى نهاية الأمر على أنه يشير إلى انخفاض شديد فى الودائع لأجل بالعملات الأجنبية، وهو أمر يعود فى الأساس إلى انخفاض أسعار الفائدة على العملات الأجنبية، بعد ارتفاعها ارتفاعا شديدا خلال ٨٢/٨١، وهو أمر يعود بدوره إلى تقلبات أسعار الفائدة فى الاسواق العالمية وليس إلى اجراءات اتخذتها الحكومة المصرية. وهو أيضا، وعلى كل حال، تغير محدود الأثر جدا فى تخفيض معدل التضخم فى مصر.

١٠ ـ ميزان المدفوعات:

تشير أرقام التقرير المبدئى لوزارة التخطيط إلى حدوث تحسن

ملموس فى ميزان المدفوعات، إذ انخفض العجز فى ميزان العمليات الجارية لسنة ٨٣/٨٢ بنحو ٧٥٥ مليون جنيه عما كان فى العام السابق عليه، فلم يزد العجز على ١٣١٠ مليون جنيه بينما كان المستهدف بالخطة عجزا قدره ١٥٨٠ مليون.

هذا الانخفاض فى العجز كان جديرا بأن يكون مبعث ابتهاج حقيقى لو كان قد حدث نتيجة لزيادة الصادرات غير التقليدية أو لتخفيض الواردات غير الضرورية، أو لتخفيض الانفاق الحكومى بالعملات الأجنبية على مالاينفع كثيرا، أو لتخفيض حدث فى عبء خدمة ديوننا الخارجية. ولكننا لانبتهج له كثيرا إذا كان نتيجة لزيادة فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج أو فى فوائد قناة السويس. ونحن حينما نقول ذلك إنما نردد ما أجمع عليه الاقتصاديون المصريون. فقد بحت الأصوات من ترديد أن مصر تعتمد منذ منتصف السبعينات على مصادر للعملات الأجنبية غير مأمونة أو مضمونة الاستمرار، وأهمها تلك التحويلات وفوائد قناة السويس فضلا عن السياحة والبترول. بل إننا لانقول بهذا شيئا يختلف عما جاءت الخطة الخمسية نفسها منذ عام لتقول به عندما حددت أهدافها الخاصة بميزان المدفوعات. فوثيقة الخطة تقول:

«إن التخلص (من العجز) مع بقاء الهيكل الحالى للتصدير لايفرض العلاج الحاسم للمشكلة، إذ يظل الاقتصاد حساسا للغاية فى مواجهة الظروف الطارئه الخارجية والمحلية، وذلك بسبب اعتماد التصدير على البترول وقناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين فى الخارج. وفى هذا الصدد تكفى الإشارة الى ماشهدتْه السنة الماضية

(١٩٨٢/٨١) من خلل بين التقديرات والواقع نجم عن تأثر البترول بالانخفاض العالمى للأسعار وقناة السويس بحركة البترول ، وأيضا تقلبات العملات الخارجية والسياحة وتحويلات المصريين بظروف طارئة محلية فى الغالب » (ص٣٧ ــ ٣٨ من المجلد الأول)

من الواجب إذن أن نسأل كيف تحقق هذا الانخفاض فى عجز العمليات الجارية . فإذا بنا نجد أن الصادرات الزراعية والصناعية لم تزد حصيلتها خلال السنة الأولى من سنوات الخطة الإبمقدار خمسة ملايين جنيه (من ٧٥٠ الى ٧٥٥مليون جنيه) أى بنسبة لا تتعدى الواحد بالمائة (ص٨٠ من التقرير المبدئى وص١٦٠ من المجلد الأول للخطة) الأمر الذى يجب وصفه بالركود لابالزيادة .

ترتب على ذلك أن العجز الذى تحقق فى الميزان التجارى بلغ ٣٧٤٥مليون جنيه فى ٨٣/٨٢ ، وهويزيد على عجز العام السابق على الخطة بمقدار ٦٥مليون جنيه وعلى العجز المستهدف بمقدار ٢٤٥مليون .

إن التحسن فى ميزان العمليات الجارية لم يأت إذن من تحسن فى الميزان التجارى ، الذى تدهور وضعه خلال العام .

لم يأت التحسن أيضا من ضغط النفقات الحكومية بالعملات الأجنبية ، فأرقام التقرير تشير إلى أن بند « مصروفات الحكومة » ، كان من المستهدف تثبيته عند ١٧٠ مليون جنيه فيما بين ٨٢/٨١ و٨٣/٨٢ فزاد إلى ١٨١ مليون .

كما أن أمامنا بندا كبيرا فى ميزان العمليات الجارية اسمه « مدفوعات أخرى » تمثل قيمته ثلاثة أمثال « مصروفات الحكومة » ، كان المستهدف له ٥٥٠ مليون جنيه فأصبح ٨٦٧ مليون ، أى بزيادة قدرها ٥٨ ٪ عن المستهدف .

أمامنا أيضا أرقام تدل على أن انفاقنا على السياحة فى الخارج ارتفع من ٢٠٠ مليون جنيه فى ٨١ / ٨٢ إلى ٢٤٩ مليون ، أى بزيادة قدرها ٢٥ ٪ . بينما كانت مدفوعاتنا على السياحة تسير نحو الانخفاض فى السنوات الثلاث السابقة على ذلك (إذ انخفضت من ١٨٧ مليون جنيه فى ٧٨ / ٧٩ إلى ١٨١ فى ٧٩ / ٨٠ ثم إلى ١٦٨ فى ٨٠ / ١٩٨١) (ص ٣١ من المجلد الأول للخطة) .

وأهم من ذلك أن مادفعناه فى صورة فوائد على قروض وأرباح ودخول أخرى محولة إلى الخارج زاد من ٦٢٠ مليون جنيه سنة ٨١ / ٨٢ (منها ٥٧٥ مليون فوائد على قروض) إلى ٧٩٤ مليون أى بنسبة ٢٨ ٪ ، وبزيادة عن المستهدف بالخطة بنسبة ١٠ ٪ .

لم يبق أمامنا إذن لتفسير انخفاض العجز فى ميزان العمليات الجارية الإبندان : إيرادات قناة السويس (التى زادت من ٦٢٠ مليون جنيه إلى ٦٦٩ مليون ، أى بنسبة ٨ ٪) ، وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج (التى زاد مجموعها (نقدية وعينية) من ١٤٤٦ مليون جنيه إلى ٢١٥٢ مليون أى بنسبة ٤٨ ٪)

وهكذا يتضح أن مجموع الزيادة فى هذين البندين (٤٩ + ٧٠٦ = ٧٥٥ مليون جنيه) يساوى بالضبط قيمة الانخفاض فى عجز ميزان المدفوعات الجارية
(٢٠٦٥ ـــ ١٣١٠ = ٧٥٥) وتكون الزيادة أوالنقص فى البنود الأخرى قد ألغي بعضه بعضا .

يمكن القول إذن أن التحسن فى ميزان العمليات الجارية فى العام الماضى يكاد يكون راجعا إلى سبب واحد فقط هو الزيادة فى تحويلات العاملين فى الخارج . وهو أمر يصعب أن نصوره على انه يمثل أى تحسن فى هيكل ميزان المدفوعات المصرى . فهذا وأمثاله هو بالضبط مازعمت الخطة أنها جاءت لتصحيحه . وقد سبق للمخطط المصرى ، وهو يحرر وثيقة الخطة ، أن عبر عن شكواه من الإفراط فى الاعتماد على تحويلات المصريين بالخارج إذوصفها بأنها :

« لم تكن ناتجة عن انتاج محلى ، ومن ثم كان لابد أن تأتى فى جزء كبير منها بوارداتها معها ، خاصة وقد حملت فى طياتها أحجاما وأنماطا استهلاكية لم تتهيأ لها الطاقات الانتاجية المحلية ، ولم تكن بالمرونة التى تمكنها من ذلك بالسرعة الواجبة » (ص ١٥ من المجلد الأول للخطة) .

بل إن من الصعب أيضا أن نصور هذه الزيادة فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج على أنها نتيجة نجاح فى السياسة الاقتصادية . إن تقرير وزارة التخطيط المشار إليه يزعم ذلك ، إذيقول إن هذه الزيادة :

« ترجع أساسا إلى سماح الدولة لفروع البنوك المصرية فى الدول

العربية بتجميع مدخرات المصريين العاملين بها بحوافز سعرية أدت إلى طفرة كبيرة فى تحويلاتهم النقدية والعينية » (ص ٧٤)

ولكن من غير الواضح لنا لماذا تؤدى الحوافز السعرية إلى زيادة التحويلات العينية ، وهى التى تشكل الجزء الأكبر من التحويلات ، وتمثل الزيادة فيها ٦٠٪ من الزيادة فى إجمالى التحويلات . بل الأرجح أن تؤدى هذه الحوافز إلى زيادة التحويلات النقدية على حساب التحويلات العينية ، وهو مالم يحدث ، إذزاد الاثنان بنفس النسبة تقريبا (٤٩,٣٪ ، ٤٨,٥٪ على التوالى) .

وإنما يتضح السبب الأساسى فى رأينا ، فى زيادة التحويلات ، بالرجوع إلى ما كان عليه حجم التحويلات فى سنة ١٩٨١/٨٠ حيث كانت التحويلات النقدية ٨١٨ مليون جنيه والعينية ١٠٧٠ مليون ، ومجموعها ١٨٨٨ مليون . الذى حدث إذن هو أن التحويلات فى ١٩٨٣/٨٢ وإن كانت قد زادت بشدة عن السنة السابقة عليها مباشرة (بنسبة ٤٨٪) ، فإنها لم تزد عما كانت عليه فى ٨١/٨٠ إلا بنسبة ١٤٪ . فميزان المدفوعات الجارية إذن لايظهر تحسنا الا بالمقارنة بسنة شاذة (٨٢/٨١) انخفضت فيها التحويلات بشدة (بنسبة ٢٥٪) ، ربما بسبب ماساد من شعور بعدم الاطمئنان على مسار السياسة الاقتصادية المصرية فى الشهور التالية لمقتل الرئيس السابق . ثم عادت التحويلات الى مجراها الطبيعى فى ١٩٨٣/٨٢ .

خلاصة الأمر إذن أن التحسن فى ميزان العمليات الجارية فى السنة الأخيرة يكاد يكون مرده سبب وحيد هو الزيادة فى تحويلات المصريين

بالخارج ، ولكن هذه الزيادة ، فى الجزء الأكبر منها ، ليست إلا ارتفاعا من مستوى منخفض للغاية وغير طبيعى حدث فى السنة السابقة مباشرة عليها . وليست هذه هى المرة الأولى خلال السنوات الأخيرة التى يحقق فيها ميزان العمليات الجارية تحسنا موقتا لأسباب لاعلاقة لها برشد السياسة الاقتصادية . ففى عام ٧٩/ ٨٠ انخفض عجز ميزان العمليات الجارية بمقدار النصف تقريبا ، ثم عاد العجز إلى الارتفاع مرة أخرى فى ٨٠/ ٨١ بنسبة ٦٥٪ .

فإذا صح ذلك فإنه ليس هناك أدنى سبب للزهو « بنجاح » السياسة الاقتصادية فى تحسين حال ميزان المدفوعات ، ولا للاطمئنان إلى أن الانخفاض فى العجز سوف يتوالى فى السنوات القادمة ، إذ ليس هناك مايدعو الى الاعتقاد بأن قفزة مماثلة سوف تحدث فى السنة القادمة فى تحويلات العاملين بالخارج . فإذا ظلت أسعار البترول على حالها ، واستمر اداء الصادرات الصناعية والزراعية على حاله فلا بد أن نتوقع ارتفاع العجز فى العام المقبل .

فروش جمعیه
۲۹۰۰